المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

الموضوع:

التنافس الصيني الامريكي على النفط الافريقي
دراسة حالة السودان

إعداد الطالبة:

بلعاشي فراح

إشراف :

أ.د. بومهدي بلقاسم

السنة الدراسية 2012-2013

الشكر و التقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف :
الدكتور بومهدي بلقاسم و كذلك أعضاء لجنة
المناقشة و كل من ساهم بشكل أو بأخر في انجاز
هذه الدراسة .

الاهداء

.....إلى جدتي رحمها الله تعالى.....

و إلى والدتي و أختي العزيزتين حفظهما الله

قائمة المختصرات

ASPO	Association for yhe study of peak oil	جمعية لدراسة ذروة النفط
EWG	Environmental Working Group	الفريق العامل البيئي
OPEP	**L'**Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole	منظمة الدول المصدرة للبترول
IOA	International Energy Agency	منظمة الطاقة الدولية
CENTCOM	United States Central Command	القيادة المركزية الأمريكية
AOPIG	African Oil Policy Initiative Group	
NEPDG	National Energy Policy Development Group	المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CNPC	China National Petroleum Corporation	شركة الصين الوطنية للبترول
SINOPEC	China Petrochemical Corporation	شركة الصين للبتروكيمياويات
NDRC	National Development and Reform Commission	مكتب للطاقة تابع للجنة الاصلاح و النمو الوطني
SEO	State Energy Office	مكتب الدولة للطاقة
CENTO	Central Easten Treaty Organisation	
AGOA	The African Growth Opportunity Act	قانون النمو والفرص الإفريقي
CACF	Africa Cooperation Forum	منتدى التعاون الإفريقي
UNITA	Union Nationale pour l'Independence Total de l'Angola	حركة التمرد الانجولية
AFRICOM	United States Africa Command	أفريكوم
ACRI	African Crisis Response Initiative	مبادرة التدخل في الأزمات الإفريقية
GNPOC	Greater Nile Petroleum Operating Company	مشروع نفط النيل الكبير
SUDAPET	Compagnie Pétrolière Nationale du Soudan	الشركة الحكومية السودانية للبترول
UN	United Nations Commodity Trade Statistics	قاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة

COMTRADE	Database	
HSBA	Hamburg School Business Administration	مدرسة إدارة الأعمال هامبورج
Save Darfur	Protection du Darfur	تحالف أنقذوا دارفور
NATO	North Atlantic Treaty Organization	حلف شمال الأطلسي
IGAD	The Intergovernmental Authority on Development	المنظمة الحكومية للتنمية

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع : التنافس الصيني – الأمريكي على النفط الإفريقي بالتركيز على حالة السودان . كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية النفط كمصدر للطاقة و الذي أصبح ضمن أجندة السياسة الخارجية للدول ،لأنه يعتبر محدد للتطور و الرفاه الاقتصادي .

تحتل القارة الإفريقية مكانة بالغة الأهمية في الجغرافية السياسية العالمية ، لا سيما بعد الحرب الباردة نظرا لما تمتلكه من ثروات معدنية و طبيعية منها النفط التي يتراوح إنتاجها ما بين 10 إلى 12 % من الإنتاج العالمي، هذا ما يجعلها محل أنظار القوى الكبرى منها الصين و الولايات المتحدة الأمريكية آلتان أدرجتا أفريقيا ضمن اسراتيجية تأمين الطاقة استجابة للنمو الاقتصادي الكبير لهما .

لذا عملت كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف مختلف الآليات منها السياسية الاقتصادية و العسكرية للحصول على نفط القارة الإفريقية ، ما أدى إلى احتدام التنافس بينهما في القارة الإفريقية و السودان على وجه الخصوص .

يعتبر السودان ، قبل تقسيمه أكبر الدول مساحة في إفريقيا ، و كان يمتلك مقومات كافية لتسديد حاجياته الذاتية و كذا تحقيق الأمن الغذائي لمعظم دول الوطن العربي . هذه الدولة تشهد نزاعات و صراعات طويلة المدى أدت في جويلية 2011 إلى استقلال الجنوب و نشأة دولة جنوب السودان الغنية بالنفط .

تحاول الدراسة إبراز و معالجة مستويات التواجد الصيني و الأمريكي في السودان وأهمية النفط كرهان استراتيجي يقف وراء اهتماماتهما لا سيما في مجال الاستثمار في الطاقة النفطية في السودان.

Le résumé

Le sujet intitulé: la concurrence sino – américaine sur le pétrole africain: étude de cas le Soudan, vise à connaitre l'importance du pétrole comme source d'énergie le faisant inclure dans l'agenda de politique étrangère des pays, il est considéré comme un élément essentiel pour le développement économique.

Le continent africain reprends une position géopolitique non négligeable dans le monde, et en particulier après la guerre froide, et ce grâce à ses richesses minérales et naturelles avec une production de pétrole qui se situe entre 10 et 12% de la production mondiale, lui confère l'attention des grandes puissances, dont la Chine et les Etats-Unis qui l'ont inclus dans leurs politique énergétique en réponse à la forte croissance économique que génèrent ces deux derniers .

C'est pour cela que la Chine et les États-Unis d'Amérique ont utilisé divers mécanismes et moyen , y compris politique, économique et militaire pour avoir une part du pétrole , ce qui a conduit à la rivalité sur le continent africain, et en particulier au Soudan.

Le Soudan était considéré avant la sécession du sud, le plus grand état en Afrique, et il possédait assez de ressources pour garantir la sécurité alimentaire pour la plupart des pays dans le monde arabe. Cet état a connu divers conflits ce qui a conduit en Juillet 2011 à l'indépendance du sud et la création de l'Etat du Sud soudan, qui se trouve être très riche en pétrole.

L'étude a inclus les différents niveaux de la présence de la chine et des états unis au Soudan de part l'importance stratégique de son pétrole qui se dresse autour de leurs préoccupations pour investir dans l'industrie pétrolière au Soudan.

Abstarct

This topic entitled “ Chinese and US competition for the African oil with a case study about Sudan aims to investigate the importance of oil as an energy source and an important factor on foreign policy’s states agenda. Needless to say, oil is considered to be an important product for development and economic well-being.

The African continent occupies a geopolitical position in the world, such a position has gained more importance especially after the Cold War era because of its mineral wealth and natural oil production which ranges between 10 to 12% of global production, and caught major powers’ attentions such as China and the United States. Accordingly, Africa is considered as an important source of energy mainly in terms of securing continuous supply of oil and help maintaining strong economic growth for both states.

Accordingly, China and the United States use various mechanisms: political, economic and military in order to exploit African oil. With regard to the Sudan case, such a policy is quite apparent.

Sudan has long been considered, well before the division of the country the largest state in Africa, and had enough ingredients to ensure food security for most countries in the Arab world. Sudan has gone through a number of conflicts which led ultimately, in July 2011 to the independence of the south and the emergence of the State of South Soudan, rich in oil.

The study throws light on China and the U.S. presence in Sudan and shows the strategic importance of oil in shaping both countries ‘policy in the country mainly in terms of investment in the oil industry .

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: موقع النفط الإفريقي في التوازنات الدولية الراهنة .

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا .

المطلب الأول: مكانة إفريقيا في المتغيرات الإستراتيجية الجديدة.

المطلب الثاني: احتياطي ، إنتاج و اكتشاف النفط بالقارة الإفريقية.

المبحث الثاني: مكانة النفط الإفريقي في إستراتيجية تأمين الطاقة الأمريكي .

المطلب الأول : وضع الطاقة النفطية الأمريكية.

المطلب الثاني: إستراتيجية تأمين الطاقة النفطية الأمريكية.

المبحث الثالث: النفط الإفريقي و السياسة الطاقوية للصين.

المطلب الأول : الإمكانيات النفطية للصين

المطلب الثاني : إستراتيجيات الصين النفطية

الفصل الثاني: مستويات التنافس الصيني – الأمريكي على النفط في إفريقيا .

المبحث الأول: الأدوات السياسة للحصول على نفط إفريقيا.

المطلب الأول:الأدوات الدبلوماسية .

المطلب الثاني: المساندة في مجلس الأمن.

المبحث الثاني : الأدوات الاقتصادية للحصول على النفط بالقارة .

المطلب الأول : التنافس حول المشاريع الاقتصادية

المطلب الثاني : التجارة و الاستثمارات الصينية و الأمريكية في إفريقيا .

المبحث الثالث : الأدوات الأمنية و العسكرية .

المطلب الأول : عمليات حفظ السلام و إقامة القواعد العسكرية.

المطلب الثاني : البرامج و التدريبات العسكرية

الفصل الثالث: التنافس الصيني- الأمريكي في السودان .

المبحث الأول:الإمكانيات الجيوسياسية و النفطية للسودان .

المطلب الأول: الإمكانيات الجيو سياسية للسودان.

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للسودان.

المبحث الثاني:مستويات التواجد الصيني و الأمريكي في السودان .

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الصينية و الأمريكية في السودان.

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية لتنفيذ السياسة النفطية و الأمريكية تجاه السودان

المطلب الثالث : الأدوات العسكرية لتنفيذ السياسة النفطية و الأمريكية في السودان

المبحث الثالث: المصالح النفطية الأمريكية و الصينية من الأزمة السودانية

المطلب الأول : المصالح النفطية الأمريكية و الصينية من أزمة دارفور

المطلب الثاني : المصالح النفطية الأمريكية و الصينية من انفصال جنوب السودان

الخاتمة.

مقدمة

1- تمهيد عام للموضوع :

أخذت القارة الأفريقية تكتسب بعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي ، بعدما عانت من التهميش طيلة السنوات السابقة. بعد انتهاء الحرب الباردة، ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الأفريقية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد. ومن أهم الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية النفط والغاز الطبيعي حيث يوجد في قارة إفريقيا وحدها حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي ، كما تبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية بحوالي 10% من إجمالي الإحتياطى العالمي . ومن مميزات النفط والغاز الطبيعي الأفريقي سهولة استخراجه وتسويقه نتيجة لموقع قارة إفريقيا الاستراتيجي بين قارات العالم و تركّز كميات كبيرة من النفط على السواحل و المياه الإقليمية لدول القارة . وتشير العديد من الإحصائيات أنّ نسبة الاحتياطيات من البترول والغاز الطبيعي في القارة الإفريقية ، آخذة في النمو في ظل الاستكشافات و المسوحات التي أجريت أخيرا على العديد من دول القارة . إلاّ أنّ عددا من المنظمات الدولية ذات الصلة بمسائل النفط والغاز الطبيعي تشير إلى أنّ هناك العديد من المناطق الغير مكتشفة إلى الآن والتي يمكن أن تحتوى على احتياطات كبيرة من خام النفط والغاز الطبيعي، كما تحتوى القارة الإفريقية على موارد طبيعية وأولية أخرى ضخمة ، إذ تنتج القارة الإفريقية حوالي 80% من البلاتين المنتج فى العالم، 40% من إنتاج الماس العالمي 25% من إنتاج الذهب العالمي و 27% من الكوبالت . أما بالنسبة لموارد المياه العذبة فتشير أغلب الإحصائيات والتقديرات أن قارة أفريقيا تمتلك ما يقدر بحوالي 4 آلاف كلم مكعب من مصادر المياه العذبة المتجدّدة في السنة، أي ما يعادل 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة في كل العالم,

من بين ملفات التنافس الدولي الحالي على الموارد الطبيعية في العالم ملف الطاقة حيث يمثل هذا الملف أهم محاور التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أفريقيا، وتظهر معالم هذا التنافس بوضوح في السودان مع احتمال تطوره في المستقبل القريب إلى تنافس ينتقل من السودان إلى دول مثل أنجولا ، الجزائر ، نيجيريا، الجابون وتشاد إذ تحتوي هذه الدول على مخزون عالي من النفط الخام ، والتي تشكل أهمية كبيرة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في القارة الأفريقية ، بالأخص أنجولا ونيجيريا.

فالسياسة الداخلية الصينية تعطي الأولوية للجانب الاقتصادي وأهمية المحافظة على معدّلات مرتفعة من النمو، تخوفا من أي تداعيات اجتماعية أو سياسية .

بما أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم،فإن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوالي 13.1 مليون برميل يوميا في عام 2030 م، وبما أنّ حوالي 35% من واردات الصين النفطية من القارة الإفريقية (مقارنة بحوالي 50% من إجمالي- ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط) ، نجدّ أن الصين أصبح لها تواجد مكثف في أفريقيا حيث يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع لمصادر الطاقة وللاستفادة من خصائص النفط الأفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافية لتكرير النفط الثقيل المستورد من منطقة الشرق الأوسط.

أما الولايات المتحدة فهي تعتبر من أكبر مستهلكي و مستوردي النفط في العالم، وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يعد أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي، وفي الوقت نفسه أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية وعنصرا غير قابل للمساومة . هذا ما يفسر تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان يوجد فيه النفط.

تشكل واردات الولايات المتحدة الأمريكية من خام النفط الأفريقي حوالي 20% إلى 25% من وارداتها النفطية من دول الشرق الأوسط , ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى 35% خلال السنوات القادمة، و تستورد الولايات المتحدة 800 حوالي مليون برميل من النفط سنويا من إفريقيا.

لذا نجد أن النفط الأفريقي يشكل أهمية أمنية كبيرة لسياسة الطاقة الأمريكية لذا تعمل على حماية مصادر الإنتاج النفطي في القارة الإفريقية نتيجة لمعاناة معظم دول القارة من عدم الاستقرار السياسي ، لضمان تدفق تصدير النفط ووصوله إلى الولايات المتّحدة دون أي مشاكل مما يساعدها على التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تنويع الواردات الجغرافية حيث تعتبر أفريقيا عنصرا أساسيا في هذه الإستراتيجية ، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على رصد تحركات أي منافس حقيقي أو محتمل لها في القارة الإفريقية.

2- <u>أسباب اختيار الموضوع :</u>تتراوح مبررات اختيارنا لهذا الموضوع بين ما هو ذاتي و موضوعي :

2-.1 - الأسباب الذاتية:

أ. الاهتمام الشخصي بهذا النوع من المواضيع.

ب. الرغبة في تقديم دراسة علمية تصنف ولو القليل إلى المكتبة الجامعية الجزائرية.

ت. جعل هذه الدراسة كأرضية لبحوث " دراسات أخرى "

2.2 المبررات الموضوعية:

أ. حيوية الموضوع وأهمية أطرافه وقوة الدور الذي أصبحت تلعبه الطاقة في توجيه السياسة الخارجية للدول وعلى وجه التحديد الدول ذات الاستهلاك الواسع للطاقة.

ب. بروز ما يعرف بالأمن الطاقوي (أمن الطاقة) والذي أصبح أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة.

ت. المكانة التي أصبحت تحتلها القارة الإفريقية والسودان على وجه الخصوص في السياسات الخارجية للدول الكبرى.

3- أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الأضواء على حقيقة ومغازي ومآلات التنافس الدولي حول موارد إفريقيا، وعلى وجه التحديد التنافس الأمريكي- الصيني في السودان . كما تهدف إلى التعّرف على حجم وَحِدّة التنافس الدائر بين الدولتين واللاعبين الأساسيين السابحين في الفلك الإفريقي بُغية تحقيق المصالح العليا لها. كما ستوضح الدراسة خطورة الإفرازات التي قد تنجم من جرّاء هذا التنافس، خاصة أن المنطقة مهيأة بأن تتأثر بشكل كبير ومباشر من تبعات وإفرازات التنافس الدولي.

4- إشكالية الدراسة:

بعدما كانت القارة الإفريقية أكثر مناطق العالم تهميشا واستبعادا على طول مراحل العولمة المختلفة، أصبحت خاضعة خلالها لتنافس قوي بين عدد من القوى الاقتصادية والسياسية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد. و يعد السودان إحدى المناطق التي تشهد تنافسا دوليا محتدما بين مختلف القوى الدولية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين للظفر بالثروات التي تزخر بها المنطقة وعلى وجه التحديد النفطية منها، حيث أصبح ملف الطاقة يمثل أهم محاور التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أفريقيا إثر ازدياد الطلب العالمي على الطاقة

ونقصان الاحتياطيات العالمية من مواردها في أماكن ومناطق أخرى من العالم. و من ثم فإن الإشكالية المركزية لهذه الدراسة تدور حول ما يلي:

كيف يمكن إبراز أهمية الطاقة النفطية في استراتيجيات التنافس الصيني و الأمريكي في إفريقيا و على وجه الخصوص في السودان؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي ، و كيف أصبح محددا هاما لتفسير السياسات الخارجية للقوى الكبرى؟
- فيما تتمثل الآليات المعتمدة من طرف الصين و الولايات المتحدة للهيمنة على النفط الإفريقي؟
- ما هي دوافع و آليات تنفيذ الإدارة الأمريكية و الصين لسياستها النفطية تجاه السودان ؟ و كيف تأثر السودان بذلك؟

5- فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من عدة افتراضات موضوعية انساق إليها الحديث في محاولة لتفسير كنهها وتوضيح مآلاتها، ومن هذه الافتراضات:

- إن مشكلة ندرة و نضوب النفط أدت إلى تحول في التوجهات و الترتيبات الدولية الكبرى لمرحلة ما بعد الحرب الباردة .
- وجود الطاقة النفطية في منطقة جغرافية ما يجعل كل من الصين و الولايات المتحدة بأن تتنافس على مستويات مختلفة و هو الحال للعديد من المناطق في إفريقيا .
- أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين في السودان ما هو إلا ترجمة للخلفيات الحقيقية للإستراتيجية النفطية الصينية – الأمريكية في المنطقة .

6- الدارسات السابقة: تعددت الدراسات حول التنافس الصيني – الأمريكي على النفط الإفريقي وحول النفوذ الصيني في إفريقيا والإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية و على الخصوص في السودان، نذكر منها :

- كتاب **Sophie CHAUTARD** :**Géopolitique et Petrole**:حيث ابتداء من القرن 20 أصبح البترول مورد مهم في جميع المجالات السياسية، وخاصة الاقتصادية، فالطلب عليه متزايد والاشكال الذي يدور حوله هو ندرة هذا المورد الهام أي الوصول إلى الطاقة القصوى فما فوق في مختلف نقاط العالم فأصبح يلقب بـ " الذهب الأسود "

أين تقع منابع البترول ؟، ما هي الكمية المتبقية منه ؟، ما هي خيارات الدول المنتجة في احتياطها للكميات الممكنة للتنبؤ بقطيعة محتملة ؟، ما هي الحلول التي يمكن استعمالها لمواجهة المشاكل المتوخية لكثرة استهلاك البترول وذلك باحترام المحيط الطبيعي؟

فهذا الكتاب يسعي للإجابة على مختلف هذه التساؤلات وهو موجه للمهتمين بالرهانات الكبرى في عالم اليوم.

رسالة دكتوراه: **تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث سبتمبر 2001**: تعالج الدراسة إشكالية تأثير المحدد النفطي في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، في وقت تحتدم فيه المنافسة بين القوى الكبرى وتلك الصاعدة للسيطرة على منابع النفط الإفريقية، وقد صاحب هذا التنافس تحول أمريكي إلى نفط القارة الإفريقية، رغبة منها في تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط للتطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، والتي قد تؤثر في إمداده المستقبلي.

-كتاب ل:**Xavier HAREL** بعنوان:**AFRIQUE PILLAGE A HUIS CLOS** فهو صحافي و مختص في إفريقيا و المسائل النفطية ، يحاول الإجابة و إلقاء الضوء على أن الدول المتطورة همها الوحيد هو استغلال الثروات الطبيعية المتواجدة في إفريقيا خاصة النفط و من مصالح هذه الأخيرة أن تبقى معظم الدول الإفريقية تحت وطأتها أي مركز المركز و مركز المحيط بالتالي شعوبها منهمكة في حروب أهلية و تعيش فقر مدقع.

7- حدود الدراسة :

أ- **المجال الزماني :** تمتد من النصف الثاني من القرن العشرين أين حصل السودان على استقلاله ، إلى سنة 2011 أي الفترة التي انفصل الجنوب عن الشمال .

ب- **المجال المكاني:** يتمثل في القارة الإفريقية بصفة عامة ، و على السودان بجزئيه دولة السودان و جنوب السودان .

8-المنهجية المتبعة : تقتضي دراسة الموضوع الاستعانة بجملة من المناهج المعتمدة لإنجاز البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة.

اعتمدنا على **المنهج المقارن**، باعتباره من أهم المناهج التي تبين و تؤكد أي قوة في الساحة الدولية وذلك من خلال مقارنتها بالقوة العظمى ، فقد استعمل لدراسة مختلف الاستراتيجيات و السياسات التي

اتبعها كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في إطار التنافس بينهما في القارة الإفريقية و على الخصوص في السودان على النفط الذي يمثل أهم مورد للطاقة فالاستحواذ على أكبر كمية يضمن الرفاه الاقتصادي لتلك الدولة .

كما تستخدم الدراسة **منهج دراسة الحالة** بحيث يتضمن بحثا معمقا في وحدة معينة بهدف جمع المعلومات و البيانات المستفيضة عن الوضع القائم لهذه الوحدة و تاريخها وخبراتها الماضية و علاقاتها مع البيئة ، ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع التي تنتمي إليه هذه الحالة .

و تسعى الدراسة إلى البحث في القارة الإفريقية باعتبارها وحدة من الوحدات التي تشكل العالم ، حيث سنبحث الإمكانات النفطية للقارة عامة و سنركز بشكل مفصل على السودان من خلال استظهار جوانبه المتعددة بما سيوضح لنا أهمية مورد النفط في هذا البلد و ما أدى ذلك بالقوى الكبرى إلى التنافس للاستفادة من المقومات التي يزخر بها .

بالإضافة إلى **المنهج الإحصائي** ، وهو تلك الطريقة العلمية الكمية التي نتبعها معتمدين على خطوات بحث معينة و تنظيمها و ترجمتها بيانيا ، ثم تحليلها رياضيا بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة و علمية بخصوص الظاهرة المدروسة .فكان من الضروري معرفة الإمكانات النفطية لكل من الصين ،الولايات المتحدة الأمريكية و لمعرفة مختلف الاستراتيجيات المتبنية لتأمين الطاقة النفطية وفهم لماذا التوجه إلى القارة الإفريقية و على الخصوص في السودان.

كما تم استعمال تقنية المقابلة كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة و تم ذلك من خلال التربص الذي أجريناه على مستوى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية في المديرية العامة للبلدان العربية حيث تم الاستفادة من خبرات كبار مسؤولين .

9-الإطار النظري :

لدراسة أي ظاهرة دراسة علمية لا بد لها من إطار نظري يستخدمه الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع، و في دراستنا هاته ارتأينا إلى التركيز على النظرية الآتية لمعالجة هذا الموضوع:

نظرية الجيوبوليتيك :

تعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتكية Geopolitics من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب

والدول ، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضع دراسة العلماء والمفكرين.

وخصوصا أن هذه النظريات ارتبطت بالقوة والسيطرة والسيادة فعلى حسب قول المفكر الفرنسي برتران بادي (لا بد من إعادة التفكير في مبدأ القوة لان أغلب الكوكب الأرضي قد مسّه العنف) ولأول مرة نعي أنه لا يوجد مكان واحد في العالم محمي من مخاطر العنف والإرهاب ، يُضاف لذلك أن العنف ظاهرة معولمة مثل سائر الظواهر الأخرى ، لذا فالعالم مقبل على مستقبل مؤلم متخمٍ بالصراعات.

والواقع أن نظريات الجيوبوليتيك تتفق على مبدأ القوة والسيطرة ولكنها تختلف في تحديد نوعيتها ؛ فنجد أن عالم الجغرافيا البريطاني هالفورد ماكيندر Halford Makinder أشار أن البر هو بمثابة القوة والسيطرة الجيوبوليتيكية ، ويرى المفكر العسكري الأمريكي الفريد ماهان Alfred mahan أن القوة و السيطرة الجيوبوليتيكية ترتبط بالبحار والمحيطات أما المفكر السياسي الأمريكي سبيكمان Spykmanقد أشار أن قوة السيطرة الجيوبوليتيكية ترتبط بالتحالف بين قوة البحر وقوة البر معا ،هذا ما يتوافق مع موضوع دراستنا و ذلك نظرا للموقع الجغرافي لقارة إفريقيا التي تتوسط العالم و السودان على الخصوص الذي يحتل موقع مهم من الجهة الشرقية البحار و البر من الجهة المتبقية .

من أحد عناصر الجيوبوليتيك :

- **التنازع** La Conflictualité حيث بما أن الدولة تعيش في بيئة تنافسية لتحقيق الرفاه والاستقرار المادي، وتبحث دائما عن تعزيز مكانتها من خلال اكتساب القوة والنفوذ والسلطة، تجعلها تتحرك في حياة دولية تتميز بالتنازع، العدوان الإيجابي أو السلبي، وهي نزاعات مستمرة تطبع البيئة الدولية، ومن وجهة نظر الجيوبوليتك، فإن مصادر هذه النزاعات الدولية التي تدفع بالفاعلين في الساحة الدولية للتنازع عليها لا تخرج عن مصادر ثلاث، وهي :النزاع من أجل مراقبة الموارد؛ النزاع من أجل مراقبة المجالات الجغرافية؛ النزاع من أجل الهيمنة الإيديولوجية، الإثنية أو الوطنية، والتي نسلط الضوء عليها هي :

النزاع من أجل مراقبة الموارد :تعد من الدوافع الأساسية للنزاعات بين الدول حتى وإن تم تغطيتها بالشرعية الدولية أو الإيديولوجية، فالنزاعات في هذا الإطار لا تخرج عن صراعات حول النفوذ، النفط، الموارد، المياه، اليورانيوم، الألماس، الذهب وغيرها من الموارد الحيوية لبناء قوة الدولة.

10-صعوبات الدراسة :

ولابد أن نشير أن بالرغم من أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته أن هناك بعض الصعوبات

1- توفر العديد من الكتابات حول هذا الموضوع و لكن نلاحظ غياب الجديد و تكرار نفس المعلومات.
2- عدم تصريح هذه الدول بأحقية تواجدهم في المنطقة ونلمس ذلك عبر خطاباتهم السياسية .
3- صعوبة دراسة و إحاطة كل ما يتعلق بالشأن السوداني نظرا لتشابك العديد من القضايا ذات أبعاد مختلفة.

11-خطوات البحث :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية و كل فصل إلى ثلاثة مباحث و كل مبحث إلى ثلاثة مطالب إلى جانب مقدمة و خاتمة، سعيا منا للإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع .

يتضمن **الفصل الأول** و المعنون بموقع النفط الإفريقي في ظل التوازنات الدولية الراهنة اذ تم التطرق في المبحث الأول إلى الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا من خلال تبيان مكانة إفريقيا في المتغيرات الإستراتيجية الجديدة ثم احتياطي وإنتاج النفط بالقارة الإفريقية، أما المبحث الثاني فيتناول إستراتيجية أمن الطاقة الأمريكي وذلك بإبراز وضع الطاقة النفطية الأمريكية و علاقة النفط بالأمن القومي الأمريكي . المبحث الثالث إلذي نستعرض فيه النفط الإفريقي و السياسة الطاقوية للصين من خلال دراسة الإمكانيات النفطية للصين ثم إستراتيجيات الصين النفطية.

فيما يتناول **الفصل الثاني** مظاهر التنافس الصيني – الأمريكي على النفط في إفريقيا أين تم التطرق إلى كل من الآليات السياسية في المبحث الأول من خلال دراسة كل من التنافس في المجال الدبلوماسي و على مستوى مجلس الأمن و الآليات الاقتصادية في المبحث الثاني وذلك بالتنافس حول المشاريع الاقتصادية وأيضا تبيان نسبة التبادل التجاري و الاستثمارات النفطية الصينية و الأمريكية في القارة الإفريقية و يليه المجال العسكري في المبحث الثالث و ذلك من خلال إقامة القواعد العسكرية و القيام بعمليات حفظ السلام و أيضا برامج التدريبات و المساعدات التقنية كل هذا للاستحواذ على نفط القارة الإفريقية .

في حين أن **الفصل الثالث** فقد تم من خلاله دراسة حالة السودان و ذلك من خلال استعراضنا في المبحث الأول الإمكانيات الجيوسياسية و النفطية للسودان من خلال إبراز المقومات الجغرافية ثم النفطية للسودان، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى دراسة مستويات التواجد الصيني - الأمريكي في السودان أي المستوى السياسي ، الاقتصادي و العسكري و أخيرا في المبحث الثالث درسنا المصالح النفطية الصينية و الأمريكية من الأزمة السودانية و ذلك من خلال تحليل أزمة دارفور و قضية انفصال جنوب السودان.

الفصل الأول: موقع النفط الإفريقي في التوازنات الدولية الراهنة .

سنتناول في هذا الفصل الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا بحيث أعيد الاعتبار لهذه القارة التي تتمتع بموقع جغرافي مهم و بثروات طبيعية متنوعة ، على أساسها النفط و الغاز الطبيعي اللذان يمثلان مصدر للطاقة .

و سنحاول تبيان موقع النفط الإفريقي في استراتيجيات أمن الطاقة لكل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، اللتان تعتبران من أكبر مستهلكي النفط في العالم و ذلك تماشيا مع اقتصاديات هاتان الدولتان الأقوى في العالم .

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا

سنعالج في هذا المبحث كل من مكانة إفريقيا في المتغيرات الإستراتيجية الجديدة ، بحيث تتبوأ موقع في غاية من الأهمية في الخريطة النفطية العالمية و ذلك من خلال التطرق إلى اكتشاف ، إنتاج و احتياطي النفط بالقارة .

المطلب الأول: مكانة إفريقيا في المتغيرات الإستراتيجية الجديدة

تعد القارة الإفريقية الثانية من حيث عدد السكان ، حسب الإحصائيات الأخيرة التي نشرت في عام 2009 وصل عدد سكان القارة إلى مليار نسمة و تبلغ مساحتها نحو 30 مليون كم مربع أي ما يعادل 1/5 سكان العالم.

طبيعيا ترتبط القارة من حيث توزيع الماء و اليابس بالقارة الأسيوية و لا يفصلها عنها سوى البحر الأحمر كما تقترب منها عن طريق باب المندب ، ومن أوروبا عند مضيق جبل طارق الذي يفصلها عن طريق البحر الأبيض المتوسط ، و تطل على محيطين : المحيط الأطلسي من ناحية الغرب.

أما من ناحية الشرق المحيط الهندي، و تشرف على طريق المواصلات التي تربط بين الشرق و الغرب ، هذه الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية جعلتها في قلب الممرات البرية و البحرية و الجوية ، كما هو مضح في الخريطة الأتية :[1]

خريطة تمثل دول القارة الإفريقية

المصدر : http://www.afriqueindex.com/articles/carte-afrique.htm

(1) :www.statistique-mondiales.com:Afrique ,population, densité (2009, 2011,2012)

يظهر أن البداية الفعلية لاستغلال الثروات الأفريقية ، كانت مع الكشوفات الجغرافية و التي رسخت لبداية الاستعمار الحديث في نهاية القرن الخامس عشر و بداية القرن السادس عشر التي بينت الإستراتيجية العالمية في تلك الفترة . و يرتبط التنافس على استغلال الثروات الإفريقية ارتباطا وثيقا بالتنافس بين الدول الأوروبية المختلفة من أجل دعم و تعزيز مكانتها في أوروبا ، وشهد القرن التاسع عشر تنافس و اتفاقات عديدة بين الدول الأوروبية كان أبرزها ما حدث في مؤتمر برلين 1884-1885 عندما اجتمعت 14 دولة على رأسها فرنسا و بريطانيا و البرتغال و الدولة العثمانية و الولايات المتحدة دون حضور أي دولة افريقية حيث تم خلاله توزيع القارة الإفريقية على الدول الاستعمارية ووصلت نسبة المناطق المستعمرة بعد 20 سنة من انعقاد المؤتمر إلى حوالي 90 % من مساحتها و لم تبق دولة مستقلة سوى ليبيريا و إثيوبيا.[1]

أما فترة الحرب الباردة أي في ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية ، جاءت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي بالإضافة للقوى الأوروبية التقليدية بالتالي انتقل التنافس إلى الساحة الإفريقية ، و لكن اهتمام القطبين بالقارة انصب حول محاولة استقطاب الدول الأفريقية إلى احد المعسكرين ودعمها بالمساعدات العسكرية و الاقتصادية المشروطة سياسيا بالتحالف مع الغرب.

على الرغم من أن الحرب الباردة انتهت في فترة نالت فيها العديد من الدول الأفريقية استقلالها إلا أن الدول التي نشأت عقب الاستقلال لم تراع فيها عوامل القومية و الاثنية ، فنتيجة لذلك أضحت ظاهرة الانقلابات العسكرية السمة الأساسية و تمحورت خاصة حول النزاعات الحدودية و الاثنية و العرقية للجماعات و يمكن تفصيلها فيما يلي:[2]

1- قضايا الاستقرار السياسي في الدول الأفريقية :

تعاني معظم دول القارة الإفريقية من مشكلات عدة، انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم والسياسة، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرارها وتغيرها بشكل مستمر ودائم، وفي هذا السياق توجد ثلاثة مستويات لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسود دول المنطقة:

أ/- التغيير للقيادة السياسية، سواء من خلال الانقلابات أو التدخلات العسكرية.

---

[1]:عبد الرحمان حسن حمدي ، **"دراسات في النظم السياسية الإفريقية."** ، (القاهرة: سلسلة الكتب الدراسية بجامعة القاهرة)، 2002، ص ص 57-58.

[2]Faure Justine, Yannick Prost, **« relations internationales : histoire question régionales, enjeux** » , (Paris : ellipses **:** édition Marketing) , 2008,p213.

ب/- الصراعات الاجتماعية ، وخاصة بين الجماعات العرقية والاثنية الرئيسية في هذه الدول.

ج/- المحاولات الانفصالية في الحروب الأهلية التي تعاني منها كثير من دول المنطقة.

1أ/- التغير للقيادة السياسية:

شهدت المنطقة بمفهومها الجغرافي 26 حالة تم تغيير القيادة السياسية فيها بشكل عنيف خلال الفترة من نوفمبر1958 م وحتى نوفمبر 2002م، ولعل ذلك يعكس خطورة عملية تداول السلطة، وإشكالية الخلافة السياسية في دول المنطقة، ولا شك أن عدم استقرار القيادة السياسية في شرق أفريقيا يطرح تحدياً أمام التعامل معها من جانب دول الجوار العربي.

1ب/- الصراعات العرقية والاثنية:

تشهد دول المنطقة تبايناً عرقياً واختلافا اثنيا واضح المعالم ، تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى وهو ما أدى إلي تصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية بين هذه الجماعات المتمايزة .

1ج/- الحروب الأهلية والمحاولات الانفصالية:

لقد أفضت عمليات الاقتتال المسلح داخل حدود كثير من دول شرق إفريقية إلي تكريس حدة عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة، ومن ابرز هذه الحروب خطورة الحرب الأهلية في جنوب السودان والمشاكل الحالية في دارفور والصراعات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة في أوغندا، والعداوات ذات التعامل العنيف في إثيوبيا.[1] ونظراً لأهمية السودان لكنه يشهد صراعا منذ استقلاله في منتصف الخمسينات من القرن الماضي إلى أن انفصل الجنوب عن الشمال في 2011.

إن السودان محاط بعدد من الدول ذات الوزن الإقليمي، كمصر في الشمال ، وإثيوبيا في الشرق، وأوغندا في الجنوب، إضافة دول أخرى محيطة بالسودان ولها خلافاتها .[2]

2/- التحول نحو الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي الليبرالي:

مع التغيرات التي شهدها النظام الدولي وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية في شرق أوربا أضحى الحديث عن الديمقراطية التعددية مسيطراً على لغة الخطاب السياسي، والحوار الفكري، والمنتديات الثقافية، في كثير من مناطق العالم، ومن بينها إفريقيا، كما أن الدول الغربية

---

[1]: مظلوم مكي عريم العاني فارس ،" **الأهمية الجيوبوليتيكية حيل القرن الإفريقي** " ، ط1،(العراق دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع) ، 2011 ص ص 35-37

[2]:قاي جون و أخرون ، "**إفريقيا و العالم في القرن القادم**"، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع) 1998 ، ص ص 23 -24.

المانحة بدأت تفرض ما يسمى بالمشروطية السياسية، والتي تنص على ضرورة الأخذ بنظام السوق والتعدد الحزبي من اجل الحصول على القروض والمساعدات من هذه الدول. [1]بدأت عملية التحول الديمقراطي طريقها في دول شرق إفريقيا وسط عقبات داخلية وضغوط خارجية.

رغم هذه الاعتبارات هناك تدافع قوي نحو هذه القارة خاصة مع منتصف التسعينيات بدأ اتجاه تهميش القارة الأفريقية في التراجع، حيث برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى (خاصة الولايات المتحدة وفرنسا) في القارة. فإذا كانت الأهمية السياسية والعسكرية للقارة قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بالقارة اقتصادياً منذ منتصف التسعينيات. ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعاً لتغير صور ومظاهر الاهتمام بالقارة مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالتواجد الاقتصادي في القارة (الصين، واليابان، وغيرهما).[2]

أما بالنسبة للصين فقد تحول اهتمامها بالقارة من دعم حركات التحرير في أفريقيا في الخمسينيات إلى تبني سياسة ترتكز على المصالح العامة والإستراتيجية بعيدة المدى لكلا الطرفين. كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من الاعتماد على قناة واحدة في صورة مساعدات صينية حكومية إلى تعاون متبادل في صورة مشروعات مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

المطلب االثاني : احتياطي، إنتاج و اكتشاف النفط بالقارة الإفريقية

من المعروف تاريخيا أن اهتمام الشركات العالمية بالنفط الإفريقي حتى عام 1956 كان محدودا حيث انحصر بمصر والجزائر .وجاءت النتائج الأولية للبرامج الاستكشافية بهاتين الدولتين غير ذات جدوى اقتصادية كبيرة.

ولكن في ما بعد سنة 1956 وبالتحديد بعد حرب قناة السويس ارتفعت وتيرة الاستكشاف لتشمل مناطق جديدة من القارة السمراء وهي ليبيا وانجولا ومصر والسنغال والجابون وساحل العاج وكينيا والمغرب وموزنبيق ونيجيريا والصومال وتونس ليصل عدد الحفارات بحلول عام 1962 إلى162 حفارة بالدول المذكورة.

فقد تم العثور على النفط بكميات تجارية في الجزائر عام 1956 ونيجيريا و الجابون و ليبيا عام 1958 وبكميات محدودة بأنجولا عام 1960 وتونس عام 1966 وبعض الاكتشافات الصغيرة بالمملكة

---

[1]:الطوعي ياسين ، "إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 106، أكتوبر 1991، ص ص28-35 ، ص29.

[2]:الحسناوي لحسن ، **"التنافس الدولي في إفريقيا ... الأهداف و الوسائل"** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29 ، جانفي 2011 ، ص ص25-40 ، ص 30.

المغربية. توجد إمكانيات واعدة للقارة الإفريقية لم تكتشف بعد وتجري عليها حاليا دراسات إقليمية وشبه إقليمية من قبل الشركات العالمية.

أولا: احتياطي وإنتاج النفط :

1- إحتياطي النفط :

يقدر الاحتياطي العالمي من النفط الخام سنة (2008) ما يقارب من 1259 مليار برميل، ويتواجد أغلب هذا الاحتياطي بثلاث مناطق رئيسية وهى منطقة الشرق الأوسط والتي تحتوى 60%، تليها قارة أوروبا في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ 11.4%، ويتواجد 90% (142.2مليار برميل) من الاحتياطي الأوروبي في منطقة شرق أوروبا، بالتحديد روسيا الاتحادية 80% و كازاخستان 28% و أذربيجان 4.9 %.

منذ 1995 إلى 2005 زاد الإنتاج النفطي الإفريقي بما نسبته 36 % مقابل ويقدر16 % لباقي القارات أما احتياطات القارة النفطية فقد بلغت 125 مليار برميل سنة 2008 حيث ارتفعت من 59 مليار برميل سنة 1988 إلى 77،2 مليار سنة 2008، أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي، محتلة بذلك المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الشرق الأوسط، و التي بلغ احتياطها 59،9 % من مجموع الاحتياطي العالمي، و أوروبا (و بالتحديد أوروبا الشرقية)[1] ، يقدر العمر الافتراضي للمخزون النفطي الإفريقي بـ 33.4سنة حسب معدلات الإنتاج الحالي كما يبينه **الشكل -1- :**

شكل- 1 - يبين المخزون النفطي العالمي لسنة 2008

[1]:المشري عثمان ونيس ، "الأهمية المستقبلية لصناعة النفط و الغاز بالقارة الإفريقية: تقييم فني و اقتصادي" ، العرب : (2010/11/26)ص ص 4-7 ،ص4.

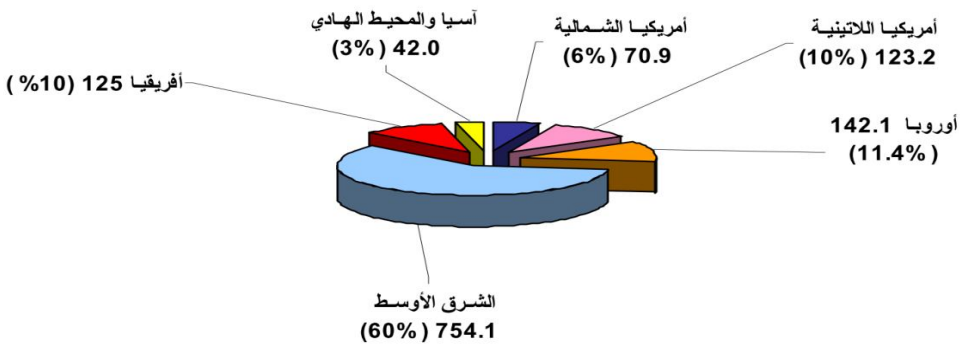

المصدر

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008.

من الملاحظ أن المخزون النفطي الإفريقي قد أرتفع بشكل كبير إلى أكثر من النصف خلال الثلاث العقود الأخيرة وذلك من 53.4 مليار برميل عام 1980 إلى 125.6 مليار برميل عام 2008 وهذا يدل على تزايد الاستثمارات في مجال الاستكشاف والإنتاج وبالتحديد في المناطق الواعدة في منطقة شمال و غرب إفريقيا كما يبينه الشكل الثاني:

شكل-2- تطور المخزون النفطي للعالم والقارة الإفريقية 1980-2008

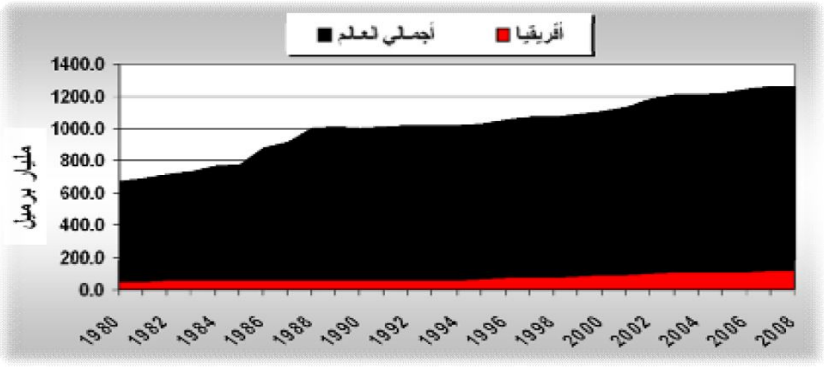

المصدر :

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008

يتواجد 90 % من المخزون الإفريقي في خمس دول وهى ليبيا ونيجيريا وأنجولا والجزائر والسودان وتعتبر ليبيا أكثر الدول الإفريقية احتواء المخزون النفطي ، حيث يمثل 35 % من إجمالي إحتياطى القارة الإفريقية من النفط: شكل3

شكل-3- احتياطي النفط الإفريقي لكل دولة لسنة 2008

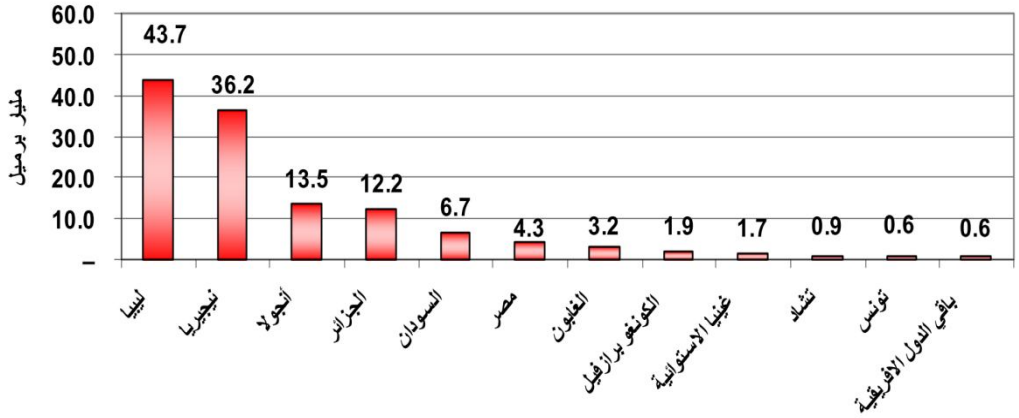

المصدر

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008

يمكن تبيان توزيع المخزون العالمي للنفط حسب منظمات وهيئات المناطق الاقتصادية الدولية (مليار برميل)

- دول الأوبك 76 % والتي تمثل 955.8.
- الدول المنتجة خارج مجموعة أوبك 13.9 % والتي تمثل 174.4 .
- دول الإتحاد السوفييتي سابقا 10.2 % و التي تمثل 127.8.
- دول المجموعة الاقتصادية 7.1 % والتي تمثل 88.9.
- الاتحاد الأوروبي 0.5 % و التي تمثل 6.3.

2- إنتاج النفط:

يبلغ الإنتاج العالمي من النفط 81.8 مليون برميل يوميا ويعتبر الشرق الأوسط أكثر المناطق إنتاجا ليصل إلى 26.2 مليون برميل يوميا أي بنسبة % 32 من الإنتاج العالمي.

يصل إنتاج القارة الإفريقية من النفط إلى 10.285 مليون برميل يوميا وبنسبة % 12.4 من الإنتاج العالمي ومن هنا نرى أن القارة الإفريقية تحوي ما مقداره % 10 من الإحتياطي العالمي للنفط بينما تنتج ما مقداره 12.4 من الإنتاج العالمي كما هو مبين في الشكلين 4 و5 :

شكل-4- إنتاج النفط بالعالم حسب القارات والمناطق 2008 (مليون برميل يوميا)

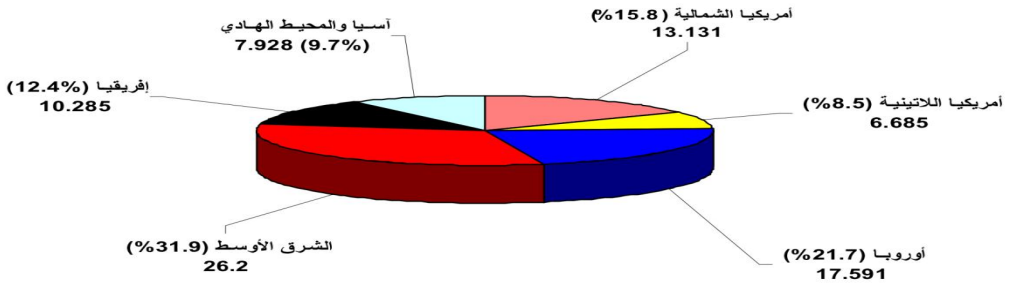

المصدر

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008

شكل-5- تطور الإنتاج العالمي والقارة الإفريقية من النفط (1970-2008)

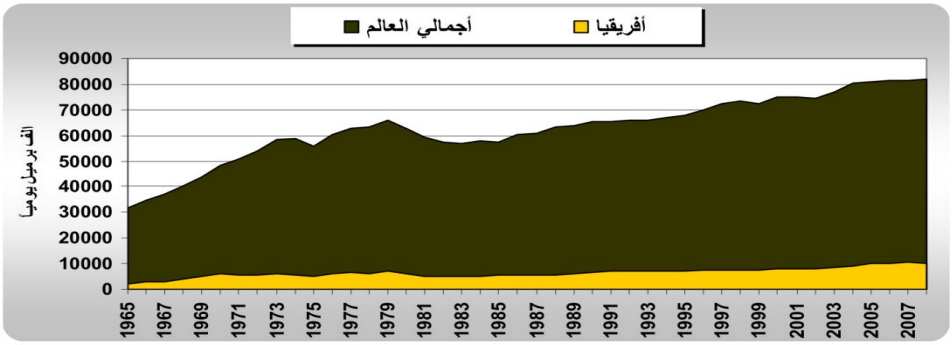

المصدر

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008

من أهم الدول المنتجة للنفط بقارة إفريقيا هي نيجيريا والجزائر وأنجولا وليبيا حيث يشكل إنتاج هذه الدول مجتمعة % 77 من إجمالي إنتاج القارة : شكل6

شكل-6- إنتاج النفط بإفريقيا حسب الدول : 2008

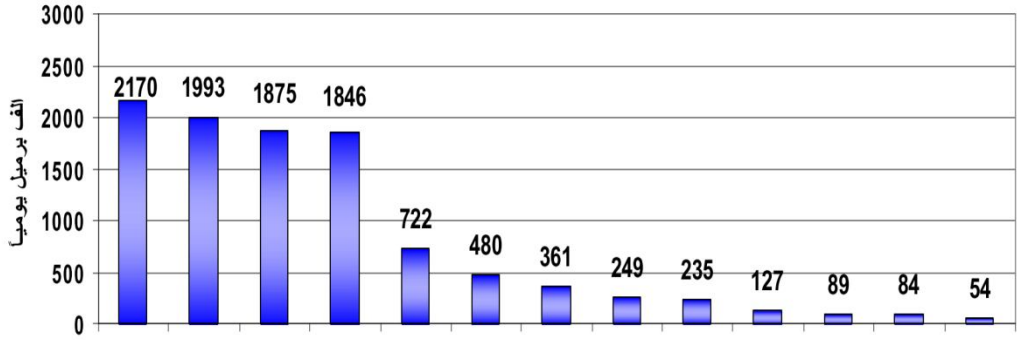

المصدر

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008

ثانيا :الاستهلاك العالمي والقارة الإفريقية للطاقة

تطور الاستهلاك العالمي من النفط الخام بوتيرة عالية ومتفاوتة حيث بلغ عام1965 (31 مليون برميل يوميا) وعام1980 (62 مليون برميل يوميا) و عام 1990 (66 مليون برميل يوميا) و بنهاية سنة 2008 (84،5 مليون برميل يوميا) و تعتبر المناطق الأكثر استهلاكا للنفط عالميا هي منطقة آسيا أي بنسبة % 30 تليها شمال أمريكيا بنسبة % 27.4 ثم قارة أوروبا24.3 % ، تشكل مجموعة الدول الاقتصادية ما نسبته % 55 من الاستهلاك العالمي للنفط ويليها الإتحاد الأوروبي .ونجد ان منطقة الشرق الأوسط تستهلك % 7.8 بينما تنتج ما نسبته % 32 من الإنتاج العالمي للنفط.

كانت تستهلك قارة إفريقيا فى سنة 1965 ما يصل إلى 522 ألف برميل من النفط يوميا، ثم ارتفع الاستهلاك إلى 1.36 مليون برميل يوميا في عام 1980 وتتضاعف مع نهاية سنة 2008 ليصل إلى 2.88مليون برميل.

شكل -7- تطور الاستهلاك العالمي والقارة الإفريقية من النفط الخام 1965- 2008

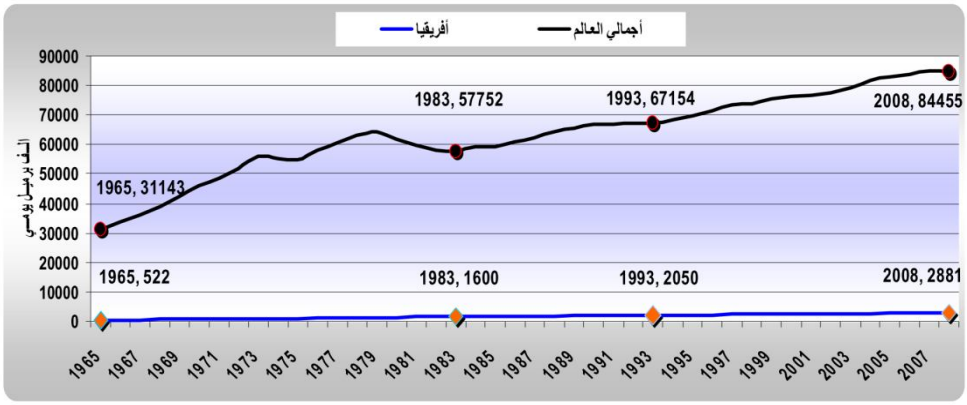

المصدر

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008

تمثل قارة أفريقيا من الاستهلاك العالمي حوالي 3.4 % من الإنتاج العالمي للنفط، مع العلم أن القارة تنتج ما نسبته 12.4 من الإنتاج العالمي للنفط حسب إحصائيات سنة 2008 و تعتبر الجزائر ومصر وجنوب إفريقيا كبرى الدول الإفريقية المستهلكة للنفط حيث تمثل مجتمعة 54% من استهلاك القارة النفطي.[1] (شكل8)

شكل -8- تطور استهلاك النفط الخام لأهم الدول الإفريقية 1965-2008

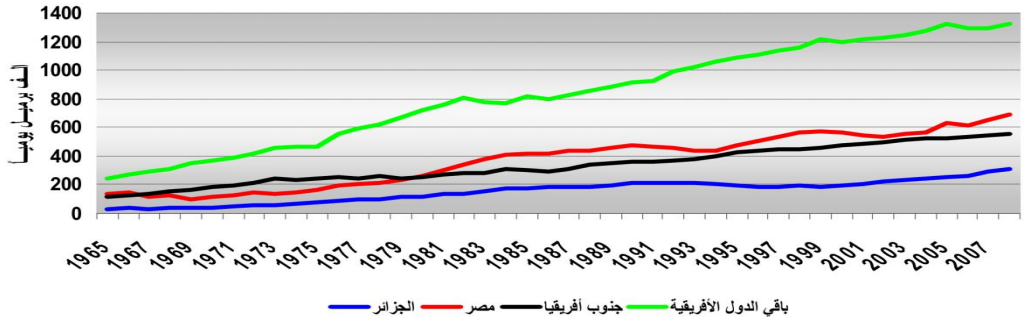

المصدر

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008

[1]: منتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثمار و التجارة، **الواقع و الأفاق المستقبلية للنفط بالقارة الافريقية** ، الجماهرية الليبية ، 25-26 /2010/09، ص ص 7-11.

والجدول رقم1 يبينن إنتاج النفط العالمي من عام 2000 الى 2020:

المنطقة	انتاج عام 2000	2005	2010	2015	2020
الولايات المتحدة	19.5	21.2	22.7	23.7	24.7
أوروبا الغربية	14.4	14.8	15.3	15.6	16
اليابان	5.6	5.7	6	6.3	6.6
أوروبا الشرقية وروسيا	6	6.1	6.4	6.6	6.9
الصين	4.6	5	6.4	8.1	8.8
الهند	1.9	2.6	3.1	3.5	4.1
الشرق الأوسط	5.2	6.5	7.5	8.5	9.8
أفريقيا	2.7	3	3.5	4.1	4.7
أمريكا الوسطى والجنوبية	4.8	6.3	7.4	8.5	10

جدول رقم 1- المصدر U.S Department of Energy , International Energy Outlook : 1999, Table A4.

المبحث الثاني: مكانة النفط الإفريقي في إستراتيجية تأمين الطاقة الأمريكي

تناولنا في هذا المبحث وضع الطاقة النفطية الأمريكية لمعرفة كل من إنتاج ، احتياط و استهلاك النفط بالولايات المتحدة الأمريكية ثم وفقا لهذه المعطيات صياغة إستراتيجية أمن الطاقة الأمريكي و موقع النفط الإفريقي من ذلك.

المطلب الأول : وضع الطاقة النفطية الأمريكية.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية القيمة العظمي للبترول منذ أواخر القرن التاسع عشر فسعت سعيا حثيثا في استكشاف البترول في أراضيها و حفر أباره بحيث في 30 أوت 1859 قام الكولونيل

ادوين درايك **Edwin Drake** باستخراج أول برميل منتج للنفط وكان بمثابة ألفية جديدة و ميلاد للصناعة النفطية .

كان الاستهلاك بصفة عشوائية لغياب قانون لضبط إجراءات الاستخراج و كان هناك نظام **Lease** أي استأجار طويل المدى تدفع لمالك الأرض، هذا ما أدى إلى تكوين العديد من الشركات النفطية و حفر العديد من أبار النفط للحصول على أموال طائلة .

ابتداء من 1880 كان لكل من John D. Rockfeller و Standard OIL يملكان 75% من المصافي و90 % من خطوط الأنابيب هذا ما سيؤمن 95 % من السوق العالمي بالإضافة إلى Royal Dutch Shell ل Henry Detering الذي أصبح منافس كبير.

في 1919 شجعت الشركات النفطية الأمريكية لغرس جذور لها في منطقة الشرق الأوسط العراق و العربية السعودية على الخصوص ، حتى بلغ إنتاجها منه عام 1930 حوالي 5,2 مليون برميل يوميا من مجمل الإنتاج العالمي ، و هناك أربعة دول أمريكية غنية بالنفط و هي تكساس، ألسكا، لويزيان و كالفورنيا التي تتمتع بـ 80 % من الاحتياطات و كان البترول هو الرافعة الكبرى للاقتصاد الأمريكي. ثم بدأت الولايات المتحدة التطلع للسيطرة علي منابع النفط في أنحاء مختلفة من العالم، فعقدت اتفاقيات مع بعض الدول للتنقيب عن النفط و كانت السعودية أهم تلك الدول و عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة إحكام سيطرتها علي كثير من الدول التي تملك احتياطيات نفطية كبيرة و أصبحت هي المستفيد الأول من الثروة النفطية في العالم بما تملك في أراضيها من نفط و بما تسيطر عليه شركات البترول الأمريكية من نفط في كثير من دول العالم مستغلة النفوذ الهائل للولايات المتحدة[1].

كانت أسعار النفط حتى أوائل السبعينيات رخيصة جدا رغم مطالبة الدول المنتجة له التي يعتبر النفط مصدر الدخل القومي الأساسي لها برفع الأسعار إلي مستوي عادل لتتمكن من دفع عجلة التنمية في بلادها و لكن ذهبت مطالباتها خلال سنوات عديدة دون جدوى لان الولايات المتحدة و الدول الغربية كانت تعتبر أن النفط الرخيص هو القاطرة التي تدفع معدل النمو الاقتصادي لها قدما إلي الأمام و يتسبب في الرخاء الاقتصادي[2].

شكل -9- يبين نظرية قمة هوبرت في النفط (بالإنجليزية : Hubbert Peak Theory)

---

(1):العناني خليل ،" دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية". مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 151 ، جانفي 2003، ص ص 37-38 ، ص 38 .

[2] Dallene Pierre et autres« **de l'internationalisation à la globalisation»** édition Ellipse, paris 2007, p567.

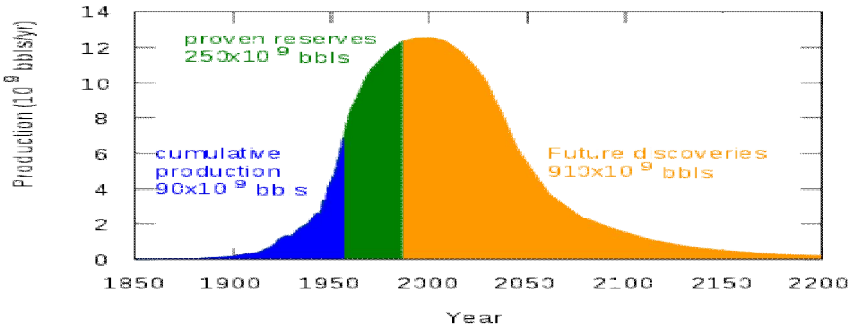

شكل -10- يبين مسار إنتاج البترول حتى 2050 طبقا لـ ASPO

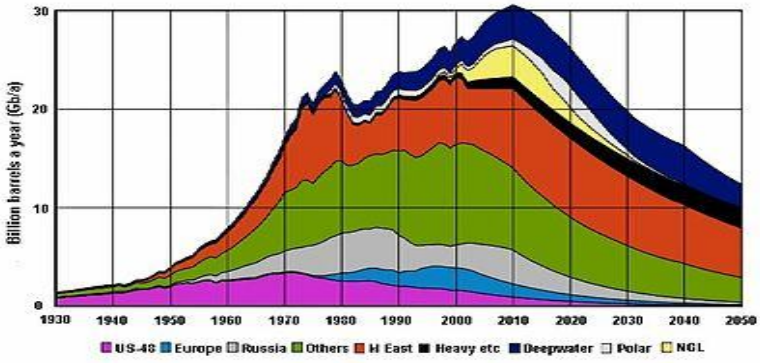

.

يعرف الإنتاج الأقصى للبترول على أساس النقطة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل نفط قد وصل أقصاه. وبعد تلك النقطة تبدأ إنتاجية البئر في النقصان. وتصف نظرية قمة هوبرت (M. King Hubbert) تطابق الإنتاج العالمي على المنحنى الذي قام بتقديره عام 1956. وطبقا لرؤيته : تبدأ الإنتاجية العالمية بعد القمة في النقصان طبقا لدالة أسية. ويمكن أن يكون الانخفاض أقل حدة بسبب اكتشاف آبار جديدة واستخدام تقنيات متقدمة.

قدم هوبرت افتراضه في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد عام 1956 مما استدعى انتباه الحاضرين، وعلى الأخص بسبب أنه طبقا لحساباته أن تصل قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهذا حدث بالفعل في حالتي الإنتاج الأمريكي من النفط حيث كانت قمة الإنتاج خلال السبعينيات (أنظر أسفله) وكذلك يؤيد سير الإنتاج النرويجي من البترول تلك النظرية. وبالنسبة للإنتاج العالمي فقد افترضه هوبرت آنذاك أقل من معدله الحقيقي.

وقد شوهدت بالفعل قمم في إنتاجية الآبار في مناطق متعددة مثل في الولايات المتحدة عام 1971. ولكن مسألة قمة إنتاج **oil Peak** على مستوى العالم تستحوذ على اهتمام الجميع. وقد قام هوبرت بإجراء حساباته على أساس المعلومات التي كانت متوفرة عن النفط والغاز الطبيعي والفحم

الحجري عام 1956. وبينت حساباته أن قمة الإنتاج العالمي ستكون حول عام 2010 ورأى أن الطاقة النووية والطاقة الشمسية يمكن أن تكونا ما يعوض عن المصادر الأحفورية.[1] واليوم في نهاية عام 2011 ظهرت إحصائيات الهيئة العالمية EWG مؤيدة تماما لتوقعات نظرية قمة هوبرت .

جاءت حرب أكتوبر 1973 و حدثت أزمة البترول وقتها فارتفع سعر البترول من 3 دولارات للبرميل قبل الحرب إلى ما يزيد عن 12 دولار للبرميل بعد الحرب و كان هذا السعر يعتبر سعرا عادلا لجميع الأطراف .[2] إلا انه خلال أزمة البترول في حرب1973 أدركت أمريكا أنها بسبب استهلاكها المتزايد من البترول و عدم كفاية إنتاجها واستيرادها كميات متزايدة منه فانه ينبغي أن تؤمن إمدادات النفط لها فأنشأت الوكالة الدولية للطاقة في مواجهة منظمة أوبك و شيئا فشيئا بدأت تزيد من تحالفها مع دول في منظمة أوبك بصورة أوثق من السابق حتى أصبحت تلك الدول تمثل عائقا أمام رفع الأسعار – بما تملك من قدرات إنتاجية هائلة – الذي كان مطلباً دائما للدول الراديكالية في منظمة أوبك.

بدأت الأزمة الثانية في إمدادات البترول في عام 1980 عند نشوب الحرب العراقية الإيرانية حيث كان إنتاج الدولتين مجتمعتين من البترول قبل الحرب حوالي 7 مليون برميل يوميا ثم انخفض في الشهر الأول للحرب إلي حوالي 2 مليون برميل يوميا و وصل سعر البرميل إلي 50 دولار وتم تجاوز الأزمة بسرعة بأن زادت السعودية من إنتاجها اليومي بحوالي 3 مليون برميل و زادت بقية دول الخليج إنتاجها لتسد باقي النقص في إنتاج إيران و العراق و ظل السعر في أوائل الثمانينيات يدور حول رقم 30 دولار للبرميل .

و في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين تطورت تكنولوجيا التنقيب عن البترول تطورا كبيرا حيث أمكن الوصول إلي أعماق كبيرة في الحفر بحثا عن البترول مما أدي إلي اكتشافات نفطية هائلة في دول كثيرة من العالم، و كذلك تطورت تكنولوجيا استخراج النفط من البحار و تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط في بحر الشمال و مناطق أخري.

وفي الفترة ما بين 1973 و2000 زاد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد من نحو 35% إلى 52% بالنسبة للاستهلاك المحلي، وكان لهذا أثره السلبي بالنسبة للأداء الاقتصادي للولايات المتحدة. وفي عام 2000 بلغ العجز في الطاقة نحو 120 بليون دولار يخص النفط الإنفاق الأكبر من هذا المبلغ. ومما يزيد من أهمية مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة لهذه الدراسة وبالنسبة

[1] www.wikipedia.org

[2] Pierre Dallene et autres, opcit , p578

لموضوع أمن النفط في السياسة الخارجية هو أن الولايات المتحدة قد استوردت 45% من نفطها عام 1989، وقد كان حوالي 40% من العجز التجاري الأمريكي عام 1989 ناجما عن الواردات النفطية.[1]

في عام 1991 و في إعقاب حرب تحرير الكويت أبرمت الولايات المتحدة مع دول الخليج و السعودية اتفاقيات للدفاع المشترك و توسعت في إنشاء قواعد ضخمة بالمنطقة لحماية أبار النفط و السيطرة عليه بشكل مباشرة.

جاءت في إحصائيات عام 2000 لتؤكد أن استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط قد بلغ عشرة ملايين برميل يوميا، وإنها تعتمد على 55% من استهلاكها النفطي من الخارج[2]. وهو إحصاء قدرته مراكز الدراسات من قبل وتوقعته قبل عشرين عاما، وأورده "جاك أندرسون" الصحفي الأمريكي الشهير في كتابه عن النفط. يترتب استكشاف المزيد من الاحتياطات النفطية وتطويرها كل عام بما يعادل حجم الإنتاج في ذلك العام، وذلك لتحقيق التعادل المطلوب، وهي حقيقة لا تمس الشركات النفطية فحسب بل تمس القطاع الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام، وعلى سبيل المثال فشركة نفطية مثل "إكسون موبيل Exxon Mobil" مطالبة بتأمين احتياطات نفطية جديدة بحجم 1.5 مليار برميل سنويا لتعويض حجم إنتاجها السنوي الحالي، وهذا يعني اكتشاف حقل نفطي رئيسي جديد بحجم 500 مليون برميل كل أربعة أشهر "ويضيف التقرير" أما على المستوى العالمي فإن الشركات النفطية مطالبة باستكشاف ما يكفي من النفط واستخراجه لتعويض الاستهلاك السنوي الذي يتجاوز 71 مليون برميل يوميا (آنذاك)، بالإضافة إلى تلبية الزيادة على الطلب الآخذة في التعاظم، والذي تضعه بعض التقديرات بحدود 2% سنويا، يضاف إليها 3% هي نسبة التراجع الطبيعي في الإنتاج من الاحتياطات الحالية.[3]

تستهلك الولايات المتحدة 21 مليون برميل يوميا ربع الإنتاج العالمي تنتج منها حوالي 9،5 مليون برميل يوميا وحسب منظمة **OPEP** يستوردون 50 % من احتياجاتهم تعتبر ثالث منتج للبترول في العالم وراء العربية السعودية و روسيا و قبل كل من إيران و الصين و لكن احتياطياتها البترولية التي تبلغ 22،5 مليار برميل سوف تنتهي بعد 8 سنوات علي معدل الإنتاج الحالي و هي فرضية نظرية أيضا إذ لن تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ علي معدل إنتاجها الحالي . و من المؤكد إن من أهم الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار البترول في 2007 هو التناقص الكبير في الإنتاج الأمريكي و بدء نضوب بعض الآبار.

---

(1):زلوم عبد الحي ، **إمبراطورية الشر الجديدة**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 2003 ص 101.

2- عشقي أنور ماجد ، (تقديم) عبد الحكيم الطحاوي ،" **الاحتلال الأمريكي للعراق** " ، ط1 ، (د ب ن : الدار الثقافية للنشر) ، ، 2004ص 54.

(3):Sébille-Lopez Philippe, **Géopolitique du pétrole**. Armand colin, 2006, p35.

بلغت الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2010 حوالي 9،14 مليون برميل يوميا، بزيادة قدرها 1،4 % مقارنة بنسبة 2009 و تمون دول الأوبك الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 46،8 % من احتياجاتها من النفط الخام أي ما يزيد عن 4مليون برميل يوميا و من أهم الممونين : العربية السعودية بواقع 1،1 مليون برميل يوميا أي بنسبة 13،1% و تليها فنزويلا بنسبة 10،5 % ثم نيجيريا في المرتبة الثالثة بنسبة 9،6 % .

كما تمون دول خارج الأوبك الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 53,2 % و تتقدم هذه الدول كندا التي تصدر لها حوالي 21,7 % من هذه النسبة، ثم المكسيك بواقع 13,9 % وفق إحصائيات أكتوبر 2010، ولكن مؤخرا و طبقا للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة (IEA) صباح يوم الاثنين في عام 2017، فإن الولايات المتحدة تصبح أكبر منتج في العالم للنفط، قبل المملكة العربية السعودية وروسيا هذا ما صرحه فاتح بيرول، كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية لصحيفة Le Figaro.[1]

ففي عام 2025، استراد الولايات المتحدة الأمريكية للنفط سوف يقل إلى 4 مليون برميل يوميا إلى ما هو عليه ألان أي 10 مليون برميل يوميا ، حسب فاتح بيرول 55 % من هذا الانخفاض يعود إلى الإنتاج المحلي من منشات غير تقليدية (pétrole non convontionnel)[2] التي تستعمل تقنية التكسير الهيدروليكي، ولكن بقية - 45٪ - تأتي من محركات الاستهلاك المنخفض، التي بدأها المعايير الجديدة التي فرضتها إدارة أوباما .

ففي عام 2030 ستتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي و في 2035 سوف تكون أول منتج و أول مصدر للنفط والغاز، هذا ما سيؤدي إلى إحداث تغيير كبير على خريطة الطاقة العالمية و تغيير في متسى التفاعلات في العلاقات الدولية .

المطلب الثاني : إستراتيجية تأمين الطاقة النفطية الأمريكية.

نظرا لمكانة النفط كأهم مصدر للطاقة الأمريكية والعالمية كذلك،مع استمرار تراجع الاحتياطي النفطي لدى العديد من الدول الصناعية الكبرى، وانحصاره في مناطق محددة في العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، و إفريقيا بكمية أقل وهذا ما يشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي، حسب رأي العديد من المختصين. حيث تعد الاستحواذ على مصادر الطاقة أمر حيوي في أجندة السياسة

Matières premières, Publié le 12 novembre 2012 sur le site

(1): http://www.atlantico.fr/pepites/dans-5-ans-etats-unis-seront-premier-producteur-mondial-petrole-542822.html

(2): معنى ذلك أنه متواجد في الصغور ويستخرج النفط الحجري من الصخور المشكلة من الطين القابلة للانفلاق عبر ضخ مزيج من الرمال والماء وبعض المواد الكيمياوية بقوة وبضغط عال فيها.

الأمريكية، ولتأمين ذلك يستلزم المزيد من الحماية للمصالح الحيوية التي عرفها مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 بأنها مصالح "ذات الأهمية الواسعة، الطاغية بالنسبة لبقاء وسلامة وحيوية أمتنا"[1] نفس الشيء الذي ذهب إليه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" حيث يرى أن العالم يشهد منذ فترة عملية إعادة تركيب للخريطة الجيوإستراتيجية، وأن هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد.[2]

إن هذه الصياغة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية قد حكمت التخطيط العسكري والإستراتيجي الأمريكي منذ وقت بعيد. فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز النفط كمورد أساسي للطاقة، وللمرة الأولى بدأت الولايات المتحدة تتلقى إمدادات هامة من النفط من خارج البلاد، وكان ذلك من خلال "مبدأ ترومان" أو ما يعرف بـ "عقيدة ترومان" وهو بيان أعلنه الرئيس الأمريكي "هاري ترومان " (Harry S .Truman)في عام 1947 يلزم فيه الولايات المتحدة تحمل مسؤوليات سياسية وأمنية مباشرة في الشرق الأوسط تحفظ بها مصالحها النفطية. وتنفيذا لهذا المبدأ ربطت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها لدول المنطقة بالتزام هذه الدول بإستراتيجيتها العامة المعادية لسياسة التوسع السوفيتي. وجاء هذا المبدأ كرد على سياسة التدخل السوفيتي في إيران وتركيا واليونان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بهدف الحصول على امتيازات نفطية واقتصادية، واعتبر الأمريكيون هذه الخطوة تهديدا لأمنهم القومي، وقد أوضح وزير الخارجية في عهد ترومان أمام لجنة العلاقات الخارجية: "أنه في حال سيطر الإتحاد السوفيتي على اليونان وتركيا، فإن بقية الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط سوف تسقط أيضا. و سوف تخسر الولايات المتحدة الدخول عبر خطوط النقل والمواصلات الإستراتيجية كما ستخسر مصادر البترول الذي يشكل أهمية حيوية بالنسبة لأوربا".

كذلك جاء مبدأ إيزنهاور في عام 1957، والذي ألزم الولايات المتحدة بالدفاع عن بلدان الشرق الأوسط ضد التهديدات الخارجية والإقليمية المتطرفة (الشيوعية). و مما لا شك فيه أن هذا المبدأ كان في أحد جوانبه المهمة يمثل محاولة لدعم الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها النفطية في المنطقة عقب فشل حلف بغداد والهزيمة السياسية للحلفاء(فرنسا ، بريطانيا و اسرائيل) في حرب السويس 1956. و بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا سنة 1958. وقيام الثورة في العراق، وإعلان هاته الدول الثلاث العداء للولايات المتحدة. كل هاته الأحداث المتسارعة جعلت من نفط المنطقة مهددا ما دفع

---

[1]:كلير مايكل ،" **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"** ، (تر: عدنان حسن)، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص36.

[2]: حمودة عمرو كمال ، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية" ، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 164، أفريل 2006، ص ص54-60 ،ص55

[3] : Yergin Daniel, **The Prize: the epic Quest for Oil**. New York: Simon and Schuster, 1991, P588

بأمريكا إلى تشكيل منظمة المعاهدة المركزية (CENTO) في بداية الستينات، بهدف حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية اللتين تركزتا على النفط. بعد ذلك جاءت حرب أكتوبر 1973، وما رافقها من حظر للنفط العربي، بسبب قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بإقامة جسر جوي هائل من الأسلحة مع إسرائيل، إضافة إلى طلبه مبالغ كمساعدة طارئة لإسرائيل، لكن رغم تراجع هذه الأزمة مع بداية مارس 1974 إلا أنها تركت أثرا عميقا دائما على الصلة بين النفط والأمن القومي الأمريكي، ولجميع القوى المصنعة الكبرى. وكانت البداية الفعلية لهذا التأثير في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر (Jimmy Carter)، الذي شهدت رئاسته تقلبات عنيفة في أسعار البترول وإمداداته، خاصة بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 م،[1] التي عرفت باسم "صدمة النفط الكبرى الثانية ". حيث انعكست على إدارة الرئيس الأمريكي كارتر والذي اعتبر إمداد الولايات المتحدة الأمريكية بالطاقة يمر بأزمة، وهدد باستعمال القوة ضد أي خصم قد يسعى إلى إعاقة تدفق النفط من منطقة الخليج في 23 أكتوبر 1980. حيث صرح قائلا: "ليكن موقفنا واضحا ، إن أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي، ستعتبر تهديدا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وستستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها، بما في ذلك القوة العسكرية.[2]

كما شكلت الأحداث في عهد الرئيس جورج بوش الأب منعطفا في هذا الصدد إثر غزو الرئيس العراقي صدام حسين للكويت، ورأت إدارة بوش في الخطوة تهديدا للأمن القومي الأمريكي خوفا من استقواء العراق، وبروزه كقوة إقليمية تتحكم في القرار النفطي في منطقة الشرق الأوسط مما سيكون له انعكاسات على إمدادات وأسعار النفط في المستقبل لأن منطقة الخليج العربي هي خزان الوقود الأساسي للعالم، وبعد ستة أسابيع من بدئها انتهت عملية عاصفة الصحراء، وهي العملية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في شكل تحالف دولي لتحرير الكويت 1991. ومنذ انتهاء عاصفة الصحراء، والقادة الأمريكيون يؤكدون على أهمية شحنات النفط التي لا تنقطع بالنسبة لاستقرار الاقتصاد العالمي، وتغير الحال في عهدي الرئيس بيل كلينتون وجورج بوش الابن بأن تحول الأمر إلى اعتبار المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى بحر العرب جنوبا والأناضول والبحر المتوسط غربا والصين شرقا، و روسيا شمالا، منطقة حيوية، كما أن أي تغيير في الهيكل الجيو سياسي في المنطقة سيعتبر وفقا للمنطق الأمريكي خطرا على الاستقرار العالمي ومنه على الأمن والسلم الدوليين، وفي هذا الإطار صرح الجنرال "ج . هـ . بينفورد". (J.H.Binford Peay III) القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية

---

[1]:برجاس حافظ ، **الصراع الدولي على النفط العربي**. (بيروت: دار بيسان)، 2000 ، ص225.

[2]عبد المنعم طلعت ، **الهجوم الهادئ : المصالح الاستراتيجية الأمريكية و التهديدات الأمنية في خليج غينيا** ، (القاهرة : ب ذ دار النشر) ، 2008، ص60.

CENTCOM، في عام 1997: "إن التدفق اللامحدود لموارد البترول من دول الخليج الصديقة إلى المصافي ومرافق المعالجة حول العالم هو الذي يحرك الآلة الاقتصادية العالمية"[1].

وقال الرئيس كلينتون أثناء لقاء في البيت الأبيض مع حيدر علييف رئيس أذربيجان"لا نأمل فقط بمساعدة آذربيجان على الازدهار،بل نأمل أيضا في تنويع مصادر طاقتنا وتقوية أمن أمتنا".ونفس الإدراك ذهب إليه "جوزيف ناي" ، أحد أركان إدارة الرئيس كلينتون أن بلاده لن تتردد باستخدام القوة العسكرية في منطقة الخليج، وسوف تفعل ذلك إن اقتضى الأمر، إذا تعرضت المصالح الأمريكية للخطر على أي شكل من الأشكال. وفي الوقت نفسه، عززت واشنطن من قدرتها على التدخل في منطقة بحر قزوين، وفي مناطق أخرى تضم إمدادات كبيرة من النفط بما في ذلك القرن الإفريقي، من خلال نشر القواعد العسكرية في المناطق الحساسية في كل من جيبوتي، الصومال (قاعدة بربره) ، كينيا. وبعد الوصول الحزب الجمهوري للحكم في عام 2000 وانتخاب الرئيس جورج ولكر بوش رئيسا للبلاد، أجرت الإدارة الجديدة عملية تعديل لبعض عناصر إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، لاسيما القوات العسكرية من حيث الهيكل والحجم والتسلح، مع التركيز على محاولة إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية بما يتوافق مع طبيعة عصر المعلومات في أوائل القرن الواحد والعشرين. وكانت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة للولايات المتحدة الأمريكية، لتنفيذ خطة إستراتيجية تضمن من خلالها تحقيق وجود عسكري أكبر في المناطق النفطية. ووفقا لذلك فإن الولايات المتحدة تعيد ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز" ، وذلك باستخدام آلتها العسكرية، خاصة أن الإنفاق العسكري الأمريكي هو الأول في العالم.[2]

ومن المثير أن خريطة الإرهاب والدول المارقة هي ذات الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية بالنفط والغاز، سواءا في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الإفريقي. ومن خلال هذا فإن الأمن القومي الأمريكي بعد 2001/09/11 مزج بين الإرهاب كمتغير تابع، والنفط كمتغير مستقل. ومعادلة الأمن والطاقة في الإستراتيجية الأمريكية ضرورية لتحقيق الأمن القومي والتفوق العالمي[3].

من جهة تم الإعلان مؤخرا عن موافقة و إقرار الكنغرس الأمريكي للقانون المعروف اختصارا باسم – النوبك- ويحمل عنوان :لا تكتلات للإنتاج و تصدير النفط لعام 2007، و الذي يعطي للحكومة إمكانية مقاضاة منظمة الأوبك والمنظمات المماثلة لها بدعوى التحكم في أسعار النفط، إذ يأتي هذا المشروع متوافقا مع المجهودات الأمريكية الرامية لإلغاء أي دور دولي للضغط بورقة النفط للتحكم في مصير

---

(1): U-S Department of state. **Caspian Region Energy Development Report.** Washington: 1998. P03

(2) : Bardis James , Oil Shale Development in the United State,Washington : RAND , 2005 , pp30-35 , p31.

(3): هويدي أمين ، **تغيرات في مفاهيم الأمن القومي**. جريدة الأهرام، 17 جانفي 2006،ص ص 14-15 ، ص15.

العالم، خاصة في ظل محاولات إيجاد مصادر طاقة بديلة، باكتشاف مناطق نفطية جديدة و التي اصطدمت بالتكاليف العالية للبحث و التنقيب كما حدث في النرويج و بحر الشمال ، ألسكا ، كاليفورنيا و خليج المكسيك.[1]

-تقرير "تشيني":

على عكس نظرائه ركز تشيني على أهمية الطاقة في الثروة الوطنية والسلطة. وقال لمستمعيه في مؤتمر للصناعة في لندن في عام 1999 أن "النفط لا نظير له لذا هو استراتيجي جدا في الطبيعة"، وأضاف "الطاقة أمر أساسي في الاقتصاد العالمي، وكانت حرب الخليج انعكاس لهذا الواقع".
وقال تشيني، إن الجغرافيا السياسية للنفط تتواجد في جوهر العلاقات الدولية، وتلعب دورا بارزا في صعود وسقوط الأمم. ومن هذا المنطلق، فان أي خطو لها ما يبررها، بما في ذلك الحرب والدمار البيئي، ما دامت تعزز قوة أميركا على حساب منافسيها.[2]

تأثر الاهتمام المستجد المتعاظم بالبترول الإفريقي من خليج غينيا بالتوجهات التي صاغتها مجموعة AOPIGK ويعتبر نتيجة مباشرة للإستراتيجية الجديدة لإدارة "بوش" لحماية أمن الطاقة القومية الأمريكية، بعد أن صاغ المجلس الوطني للاستخبارات هدفا استراتيجيا، يتمثل في ضرورة زيادة الولايات المتحدة نصيبها من ذلك المصدر، ثم اعتمادا على الرؤية الاقتصادية التي قدمها خبراء الطاقة، كما وردت في تقرير نائب الرئيس "ديك تشيني Cheney"، الذي صدر في مايو 2001، وأعدته المجموعة الرئاسية لتطوير سياسة الطاقة، برئاسته.

خلصت نتائج التقرير لأن الوسيلة الوحيدة لتلبية وإشباع الطلب المتزايد في الولايات المتحدة، سواء للاستهلاك أو لأغراض توليد الطاقة، وكذلك للحفاظ على مستوى الرفاهية الأمريكية، يكمن في تأمين أكبر عدد ممكن المنافذ المستقرة للولايات المتحدة لكميات متزايدة من البترول والغاز الطبيعي من المصادر الأجنبية، وحذّر التقرير من أنه بدون المزيد من البترول والغاز فإن الأمن القومي للولايات المتحدة سوف يواجه تهديدات حقيقية، وذلك في ضوء تراجع وعدم كفاية مستويات الإنتاج المحلي.

وقد أدى تركيز إدارة "بوش" على تنويع المصادر البترولية، وتخفيض الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط، لتوجيه اهتمامها لعدة مناطق، وبوجه خاص إلى بحر قزوين وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، اتساقا مع توصيات تقرير "تشيني" من حيث أهمية تحقيق مزيد من تنويع منابع الإنتاج، وخصوصا من

---

(1): المدني عبد الحليم ، **أمن الطاقة...** مجلة أخبار النفط و الصناعة. (أبو ظبي : دار الفجر للطباعة و التغليف)، العدد 463، أفريل 2001، ص ص 18-25، ص18.

(2):العناني خليل ،" **اللوبي النفطي الأمريكي" .** مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 164، أفريل 2006 ، ص ص64 -65، ص64.

المياه العميقة في كندا والكاريبي والبرازيل وغرب إفريقيا، وأكد "بوش" ذلك التوجه في خطابه السنوي عن "حالة الاتحاد " عام 2002، حين عبّر على الاستغناء عن 75 بالمائة من الواردات الأمريكية التي ترد من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة، بحلول عام 2025.[1]

فهذا ما كشفه تقرير "المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة" National Energy Policy » « Development Group، والذي نشر في 17 مايو من عام 2001، حيث أكد تزايد حاجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، فالاستهلاك الإجمالي يتزايد ما سيحتم على الولايات المتحدة أن تستورد ما قدره 60% من النفط العالمي لعام 2020 زيادة عما تستورده اليوم، ليرتفع بذلك من 10,4 مليون برميل يوميا إلى 16,7 مليون برميل.[2]

ومن أجل تلبية حاجات واشنطن من النفط نصح تقرير الولايات المتحدة بالتركيز على هدفين:
أولهما زيادة الواردات النفطية من دول الخليج التي تمتلك ثلثي (3/2) الاحتياطي النفطي العالمي.
أما الهدف الثاني فهو "تنويع" الواردات النفطية، وكانت إفريقيا على رأس المناطق التي حددها التقرير مطالبا الإدارة الأمريكية بتأمين المناطق الإستراتيجية فيها. ويلفت المحللون إلى سبب آخر، إذ إن نسبة الكبريت المنخفضة، والتي يتميز بها النفط الأفريقي، تقلل من تكلفة عملية التكرير، كما أن وجود معظمه في البحر، يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليين، ويوفر بيئة أكثر أمنا لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات على البر. والسيطرة الأمريكية على نفط إفريقيا، تفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة السمراء، خاصة وأن التقرير الأخير لوزارة التجارة الأمريكية، كشف على أن نصيب الولايات المتحدة من السوق الإفريقية لا يزيد عن 7,6%، مقارنة بـ 30% لدول الاتحاد الأوربي. وتعاني واشنطن من عجز كبير في الميزان التجاري مع إفريقيا، حيث بلغت وارداتها من إفريقيا 15,2 مليار دولار في عام 2001.[3]

يقول جان كريستوف سرفان: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض معركة أخرى على الأهمية الإستراتيجية للحرب التي تخوضها في العراق عبر استهدافها للنفط الإفريقي، جنوب الصحراء، مما يؤكده كذلك تصريح (Walter KINSRIZER) [4]، والذي اعتبر أن نفط القارة السمراء بات يشكل مصلحة قومية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وها هو أدرويس (Ed Ruis)، السيناتور

---

(1): أ بريسون توماس ،**"العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط (1975-1984)"**،(تر: دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق) ، 1985 ، ص327 .

(2): رتيلج إيان ،**" العطش الى النفط – ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي"**،(بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2005، ص 27 -30.

(3): أنظر المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي من خلال الموقع: www.islamicnews.net

(4): مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية.

الجمهوري الواسع النفوذ عن ولاية كاليفورنيا ورئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، يصرح بأنه "بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، يجب التفاعل في موضوع البترول الإفريقي على أنه أولوية بالنسبة للأمن القومي"، ولم يتبق أمام الكونغرس والبيت الأبيض إلا تشريع هذه الإستراتيجية.

احتضن أوباما التوجه المتطرف لتقرير تشيني الوطني العام 2001، مع دعوته إلى زيادة الاعتماد على النفط في الأراضي الأميركية وعلى الساحل الغربي، و شجع التنقيب على الغاز الطبيعي بغض النظر عن مخاطر عمليات الحفر على البيئة أو استخدام التقنيات الخطرة مثل الطاقة الكهرمائية، وفي خطاباته الأخيرة، تفاخر أوباما بجهود إدارته لتسهيل استخراج النفط وزيادة التنقيب عن الغاز المحلي ووعد بتسريع عمليات الحفر في مواقع جديدة، بما في ذلك ألاسكا وخليج المكسيك.

كما تباهى أوباما على مدى السنوات الثلاث الماضية، قائلا: "لقد فتحنا ملايين الأراضي الجديدة للتنقيب عن النفط والغاز".. "و الآن بات الإنتاج الأميركي للنفط في أعلى مستوى له منذ ثماني سنوات ... ليس ذلك فحسب – في العام الماضي، اعتمدنا أقل على النفط الأجنبي مما كان عليه في أي من السنوات الـ 16 الماضية".[1]

المبحث الثالث : النفط الإفريقي و السياسة الطاقوية للصين.

نتناول أولا القدرات النفطية للصين حيث نحاول شرح مناطق تواجد حقول النفط الصينية، التي تعبر عن قوتها ونموها الاقتصادي المتزايد هذا ما أدى إلى صياغة إستراتيجية أمن الطاقة لتلبية حاجياتها الطاقوية، وأهمية القارة الإفريقية في هذه الإستراتيجية.

المطلب الأول: الإمكانيات النفطية للصين.

كانت الصين من أولى الدول التي استغلت النفط وذلك عن طريق بئر نفط متواجد في تايوان في 1878، بلغ الإنتاج السنوي بعد 1949، 120 ألف طن من النفط الخام سنويا أي 2400 برميل في اليوم، خلال الخطة الخماسية الأولى 1953- 1957 بلغ إنتاج الصين السنوي للنفط 46,1 مليون طن .

أما في سنوات الخطة الخماسية الثانية 1958-1962 اكتشفت حقول نفط جديدة في أحواض بشمال شرقي وشمال غربي البلاد .

---

[1]: كلير مايكل ، **هل تحول أوباما الى ديك تشيني**. (تر: حمدان ناديا)، وكالة أخبار الشرق الجديدمن خلال الرابط :
http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=66055

بالاستفادة من هذه الحقول، وصل إنتاج الصين النفطي عام 1963 إلى 6,48 ملايين طن من النفط الخام، محققة بذلك الاكتفاء الذاتي في الطاقة. و اسمر تسلسل اكتشاف المزيد من حقول النفط منذ ذلك العام. و في عام 1978 وصل الإنتاج النفطي السنوي للصين 100مليون طن.[1]

ثم تزايدت نسبة الإنتاج بحث أصبحت في 1985 مصدر للبترول بـ 6,21 مليون طن مصدرة للخارج . أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت قيادة زعيمها ماوتسي تونغ ، مما أمكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، حيث سجلت معدل نمو بلغ 5,3% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة من 1958 إلى 1975.

ثم جاءت سياسة الإصلاح و الانفتاح مع تولي دنج شياو بنغ الحكم في عام 1978 ، والذي رفع شعار الخيار الجديد بهدف بناء قاعدة اقتصادية و عملية و تكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية. وقد تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ، لاستيراد التكنولوجيا الحديثة وفتح أسواق جديدة للمنتجات الصينية.

ونتيجة لتلك الخطط التنموية التي تبنتها الصين منذ منتصف الثمانينات ، فقد أصبحت الصين القوة الاقتصادية العالمية الثانيى بعد الولايات المتحدة الأمريكية. و قد حققت الصين أعلى معدل للنمو الاقتصادي بين القوى الكبرى في العالم، حيث تراوح في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ما بين 8% و 14 %، ثم استقر خلال السنوات الأولى من القرن الحادي و العشرين حول 10% سنويا.[2]

في 1996 فاق إنتاج النفط 156 مليون طن بحث كان في 1995 : 147 مليون طن و 144 مليون طن في 1994. ابتداء من 1995 تزايد نسبة الاستهلاك نتيجة لتزايد نسبة الإنتاج الصناعي هذا ما خلف نقص الإمكانات الطاقوية. صرحت الوكالة الوطنية للطاقة الأمريكية أن الاحتياطي المؤكد الصيني يمثل ما بين 5,2 مليار طن و O C D E تصرح أنه يبلغ 4 مليار طن ما يعادل نسبة 3,2 من الاحتياط العالمي . ميزة النفط في الصين و بالخصوص في الشمال أنه ثقيل و غني بالبارافين هذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تصفيته .

تتواجد حقول النفط في أربعة 4 مناطق رئيسية :

- مقاطعة Heilongjiang التي تمثل منطقة أساسية لإنتاج النفط و التي تمثل 34,14 % من الإنتاج الوطني، ثم يأتي حقل Daqing الأكبر في العالم و الذي يمثل لوحده ما يقارب 1/3 ثلث كمية استخراج النفط الوطني ، لكن لا تكاد أن ترتفع في السنوات المقبلة .

---

(1): Bobin Frederic , "l'insatiable appétit de la chine." le monde ,8Septembre 2005, pp15-17 , p15.

(2): ميتكيس هدى ، **" الصعود الصيني ..التجليات و المحاذير"**. السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 167 يناير، 2007، ص ص 84،87 ،ص 84.

- منطقة كسينياج Xingiang تمثل: 20% من إنتاج النفط في الصين.
- مقاطعة شندونغ Shandong : تمثل 16،6 % من الإنتاج الوطني .[1]

أخيرا لدينا الحقول البحرية (off shore) في بحر الصين التي تمثل أقل من 10% من الإنتاج الوطني .

هذه الحقول السالفة الذكر تواجه تناقص في قدرتها الإنتاجية و بالخصوص في الشمال التي كانت توفر 80% من الإنتاج الوطني ، لكنها وصلت إلى ذروة إنتاجها Pic de production في الثمانينات من القرن الماضي و تكلفة استخراجها باهضة الثمن بالإضافة إلى المشاكل التي تعاني منها الصين في جهتها الغربية. في 2003 أنتجت الصين حوالي 2,3 مليون برميل يوميا: 90% منها مستخرجة من الأرض On shore و1/3 منه يأتي من حقل Daqing الذي ينتج مليون برميل يوميا، بالإضافة إلى الحقول المتواجدة في البحر الأصفر (la baie de bohai) التي ساهمت بـ 90 % من زيادة الإنتاج الوطني.[2] لكن نتيجة للنمو الاقتصادي أدى إلى ضرورة استزاد النفط الكافي للتلاؤم مع الاقتصاد الصيني هذا، ويعد التزايد في استهلاك الصين من النفط نتيجة للتزايد في عدد السكان، وكذلك تزايد مستوى النمو الاقتصادي في البلاد، إذ تعد الصين من أكثر الاقتصاديات نموا في العالم في الوقت الحالي، فخلال الفترة من عام 1979 وحتى عام 2002، بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الصين 9.4%، وفي عام 2002 بلغ معدل النمو 8%، ثم ازداد المعدل ليبلغ 9.1% في عام 2003، وإن تراجع في عام 2004 ليبلغ 8.6%، وتشير التوقعات إلى أنه خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2015، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي 6.4%، ثم 5.3% وذلك خلال الفترة من عام 2015 وحتى عام 2025.

نتيجة لكل هذه المعطيات الجديدة دفعت إلى المزيد من استهلاك لموارد الطاقة و خاصة الطاقة النفطية بحيث كانت تعتمد على الفحم كمورد للطاقة،[3] فتعد الدولة الأولى في العالم من حيث معدل إنتاجها السنوي من الفحم الذي يبلغ 1,100 مليار طن، إلا أن النفط أصبح ذو أهمية قصوى كمصدر للطاقة في الصين و ذلك لاعتبارين أساسين :

---

[1] فوزي حسن حسين، **"الصين اليابان ومقومات القطبية العالمية"**، (بيروت ،دار المنهل اللبناني)، 2009 ، ص149.

[(2)] TchokonteTchetchoua Severin, **enjeux et jeux pétroliers en Afrique: étude de l'offensive pétrolière chinoises dans le golf de Guinée.** Master 2, Université de Yaoundé 2 ,Cameroun, 2008, sue le site www.memoireonline.fr

[(3)]: International Energy Agency, World Energy Outlook 2002. Paris, OCDE/AIEA, 2006, p261.

1 -كون النفط له ميزات عديدة عن بقية المصادر الأخرى، أهمها الانخفاض النسبي لتكاليفه و سهولة نقله و تخزينه. و عليه تعتمد الصين على النفط كوقود أساسي يلبي احتياجات اقتصادها من نقل و صناعة قوية تتطلب كميات نفطية ضخمة .

2- القيود الدولية البيئية و التقنية، و التي تسعى إلى الحد من ظاهرة التلوث البيئي، نتيجة لذلك سوف يتناقص اعتماد الصين للفحم كمصدر للطاقة كونه مسبب للتلوث البيئي و بدرجة عالية مقارنة بالنفط، رغم كون الصين الدولة رقم (1) من إنتاجها السنوي من الفحم.[1] إذ تشير التقديرات إلى أن الصين تمتلك احتياطات نفطية مؤكدة تبلغ 21,3 مليار طن ، في حين أن الكمية القابلة للاستخراج لا تتعدى 6,09 مليار طن، إضافة إلى أكثر من نصف هذه الكمية تم استخراجها بالفعل (3,5 مليار طن) ، في حين أن النسبة الباقية المقدرة ب 2,45مليار طن تشكل نسبة لا تتجاوز 2 % من الاحتياط النفطي العالمي، و ذلك في وقت يمثل فيه سكان أكثر من 22 % من إجمالي سكان العالم. يضاف لذلك أن الحقول النفطية الرئيسية في الصين، و الواقعة في المناطق الساحلية شرقي الصين، قد دخلت في مرحلة التراجع التدريجي وذلك بعد سنوات طويلة من الاستخراج . كما تشير التقديرات إلى أن استهلاك الصين من النفط يُتوقع أن يزيد بمتوسط نمو سنوي 5.7%، وذلك خلال الفترة من العام 2002 وحتى عام 2010، و 2.9% خلال الفترة من 2010 وحتى عام 2015.[2]

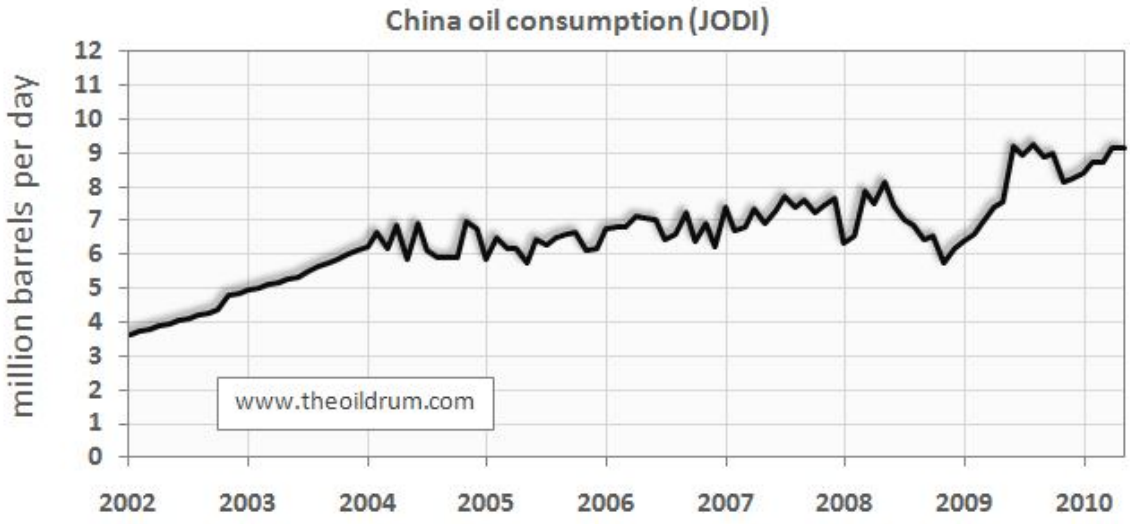

شكل- 11- منحنى يبين استهلاك الصين للنفط من (2002-2010)

[1]:الموسوي ضياء مجيد ،**" ثورة أسعار النفط 2004"** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 2005، ص ص34-35 .

[2]:عرفة محمد خديجة ، "الصين و أمن الطاقة ...رؤ ية مستقبلية"، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 164، أفريل 2006 ،ص ص 56-58 ، ص56.

المصدر : http://www.eia.gov/countries/country-data.cfm?fips=CH

المطلب الثاني : إستراتيجيات الصين النفطية

أولا: الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة:

إن تعاظم أهمية الطاقة بالنسبة للصين، و تزايد طلبها على مختلف أنواعها و بصورة كبيرة قد دفع بالقادة الصينيين إلى تبني إستراتيجية طاقوية متعددة الجوانب ، و التي يمكن إجمالها في :

1/- **إصلاح قطاع الطاقة :** لقد أدرك صناع القرار في الصين بأن وضع سياسة طاقوية صارمة و مستقلة أمر حيوي لتدعيم و مواصلة النمو الاقتصادي المحقق منذ أكثر من عشرين سنة ، فالصين على خلاف الدول الأخرى، لم تكن تملك هيئة وطنية تتكلف بتسيير الأوضاع الطاقوية، تم إنشاء مجموعة من الهيئات منذ قيام جمهورية الصين الشعبية، لكن سرعان ما تم حلها .بعد 1993، اتضحت أهمية امن الطاقة لارتباطه بالعالم الخارجي، ومن ثم اتضحت أهمية وضرورة أصلاح قطاع الطاقة لتحقيق الأمن الطاقوي .[1] أهم تلك الإصلاحات التي قامت بها الصين سنة 1998 في قطاع الطاقة الوطني لتفصل بين الوظيفة القانونية والإدارية من جهة، و الملكية و التشغيل من جهة أخرى، فيما بدأت بعض كبرى شركاتها عرض أسهمتها للامتلاك العام . خصوصا الشركتين الرئيسيتين اللتين تسيطران على قطاع الطاقة في الصين، أي شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC) في مناطق الشمال و الشرق، و شركة الصين للبتروكيمياويات (SINOPEC) في مناطق الشرق والجنوب .[2]

في سنة 2001 كانت هذه الشركة مسؤولة على استراد ما يقارب 80% من إجمالي النفط المستورد من الصين. تلتها إصلاحات أخرى ، تمثلت في إنشاء مكتبة للطاقة تابع للجنة الإصلاح و النمو الوطني (National Development and Reform Commission) سنة 2000 و المسؤول عن التخطيط الاستراتيجي للطاقة في الصين، ثم تم استبداله بمكتب الدولة للطاقة (State Energy Office) سنة 2005، مهمته الأساسية الإشراف على تحقيق الأمن الطاقوي للصين .

2/ مصادر التموين الطاقوي : اعتمدت الصين على أكثر من منطقة، من بينها دول الشرق الأوسط، وروسيا، ودول آسيا الوسطى، وبعض الدول الإفريقية، إضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية، وقد مثلت الدول العربية (خاصة الدول الخليجية) أكبر مورد للنفط الخام للصين، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الدول العربية يوجد لديها 60% من احتياطي النفط العالمي مؤكدا إضافة إلى 22.4% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، كما يبلغ إنتاج الدول العربية من النفط ما يعادل 30% من الإنتاج العالمي، ففي

---

(1):عوض هدى ، "الصين و تأمين الطاقة". مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 164، أفريل 2006 ، ص63.

(2): Erika Downs, "Energy Security Series: China, the Brooking Foreign Policy Studies, the Brooking Institution." Washington DC, December 2006, pp13, 14.

عام 1993، استوردت الصين 7.211 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، وهو ما مثل حوالي 46% من إجمالي واردات الصين من النفط الخام في العام ذاته، وفي عام 2005 وحده استوردت الصين نحو 55 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، معظمها من دول الخليج، وهو ما مثل 44% من إجمالي واردات الصين النفطية لهذا العام، بحيث أصبحت الدول العربية أكبر مصدر لإمداد الصين بالنفط.[1]

من ناحية ثانية، بدأت الصين في التفكير في بدائل أخرى، من بينها التعاون مع بعض الدول المصدرة للنفط في استكشاف حقول جديدة بها أو إدارة الحقول القديمة القائمة بها وتطويرها ، هذا بالإضافة إلى الاتجاه باستثماراتها الخارجية إلى مجال النفط في هذه الدول، وهو ما يتوافق مع فكرة التعاون بين منتجي ومستهلكي النفط، وهي فكرة سبق وأن نادي بها "منتدى العالمي"، وتتمثل في فكرة " أمن الإمدادات" التي تطالب به الدول المستهلكة، "وأمن الطلب" الذي تنادي به الدول المنتجة للنفط.[2]

وفي واقع الأمر، فإن لجوء الصين إلى هذا البديل يرجع إلى تخوف الصين من حدوث بعض الاضطرابات السياسية التي قد تؤثر في استيرادها للنفط الخام من بعض المناطق، ومن ذلك التخوف من تداعيات عدم الاستقرار الذي تعاني منه منطقة الشرق الأوسط على التأثير في إمدادات النفط من المنطقة، في ظل ما أدت إليه الحرب في العراق من ارتفاع في أسعار النفط، تخشى الصين من حدوث أي اضطرابات في الإمدادات النفطية القادمة إليها من مضيق ملقا، خاصة في ظل ما يطرحه باحثون صينيون من أن هذا الأخير يسهل إغلاقه بسهولة، يضاف لذلك أن اعتماد الصين على روسيا وبعض دول آسيا الوسطى المشاطئة لبحر قزوين –والتي تمتلك احتياطات نفطية يعتد بها- يواجه بتحد أخر يتمثل في الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، الذي تهدف من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويق الصين والحيلولة دون وصولها لدول آسيا الوسطى.[3]

3/ المزيج الطاقوي الصيني : Le nouveau mixe energetique chinois أصبح من أولويات الإستراتيجية الأمريكية لتحقيق أمن الطاقة الصيني. استهلاك الطاقة في الصين معتمد و بنسبة كبيرة على الفحم كما ذكرناه في المطلب الأول من المبحث الثالث ، لكن الفحم مصدر طاقة ملوث إذ أن مجموعة كبيرة من المدن الصينية تصنف ضمن أكبر المدن تلوثا في العالم فهو يتسبب في أضرار بيئية خطيرة أولها الإنسان.نظرا للميزات الكثيرة التي يتميز بها النفط عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى، ركزت الصين على استعماله في مختلف المجالات، و أعطت الأولوية لتأمين احتياجاتها من النفط، في

(1):Mc Donald Paul, "China: is the Open Door about to close?" , World To day, Vol57, no 07, (July 1995), pp 146- 150, 146.

(2):يرجين دانيل ، "تأمين الطاقة". مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أفريل 2003 ،ص ص32-34 ، ص32.

[3]Jégourel Yves , » La revue internationale et stratégique » , matiere premiere et relations internationale , (paris Arman Colin) , hiver 2011, pp61-76 p 66.

علاقاتها مع الدول المنتجة، أما الغاز الطبيعي فسيزيد استهلاك الصين بخمسة مرات بحلول سنة 2030 لكن مساهمته في الاستهلاك العام للصين سوف يظل ضعيفا نسبيا ، يقدر بحوالي 7% سنة 2020.

الجدول -2- التالي يبين النسبة المئوية لاستهلاك كل نوع من أنواع الوقود الأحفوري في الصين من سنة 2000 إلى 2020.[1]

نوع الوقود	نسبة النمو السنوي	2000	2010	2020
الفحم	%4،22	%69،9	%66،7	%63،20
النفط	%5،10	%23،00	%25،20	%26،70
الغاز	%9،44	%02،08	%05،20	%06،70

من الشكل يمكن ملاحظة ان الفحم يمثل المصدر الأول للطاقة في الصين، و سيظل كذلك في المستقبل المنظور، لكن نسبة تنامي استخدامه ضعيفة ، تقدر بـ 22,4% مقارنة بالنسبة للنفط المقدرة بـ 5,10%.

أما الغاز الطبيعي فعلى الرغم من أن استهلاكه كمصدر للطاقة في الصين ضعيف مقارنة بالمصادر الأخرى و سيضل كذلك، إلا أن نسبة استخدامه هي الأسرع مقارنة بالفحم و النفط، مقدرة بـ 9,44%.

<u>استنتاج :</u>

إن القارة إفريقيا لها من المكانة والوزن في رقعة الشطرنج الدولية ما يجعلها محل اهتمام وتنافس القوى الكبرى، فهي في مفترق الطرق بين الشرق والغرب، ولديها من التنوع ألاثني ما جعلها بؤرة توترات محلية وإقليمية ، والتي لم تمنع تسابق القوى الكبرى للاستثمار فيها.

نخلص إذن في نهاية هذا الفصل إلى أن النفط الإفريقي له موقع استراتيجي في التوازنات الدولية الراهنة. فقد حاولنا من خلال الدراسة المقدمة في هذا المطاف تبيين كيف تم إعادة النظر إلى إفريقيا كدول وموارد، حيث أصبحت جزءا من الإستراتيجية الطاقوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بحثا عن تنويع مصادر الطاقة النفطية، لذا وضعتا إفريقيا في أجندة سياستها الخارجية .

([1]) : Development Research Center of the State Council, **Overview of the National Energy Strategy :** www.efchina.org/documents/Draft_Natl_E_Plano311.pdf

الفصل الثاني: آليات التنافس الصيني والأمريكي على النفط في إفريقيا.

لقد لجأت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية الى آليات متعددة للحصول على النفط في إفريقيا نذكر منها كل من الآليات السياسية والتي تضم المستوى الدبلوماسي وتبادل مختلف الزيارات والمساندة داخل مجلس الأمن. ثم سندرس الآليات الاقتصادية من خلال شرح التنافس على المشاريع الاقتصادية إضافة إلى معدل التجارة والاستثمارات الصينية والأمريكية. وأخيراً الآليات العسكرية استناداً الى القواعد العسكرية وبرامج التدريبات العسكرية.

المبحث الأول: الأدوات السياسة للحصول على نفط إفريقيا:

تجلى التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا سياسيا من خلال توجه كلا القوتين إلى تدعيم وتوطيد علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الإفريقية، وعليه فسنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لأهم ما تم إحرازه من تقدم في المجال الدبلوماسي من تبادل للزيارات، وتدعيم للمواقف ومطالب كل طرف.

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية

لقد شهدت العلاقات الدبلوماسية الصينية الإفريقية تطورا عقب زوال الاتحاد السوفيتي، ذلك أن الصين طرحت وجودها في القارة الإفريقية كبديل عن الوجود السوفيتي من جهة، وكمنافس جديد للقوى التقليدية من جهة أخرى، وعليه فقد تبادل الطرفان الصيني والإفريقي الزيارات الرسمية ، كما عملت الصين على تدعيم مطالب الدول الإفريقية في المحالف الدولية وعلى رأسها المنظمة الأممية، نفس الشيء يمكن سحبه على الدول الإفريقية ودعمها للمواقف الصينية. وقد حددت وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا المبادئ والأهداف العامة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا علي النحو التالي :

يظل تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الإفريقية جزءا هاما من السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين. وستتابع الصين وتطوّر الصداقة التقليدية مع أفريقيا بدأب وثبات، وانطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الأفريقية ستقيم وتطور الصين نمطا جديدا من الشراكة الإستراتيجية مع أفريقيا على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية المشتركة والاقتباس المتبادل الثقافي.[1]

لعل أهم ما وطد علاقة الطرفين الصيني والإفريقي هي الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني السابق " جيانغ زيمين " إلى القارة الإفريقية، وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة حيث عملت هذه الأخيرة على التأكيد على ضرورة إقامة علاقات صداقة بين الطرفين تكون مستقرة ووطيدة في نفس الوقت، وهذه الاقتراحات هي :

- ✓ إقامة علاقات صداقة متباينة.

[1] Boniface Pascal et autres , **La revue internationale et stratégique** , Institut de relations internationales et stratégiques ,(Paris : sous la diffusion d'Arman Colin) , 2011, p83.

- ✓ تحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية.
- ✓ تدعيم الوحدة والتعاون والتنمية المشتركة.
- ✓ النظرة الواحدة للمستقبل.[1]

لقد أصبحت هذه المقترحات فيما بعد ركائز أساسية التي قامت عليها السياسة الصينية في إفريقيا، ثم بعدها كان لمنتدى التعاون الصيني – الإفريقي، والذي تم تأسيسه عام 2000 الدور الكبير في الدفع بعلاقة الطرفين ، و إبتداءا من 1995 زار كل من الوزير الأول Li Pong و رئيس الجمعية الوطنية Qiao Shi و ثلاثة نواب وزراء للوزير الأول Zhu Ronggi ، Qian Qichen و Li Lanqin و في 1996 قام رئيس الجمهورية الشعبية الصينية بزيارة رسمية إلى ستة بلدان إفريقية وفي عامي 2003 و 2004 قام الرئيس " هوجينتاو "، ونائبه " زينغ قواجونج "، ورئيس البرلمان " ووبانج جوه "، ونائب رئيس الوزراء " هيوانج جو " إلى إفريقيا سنة 2004.

أصبحت القارة الإفريقية تتبوأ موضعا حيويا في أجندة الزيارات الخارجية السنوية للرئيس الصيني هوجينتاو الذي أرسى المبادئ والأسس للسياسة الصينية اتجاه إفريقيا، وهي كالآتي:

1- أن الصين تحافظ على العمل بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي والتي تشمل احترام خيارات الدول الإفريقية في النظام السياسي ونمط التنمية والتي تتناسب مع مصالحها في حساباتها القومية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية ودعم ومساندة الدول الإفريقية في كفاحها لحماية استقلالها، والحفاظ على سلامة وتكامل أراضي الدول الإفريقية وحفز جهود الدول الإفريقية للمحافظة على استقرار ووحدة أراضيها، وتشجيع التنمية الاقتصادية والمجتمعية في الدول الإفريقية.

2- مساندة الصين للوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الإفريقية وفقا لقناعتها ومصالحها والدفاع عن جهود الدول الإفريقية في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها ونزاعاتها الداخلية، ودعم المحاولات الإفريقية لحل النزاعات بين الدول الإفريقية من خلال التشاور والطرق السلمية، ومساندة الصين لجهود وسياسات الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في مجال تنفيذ شراكة جديدة لبرنامج التنمية الإفريقية الهادفة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لكل الدول الإفريقية

3- تطلع الصين لتقوية وتطوير علاقة شراكة سياسية مستقرة وطويلة الأمد مع إفريقيا، ترتكز على الصداقة والثقة المتبادلة، والتعاون في جميع المجالات، وتكثيف الزيادات المتبادلة بين قيادات الطرفين لزيادة التفاهم المشترك وتعميق الصداقة وتشجيع التعاون الثنائي.[1]

[1] هلال رضا محمد ، " الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا...الفرص والتحديات"، السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 163 ، جانفي 2006 ، ص ص ..143-147 ، ص144

4- إن الصين ستستمر في تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية دون شروط أو مطالب سياسية، مع اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل استفادة الدول الإفريقية من المساعدات الاقتصادية الصينية، مع تخفيض حجم الديون الإفريقية وزيادة الاستثمارات الصينية في إفريقيا.

5- مناشدة الصين المجتمع الدولي، خاصة الدول المتقدمة فيه، الاهتمام بقضايا السلام والتنمية في إفريقيا، وتلبية مطالب الدول الإفريقية الخاصة بتقديم المساعدات ودفع الاستثمارات وخفض ديون هذه الدول وفتح أسواقها أمام صادرات الدول الإفريقية، مما يمكنها من البدء في تحقيق التنمية المستديمة بها.

6- مساندة الصين للجهود الإفريقية الراغبة في المشاركة والقيام بدور أكبر في الشؤون الدولية، والمساعدة في تعزيز الطلب الخاص بحصول إفريقيا على مقعد دائم بمجلس الأمن، بالإضافة إلى تعزيز التشاور والتعاون مع الدول الإفريقية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المشتركة المثارة على الساحة الدولية، والتي تتضمن مصالح سياسية واقتصادية وحقوقا قانونية للطرفين في النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد.

وذلك حرصا منهم على تعزيز الوجود الصيني في القارة الإفريقية، بل أكثر من ذلك الدفع بجهود التعاون والتضامن بين الطرفين لكي تتوطد أكثر، نفس الشيء يمكن سحبه على عام 2005 أين زار 12 رئيس ونائب رئيس من الدول الإفريقية الصين، وعليه يمكن القول أنه خلال 06 سنوات من إقامة منتدى التعاون الصيني الإفريقي تبادل زعماء الطرفين الزيارات لتصل إلى أكثر من 180 زيارة منها 140 زيارة قام بها الزعماء الأفارقة للصين.

كذلك كان لموقف الصين من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد الدور الكبير في تدعيم وجودها السياسي والدبلوماسي في القارة الإفريقية، ذلك أن هذه القضايا لطالما طرحت على الساحة الإفريقية من طرف القوى الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، ونظرا لأن الموقف الصيني من القضايا السياسية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

إلى جانب ما تم ذكره فقد كان لانعقاد منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2009 في مصر فرصة مهمة للصين للتأكيد على أن علاقة الطرفين تعززت أكثر خصوصا وأن هذا المنتدى يعد بمثابة ساحة للتعاون بين الطرفين ولتبادل الزيارات، ذلك أنه يعقد مرة في الصين، ومرة أخرى في

1- عبد الرحمن حسن حمدي ،" العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة ؟". مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، كراسات إستراتيجية، السنة السابعة عشرة - العدد رقم 172 -فبراير 2007، من خلال الرابط:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK58.HTM

إفريقيا، وفي هذا الصدد صرح " ون جياباو " خلال افتتاح أعمال المنتدى في 08 نوفمبر 2009 في شرم الشيخ بمصر قائلا: " خلال الثلاث سنوات من انعقاد قمة بكين تعاون الجانبان معا في بناء شراكة إستراتيجية جديدة تتسم بالمساواة السياسية، والثقة المتبادلة والتعاون المتكافئ الكسب والتبادلات الثقافية " [1] ، إلا أن هذا الحضور الدبلوماسي للصين قابلته الوليات المتحدة الأمريكية بحضور دبلوماسي أكثر، ذلك أنها أدركت أن دعم الوجود الاقتصادي والعسكري لها في القارة يتوقف على الوسيلة الناعمة المتمثلة في الوسيلة الدبلوماسية، وقد كانت أولى الزيارات التي تقوم بها الإدارة الأمريكية إلى القارة الإفريقية عقب نهاية الحرب الباردة هي زيارة وزير الخارجية الأسبق " وران كريستوفر " Warren Kristopher " ثم مادلين أولبرايت " Madeleine Albright وبعدها زيارة كلينتون عام 1998 والتي وجهت لستة دول إفريقية هي : غانا، أوغندة، السنغال، جنوب إفريقيا،

بوتسوانا، روندا، وقد حددت الإدارة الأمريكية ثلاث معايير تم على أساسها اختيار الدول الستة وهي [2]:

- ✓ راعت الإدارة الأمريكية في الدول المختارة أن تكون ملتزمة بالنظام الديمقراطي كصيغة للحكم، والإصلاح الاقتصادي وفق معايير صندوق النقد الدولي.
- ✓ أن تخدم الجولة التنوع الجغرافي، وتتضمن وصول الرسالة للجميع، وليس فقط الدول الإفريقية الناطقة بالانجليزية.
- ✓ اعتبار عملية مثل توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقبال الرئيس الأمريكي.

وقد جاءت هذه الزيارة من الرئيس الأمريكي لتقوية نفوذ الولايات المتحدة في القارة وتأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية بعد اندفاع القوى الجديدة إليها – الصين – ثم بعد ذلك جاءت الزيارة الثانية " لمادلين أولبرايت " في العام نفسه والتي شملت هي الأخرى ستة دول إفريقية هي غانا، سيراليون، مالي، نيجيريا، كينيا، تنزانيا، وقد دعت وزيرة الخارجية آنذاك قادة الدول الإفريقية لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قائمة المصالح والأهداف القومية التي كانت تشكل محدداً للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا اشتملت على أربع قضايا أساسية هي:

---

[1]– شبكة الصين، " التعاون الصيني – الإفريقي يفتح صفحة جديدة بعد 9 سنوات من إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي "، من الموقع:

htth://arabic-chinaorg.cn/china-arab/txt/2009_11/9/content_1885205.html (10/02/2011).

[2]- علي عبد العزيز الشيماء ، " أهداف جولة كلينتون في إفريقيا "، السياسة الدولية، العدد 133، يوليو 1998، ص ص 196-200 ، ص196.

- احتواء الشيوعية (لم يعد لهذا التهديد أي وجود اليوم).
- حماية خطوط التجارة البحرية (لا يوجد تهديد جدي لهذه الخطوط).
- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.
- دعم ونشر القيم الليبرالية، ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما استطاعت الولايات المتحدة تدعيم الوجود الدبلوماسي لها في القارة الإفريقية بعد تأييدها " لكوفي عنان " الغاني ليصبح السكرتير العام للأمم المتحدة، وقد اعتبرت الدول الإفريقية هذه الخطوة الأمريكية بمثابة فرصة لإعادة الاعتبار لقارتهم المهمشة منذ نهاية الحرب الباردة، ثم بعد ذلك تبادلت الزيارات بين الطرفين إلى أن تم استهداف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر خلال أحداث 2001/09/11 أين وجهت أصابع الاتهام " لأسامة بن لادن " ومن وراء كل الدول الراعية والمدعمة للإرهاب، وبالنظر لكون القارة الإفريقية هي قارة الموت كما يسميها الكثير فليس بعيدا عنها أن تصبح قارة الإرهاب أيضا، وهو بالفعل ما حدث أين وجهت التهم للعديد من الدول الإفريقية كالسودان والصومال خصوصا وأن مفهوم الإرهاب اتسع ليشمل الحركات الإسلامية أيضا.[1]

إزاء هذا الوضع المتدهور الذي تعيشه القارة الإفريقية لجأت الإدارة الأمريكية إلى التأكيد على ضرورة وجودها في القارة باعتبارها راعية السلام العالمي من جهة، ولضحد نفوذ القوى الجديدة من جهة أخرى، وبناء عليه كانت الزيارة التي قام بها " جورج بوش الابن " في عام 2003 لخمس دول إفريقية هي السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، أوغندة ونيجيريا، حيث أعلن خلال زيارته هذه اهتمامه بمشاكل القارة الإفريقية وعلى رأسها بؤر التوتر في كل من ليبيريا، ساحل العاج، السودان، منطقة البحيرات العظمى.[2]

يمكن سحبه على زيارة الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " B.Obama لغانا مع مطلع عام 2009، هذه الزيارة التي أكد من خلالها على إضافة مهام جديدة للأفريكوم كإقامة 12 مركز لمكافحة الإيدز في بوتسوانا... من جهة، ومن جهة أخرى التأكيد للأفارقة على أن مصيرهم يتوقف عليهم وليس لأمريكا إلا تقديم يد العون والمساعدة، ذلك أن الأزمة المالية العالمية فرضت ذلك، وهو نفس الشيء الذي أكدت عليه وزيرة

---

[1] عبد الرحمن حسن حمدي ، **"إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة ...أي مستقبل ؟"** ،(القاهرة : مكتبة مدبولي)، 2007، ص 90.

1 عنتر محمد صابر ، **التنافس الدولي على افريقيا و دور الصين** ، من الموقع

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm(23/10/2010)

الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون " H. Clinton، وبالتالي يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى استفادت من الوجود الدبلوماسي لها بالقارة بالتركيز على القضايا الأمنية لدولها.

المطلب الثاني : المساندة في مجلس الأمن :

لقد كان الوجود الدبلوماسي الصيني في إفريقيا قويا وحاضرا بكثرة خاصة وأنه تدعم على المستوى الدولي، حيث قام الطرفان بالتشاور والتباحث حول القضايا الإفريقية التي تثار أو تطرح للمناقشة في **مجلس الأمن** نظرا لأن الصين عضو دائم فيه، فمن شأنها أن تدعم مطالب الدول الإفريقية ما تعلق منها بإصلاح المنظمة الأممية، وذلك بفتح عضويتها الدائمة ليكون لإفريقيا مقعد دائم على غرار ما سيتم منحه لأقاليم أخرى، بالإضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي القائم، والذي ازدادت الدول الإفريقية بموجبه فقرا وتهميشا، وقد كان هذا الدعم الصيني للدول الإفريقية على الساحة العالمية يدفعه قيام هذه الأخيرة بمساندتها في مطالبها وتطلعاتها السياسية في مواجهة تايوان، فيعود ذلك إلى الخلاف التاريخي بين الصين الشعبية بزعامة ماو تسي تونغ و الصين الوطنية بزعامة شان كاي تشيك ففي فترة حركات التحرر التي سادت في معظم الدول الإفريقية ساندت الصين هذه الأخيرة و ذلك من مبدأ أساسي في سياستها الخارجية و هو حق الشعوب في تقرير مصيرها و من باب تاريخ استعماري مشترك لأن الصين استعمرت من طرف اليابان ، بالتالي بعد نظال طويل استرجعت الصين مكانته على الساحة الدولية و حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن ومن بين 76 صوت متحصل عليها 26 صادرة من بلدان افريقية.[1]

لهذا سارعت الجهات الرسمية للتأكيد على دور الصين في دعم المطالب المشروعة لدول القارة الإفريقية، وهو ما نجده في تصريح " ون جياباو " حيث أكد على أن الصين على استعداد لتنسيق مواقفها مع الدول الإفريقية ويتجلى ذلك فيما يلي:

أ - دعم خطط انتقادات من قبل المجتمع الدولي

واحدة من الخلافات بين الغرب والصين على التعاون مع إفريقيا يكمن في حقيقة أن الصين، وذلك بسبب مبدئه المقدس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لا تفرض متطلبات من أجل الديمقراطية. ونتيجة لذلك، فإن البلدان التي يتم التخلي عنها أو انتقادها من قبل المجتمع الدولي، لأنها لا تستوفي معايير الحكم الراشد، ويتوجه إلى الصين لتوفير الدعم نظرا لما تمتلكه من قدرات.

[1] Awuve Koffi Afetogbo AZILAN, **Les enjeux de la coopération sino-africaine,** Diplome de Cycle III de l'ENA, Option Diplomatie, Togo, 2008 , p56, sur le site : www.memoireonline.fr

في هذا الصدد قام رئيس زيمبابوي، روبرت موغابي، لمواجهة العزلة الدولية الناتجة عن الإصلاح الزراعي، وسياسة الانفتاح تجاه الصين، حيث أعلن بمناسبة الذكرى 25 لاستقلال لبلاده: "يجب علينا أن ننتقل إلى الشرق، حيث تشرق الشمس." و نتيجة ذلك قامت الصين بتدعيم زيمبابوي بشحنة من الأسلحة في جو من الأزمة الانتخابية ، و دعمها أيضا لعمر البشير رئيس السودان و لكن سيتم التفصيل في ذلك في الفصل الثالث. تعترف الصين بالديمقراطية كقيمة كونية و لكن ترفض التدخل في الشؤون الداخلية على النمط الغربي ، و مثال نجاحها الاقتصادي يبرهن أن الديمقراطية ليس النظام الوحيد الذي يؤدي إلى التطور و النجاح الاقتصادي .[1]

ب - حق النقض في مجلس الأمن :

ب-1 - الصومال :

تدعم الصين دائما عملية السلام في الصومال، وقدمت في السنوات الأخيرة دفعات عديدة من المساعدات إلى الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال. وقررت الصين مؤخرا تقديم منحة نقدية قدرها 16 مليون دولار إلى الصومال في إطار المساعدات الغذائية عبر برنامج الغذاء العالمي، وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة اهتمامه لقضية الصومال ومساعدة المنكوبين على تجاوز المحنة. وستواصل الصين دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية في تسوية قضية الصومال، وتعمل مع المجتمع الدولي على لعب دور بناء في دفع عملية السلام في الصومال ، أما الوقف الأمريكي كان يمنح لإثيوبيا الحق في ضرب اتحاد المحاكم الإسلامية و أيدت الإدارة الأمريكية التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال ، حفاظا على أمنها القومي.

في بداية 2006 قدم الأمين العام تقريره الخاص بموقف بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا و اريتريا و عقب هذا التقرير ، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة دبلوماسية تهدف إلى أن يقوم الطرفين باستئناف عملية ترسيم الحدود .[2]

ب-2- الصراع الأثيوبي الاريتري :

تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار من مجلس الأمن يدعو إلى فرض حظر عسكري بالإضافة إلى فرض حظر على سفر المسؤولين الكبار في إثيوبيا ، و يقرر هذا الإجراء في الوقت الذي يقدم فيه الى الأمين

[1] AZILAN Awuve Koffi Afetogbo, , **Les enjeux de la coopération sino-africaine,** opcit, p58.

[2] عريم العاني فارس مظلوم مكي ، المرجع السابق ، ص 56.

العام السابق كوفي عنان ، لكن عارضتا كل من روسيا و الصين مشروع القرار الأمريكي و الذي فدم الى مجلس الأمن في 15ماي 2000.[1]

لقد درسنا الأمثلة السالفة الذكر نتيجة الموقع الجغرافي لهاته الدول بحيث تمتد من السودان شرقا حتى ساحل غينيا غربا فهذه المنطقة تحتوي على مخزون معتبر من النفط بحيث هناك دراسات حول زيادة كمية الموارد الطبيعية المتواجدة في باطن الأرض.

المبحث الثاني : الأدوات الاقتصادية للحصول على النفط بالقارة .

المطلب الأول : التنافس حول المشاريع الاقتصادية

تظهر المنافسة الأمريكية الصينية في إفريقيا في المجال الاقتصادي في المشروعات التي طرحتها كل قوة بهدف تدعيم و تثبيت وجودها في المنطقة، وعلى العموم ، يمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في إفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997م بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا" حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية. وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا. واستنادًا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:

(أ) تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذي يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق في النهاية فرصًا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة .

(ب) سياسة المساعدات الأمريكية تجاه إفريقيا؛ إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات لا تعني إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدَّمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي -حسب المتطلبات في المنطقة.[2]

(جـ) الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، مثل جماعة تنمية الجنوب الإفريقي "السادك"، والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الأكواس"، وفي الأخير أهم هذه المشاريع:

(د) قانون النمو والفرص الإفريقي : "The Africain GROWTH Opportunity Act (AGOA)

---

[1] عبد الرحمن حسن حمدي ، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية ،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 177 يوليو 2009، ص ص173-177 ، ص 178.

[2] Godement François et Autres , **Chine – Etats Unis : Entre Méfiance et Pragmatisme**, (Paris : les études de la documentation française) , 1996, pp :26,27.

صدر هذا القانون عن إدارة "كلينتون " حيث قدم هذا الأخير لمجلس النواب الأمريكي في عام 1998 اقتراحا لذلك ليقره الكونغرس عام 1999 ثم صادق عليه ودخل حيز التنفيذ في 2000 وقد استفادت من هذا الإعلان 34 دولة افريقية جنوب الصحراء وحاليا تقدر ب39 دولة ،حيث أتاح لهذه الدول مزايا تنافسية في التنمية صدارتها للسوق الأمريكية.

تعد هذه المبادرة تحول جوهري في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا، و انتقال في طبيعة هذه العلاقة من الاعتماد على المعونات إلى لاعتماد على التجارة –التجارة لا المساعدات Trade not aide بالشكل الذي يساهم في عملية التطور الاقتصادي لتلك الدول ،وقد وضعت هذه المبادرة بعض الشروط الإصلاحية للدول الإفريقية حتى تستفيد من المزايا التي تتيحها هذه المبادرة، ومنها [1]:

1. . أن تعمل الدولة على إزالة الحواجز التجارية أمام الاستثمارات و التجارة الأمريكية المتدفقة إليها، وضمان حقوق الملكية الفردية، وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي.
2. . أن تتعهد الدولة بالالتزام بمعايير حقوق الإنسان، والالتزام بالمعايير الدولية لحماية البيئة، وعدم التورط في أنشطة تقوض الأمن الأمريكي، أو تتعارض مع مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
3. أن تتبنى الدولة سياسات اقتصادية تهدف إلى تخفيف حدة الفقر، والاهتمام بالرعاية الصحية، التعليم، مكافحة الفساد الإداري، وحماية حقوق العامل.
4. إن تتبنى الدولة منهج الاقتصاد الحر القائم على حرية السوق وحكم القانون و التعددية السياسية و الحزبية.

وعلى العموم تهدف مبادرة " الأجوا AGOA " إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ تعزيز كثافة التجارة بين إفريقيا جنوب الصحراء من جانب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر.
- ✓ استمرار الحوار الأفريقي – الأمريكي حول التجارة والاستثمار.
- ✓ تقديم الخبرة الفنية الأمريكية لدول إفريقيا جنوب الصحراء لتفعيل حركة التجارة الإفريقية – الأمريكية.

لقد حاولت الدول الإفريقية التجاوب إلى حد ما مع هذه الشروط ولو كانت لا تتماشى والظروف الاجتماعية والاقتصادية للعديد منها، وذلك لاستفادة من تحقيق تقدم نوعي في حجم التجارة البينية، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]– مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي 2001–2002، مرجع سابق، ص 10.

البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات السلعية إلى الو.م.أ	21	18	26	36	50	59	67
الواردات السلعية من الو.م.أ	07	06	07	09	10	12	14
حجم التجارة السلعية	28	24	33	44	61	71	82

❖ **جدول -3- يوضح تطور المبادلات السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة (2001-2007).**

المصدر: مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007- 2008، مرجع سابق، ص 325.

ويعد قانون النمو والفرص في إفريقيا، مشروع في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا، منافسًا لاتفاقية لومي Lome المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقتي الكاريبي والباسيفيكي.

و يمكن القول أن هذه المبادرة تستهدف دول ذو موقع جغرافي مهم بحيث في الجهة الغربية للقارة الإفريقية يحدها المحيط الأطلسي الرابط مع القارة الأمريكية ، فهي تهدف إلى جلب هذه الدول تحت راية توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من جهة و أيضا ، ونظرا لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لأسطول بحري قوي فتصبح عملية نقل الموارد سهلة إلى حد ما من جهة أخرى.

اتجهت الصين إلى تبني السياسات والبرامج الإستراتيجية التي تمكنها من الحفاظ على نجاحها الاقتصادي المتزايد، وبما يعزز مكانتها الدولية والإقليمية في النظام العالمي الذي تهيمن على ادارته وإعادة هيكلته حاليا الولايات المتحدة الأمريكية، وحظيت الدول النامية عموما والدول الإفريقية بصفة خاصة بوضع خاص في الأجندة السياسية والاقتصادية الخارجية الصينية.

في حين عملت الصين على تثبيت وجودها في القارة الإفريقية ، رغم قيامها بعد تأسيس نظامها السياسي في عام 1949، بالحفاظ على علاقات طيبة بالدول النامية عموما وبالدول الإفريقية بصفة خاصة، غير أن العلاقات بين الطرفين لم تكتسب حيويتها وأهميتها إلا بعد قيام الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين Jiang Zeming في عام 1996 بزيارة القارة الإفريقية ودعوته الى ضرورة تدعيم مؤسسات التعاون الاقتصادي القائم بينها والذي زادت روابطه فكان مشروع منتدى التعاون الصيني الإفريقي، وقد بدأت معالم

هذا الأخير تظهر منذ الزيارة السالفة الذكر ، والتي أثمرت عن إقامة وتأسيس أطر هذا التعاون من1996 إلى غاية 2000 .[1]

أولا –آليات تدعيم التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا:

1- **منتدى التعاون الصيني – الإفريقي(** the china – Africa Cooperation Forum(CACF

توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الإفريقية في منتصف عام 2000 إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى لتعزيز التعاون الصيني – الإفريقي، أطلق عليه **منتدى التعاون الصيني – الإفريقي** وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائي، وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التغيرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو توطين التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون، وتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتناوب بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء.

وفي الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000، عقد الاجتماع الوزاري الأول لأعضاء المنتدى بالعاصمة الصينية بكين، وشارك فيه نحو 80 من وزراء الخارجية والوزراء المختصين بشؤون التعاون الاقتصادي الدولي يمثلون 45 دول إفريقية، بالإضافة إلى حضور 17 ممثلا للمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وألقى السادة: جيانج زيمن رئيس الصين، وزهياورونجي رئيس مجلس الدولة، وهيوجنتاو ونائب الرئيس الصيني، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والرئيس الزيمبابوي روبرت موغابي، والرئيس التنزاني بنيامين ماكابا، والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم – كلمات في الجلسة الافتتاحية لأعمال المنتدى ، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وقد أعلنت القيادة الصينية خلال هذا المنتدى أن علاقتها مع إفريقيا خالية من الشروط السياسية بما يخدم مصالح كل من إفريقيا والصين كإلغاء الديون وزيادة حجم المبادلات التجارية.، كما اتفق الأطراف على إقامة علاقة مشاركة طويلة الأجل ومستقرة تعتمد على المساواة وتحقيق المصالح المشتركة.[2]

يهدف منتدى التعاون الصيني الإفريقي إلى:

---

[1] هلال رضا محمد ، "العلاقات الصينية بالدول النامية ..المنطلقات و الأبعاد "، السياسة الدولية ، العدد 173 ، يوليو 2008،ص ص 130-140 ، ص 133.

[2] نهروت فهمي جورج ، " العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية "، السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007، ص 36.

- ✓ العمل على انتشار التعاون وتعميق التفاهم وزيادة التوافق وتمتين أواصر الصداقة،
- ✓ تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية،
- ✓ السعي نحو توطيد التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون.

في عام 2003 عقد المؤتمر الثاني في العاصمة الإثيوبية أديس بابا، وقد أعلنت الصين خلاله أنها لازالت متمسكة بمبادئها اتجاه القارة وذلك في تقديمها للمساعدات الخارجية، بمعنى آخر أكدت الصين أن استثماراتها في القارة الإفريقية لا تخضع لأجندة سياسية أو مشروطية معينة، كما أعلنت أيضا عن تخفيف الديون الإفريقية بقيمة 1.27 مليار دولار.

خلال عام 2006 عقدت في بكين القمة الاستثنائية الأولى لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين الشعبية والدول الإفريقية، وقد عقدت القمة تحت شعار " الصداقة، السلام، التعاون والتنمية "، وذلك في الوقت الذي شنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية حملة شديدة اللهجة على التواجد الصيني في إفريقيا، وقد صدر

عن القمة إعلان بكين، وهو عبارة عن خطة عمل للأعوام (2007-2009) تضمن مجموعة بنود هي[1]:

1. مضاعفة المساعدات الصينية للدول الإفريقية بحلول عام 2009 تكملة لما هو ساري خلال عام 2006.
2. تدعيم قروض ميسرة قيمتها 03 مليار دولار بالإضافة إلى قروض ائتمانية بمبلغ 02 مليار دولار في السنوات الثلاث القادمة.
3. تأسيس صندوق صيني – إفريقي للتنمية برأس مال 05 مليار دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في إفريقيا.
4. إنشاء مركز للمؤتمرات للاتحاد الإفريقي لمساعدة الدول الإفريقية في جهودها لتقوية اقتصادياتها؛
5. إلغاء الديون التي نشأت من خلال فوائد القروض التي حصلت عليها الحكومات الإفريقية حتى نهاية 2005 خاصة في الدول الأقل نموا والتي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين.
6. فتح الأسواق الصينية للمنتجات الإفريقية عن طريق زيادة عدد المنتجات بحيث يتم تصديرها من الدول الإفريقية إلى الصين من 190 إلى 440 منتجا، وكذا إلغاء التعريفة الجمركية عليها خاصة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.

---

[1]– " الصين وإفريقيا "، أفاق أفريقية، العدد 123، شتاء 2007، من الموقع:

http://www.sis.you.gov.eg/ar/pub/Africanprespective/into/110204. (10/02/2011).

7. تدريب 15000 من الخبراء الأفارقة خلال السنوات الثلاث القادمة، وإرسال 100 من الخبراء الزراعيين الصينيين إلى إفريقيا، وكذا إنشاء 10 مراكز تكنولوجية في إفريقيا، وبناء 20 مستشفى.
8. إعطاء منحة بمبلغ 300 مليون دولار لمكافحة وعلاج الملاريا وبناء 100 مدرسة ريفية.
9. إنشاء من 03 إلى 05 مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري في إفريقيا في السنوات الثلاث القادمة.

وهناك أيضا مجلس الأعمال الإفريقي ، الذي أنشئ في نوفمبر 2004 ، بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص في كل من الكامرون ، غانا ، موزنبيق ، نيجيريا ، جنوب إفريقيا و تنزانيا . دخلت الصين أيضا في مفاوضات لإنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الجنوب الإفريقي، كما قامت بدور ها في مساندة قضايا القارة الإفريقية، بالتنسيق مع دولها في منظمة التجارة العالمية و الأمم المتحدة.[1]

المطلب الثاني: التجارة و الاستثمارات الصينية و الأمريكية في افريقيا

1- الاستثمارات الصينية الأمريكية في إفريقيا

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الصعود المذهل للصين في إفريقيا خصوصا في مجال الاستثمار في الموارد الطاقوية التي تزخر بها القارة، كما أدركت أن هذا الصعود من شأنه أن يعرض الوجود الأمريكي فيها، وفي هذا الصدد يقول " ستيفان هايس "Stephen k Hayes رئيس الهيئة الاقتصادية في لإفريقيا : " الأفارقة يرغبون في استقطاب الاستثمارات الأمريكية لكن المنافسة الكبيرة، فإلى جانب الوجود للأوروبيين هناك قوة أسيوية في إفريقيا[2]، و على الخصوص الصين و توضح ذلك فيما يلي:

- 1- أ- الاستثمارات الطاقوية في انجولا:

اهتمت الصين بشراكتها الاقتصادية مع أنجولا نظرا لما تملكه هذه الأخيرة من ثروة نفطية هائلة، ولما توفره من فرص الاستثمار في العديد من القطاعات، وعليه اتجهت الصين إلى تدعيم وجودها ونفوذها في المنطقة، فكان القرض الذي قدمته بكين عام 2004 لأنجولا بقيمة 5 مليار لإعادة أعمار البنية الأساسية التي دمرتها الصراعات وقد هدفت أيضا إلى بناء مصفاة لتكرير النفط إضافة إلى خدمات أخرى في البنية

[1] جعفـر كرار أحمد ،" الدبلوماسية الشعبية و العلاقات العربية الصينية "، **السياسة الدولية** ، العدد 167 ، جانفي 2007، ص ص86- 89،ص87.

[2] Dallene Pierre et autres« **de l'internationalisation à la globalisation»** édition Ellipse, paris 2007 –

التحتية، وذلك في وقت تردد فيه صندوق النقد الدولي و الأطراف المانحة الأخرى في تقديم المساعدة ، بحجة ضعف حكومة لواندا .

تصدر أنجولا للصين ربع إنتاجها للصين ، الذي مثل نصف وارداتها من إفريقيا تقريبا عام 2005 ، في عام 2006 وقع الطرفان عقدا ضخما قيمته 2،2 مليار دولار للتنقيب في المياه الإقليمية العميقة .

تعتبر أنجولا تاسع أكبر مورد للبترول للولايات المتحدة الأمريكية، حيث توفر 5% تقريبا من جملة الواردات الأمريكية، وفقا لإدارة الطاقة الأمريكية أنه هناك احتمال أن يرتفع إنتاجها للبترول إلى 3،3 مليون برميل يوميا بحلول 2020، لذا تقدر الإدارة الأمريكية قيمة إستراتيجية بعيدة المدى للإمدادات البترولية الانجولية.

ففي إطار تنفيذ لأهداف سياسة الحرب الباردة ، دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة لما يزيد عن ربع قرن على دعم حركة التمرد الانجولية "يونيتا " UNITA ، التي شنت حرب أهلية ضد الحكومة اليسارية و التي راح ضحيتها مئات الآلاف ، و لكن واشنطن عادت مؤخرا تسعى للشراكة مع الحكومة في لواندا Luanda وفق تصريح وزير الخارجية السابق "كولن باول " Powell في زيارته التي جرت في سبتمبر 2002.[1]

1- ب - الاستثمارات الطاقوية في نيجيريا: اهتمت أيضا الشركات الصينية النفطية بنيجيريا، حيث وقعت في عام 2005 شركة البترول الوطنية الصينية وشركة البترول الوطنية النيجيرية اتفاقا بقيمة إجمالية بلغت حوالي 800 مليون دولار، تقوم نيجيريا بموجب ذلك بتزويد الصين بـ 33.000 برميل يوميا لمدة سنة كاملة مع إمكانية التجديد عند الانتهاء[2].

كما منحنها أربعة (4)امتيازات للتنقيب في مقابل أن تستثمر 4 مليار دولار في مشروعات البنية الأساسية ، وخاصة بناء نظام للسكك الحديدية و محطات القوى و الصناعات البتروكيمياوية و السماد.

بالإضافة للاستثمار الذي قدمته الصين عام 2006 لإحياء البنية الأساسية لتوليد الكهرباء ، وقيمته 4مليار دولار ، مقابل امتياز للحفر و التنقيب على البترول ، كما دخلت الصين في صفقة

[1] طلعت عبد المنعم ، **الهجوم الهادئ : المصالح الإستراتيجية الأمريكية و التهديدات الأمنية في خليج غينيا** ، (القاهرة :دذدن) ، 2008 ، ص83.

[2] - باكير علي حسين ، مرجع سابق، ص 121.

هامة تضم كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا أين قدمت الصين استثمارا قدره 2،3 مليار دولار للحصول على حصة قدرها 40% في حقل Akpo ، كما تفاوضت الصين لشراء الحصة المسيطرة في مصافي التكرير في كادونا Kaduna و طاقته مائة ألف برميل يوميا .

وفي هذا المقام يمكن الإشارة إلى الاهتمام الأمريكي بنيجيريا والمرتبط بمجموعة من الدوافع نلخصها في :

- ✓ الدور السياسي لنيجيريا على المستوى الإقليمي، فهي حجز الزاوية لغرب إفريقيا.
- ✓ امتلاكها لأكبر سوق استهلاكية في القارة.
- ✓ مشاركتها الكبيرة في عمليات حفظ السلام في المنطقة.
- ✓ امتلاك لاحتياطي نفطي كبير أسال لعاب القوى المتنافسة في القارة الإفريقية.[1]

1-ج - الاستثمارات الطاقوية في ليبيا :

بغض النظر عما يحدث حاليا في ليبيا من توترات على الصعيد الداخلي نتيجة تنحية معمر ألقذافي وفيما يخص العلاقات الأمريكية الليبية طبعت عليها التوتر و ذلك بفرض عقوبات و تصنيفها ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب ، فقد اغتنمت الصين فرصة خلو الساحة الليبية من الوجود الأمريكي لتوطد مركزها في سوق البترول و لما أعلنت ليبيا تخليها عن تطلعاتها و برامج لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، بدأ التخفيض التدريجي للعقوبات الاقتصادية في 2003 و تم حذفها من القائمة الأمريكية لرعاة الإرهاب .

و في نطاق الإستراتيجية الأمريكية للوصول إلى كل المصادر البترولية في إفريقيا ، أخذت الولايات المتحدة خطوة هامة في منتصف 2006 ، و بدأ فصل جديد في العلاقات بين الطرفين و ذلك بإعلان واشنطن استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا و فتح المجال إلى الشركات النفطية الأمريكية لاستئناف عملها في ليبيا .

وإجمالا يمكن القول أن الصين شاركت في نحو 800 مشروع في إفريقيا خلال السنوات الخمسة الأخيرة (2002-2007) منها 137 مشروعا زراعيا، 333مشروع يتعلق بالبنية التحتية الأساسية، كما أن الشركات الصينية منذ عام 2000 وحتى عام 2006 عملت على بناء طرق عامة

[1]- الشيخ عادل طارق ، " كلينتون وجولته الإفريقية الثانية "، السياسة الدولية، العدد 152، ابريل 2003، ص ص 28-32 ، ص 28.

في إفريقيا طولها أكثر من 6 آلاف كلم، وخطوط سكك حديدية طولها أكثر من 3 آلاف كلم و 8 محطات للطاقة[1]، والرسم البياني التالي يوضح حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا من سنة 1995 إلى 2007.

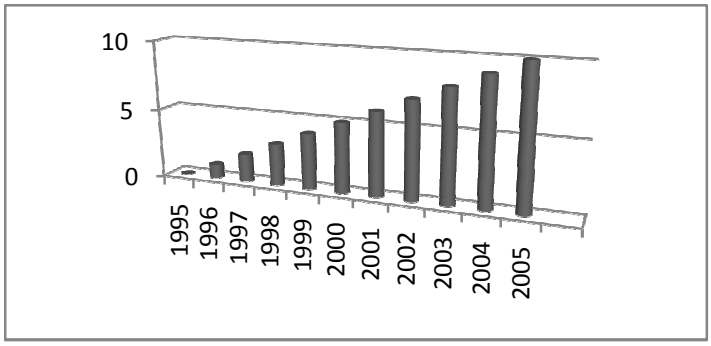

شكل- 12 -رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا (1995-2007).

Carlos Oya, « Greater Africa – China Economic Coperation : will This Widen 'Policy Space' ?», Centre for Development Policy And Research, n° 4 June, 2008, in the site web : http://www.esrftz-rg/policy/lidocs/africachinacooperation.pdf. (10/02/2011).

الملاحظ هو أن سياسة الصين في إفريقيا والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وعدم ربط المساعدات والقروض المقدمة بشروط سياسية دفعت إلى توطيد العلاقات بين الطرفي، في حين كانت السياسة المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة، والقائمة على ضرورة إتباع الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان كشروط مسبقة للحصول على المساعدات من بين أهم الأسباب التي جعلت الدول الإفريقية تتجه أكثر نحو الشرق وهو ما أضاف بعدا جديدا للتنافس بين الطرفين – الولايات المتحدة الأمريكية والصين – على القارة، والذي يؤكده مايكل واتس " Michael Watts بقوله : " إن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا لا تشمل فقط الحصول على واردات النفط الرخيصة والموثوق بها، ولكن أيضا محاصرة قوى صاعدة كالصين"[2]، ولهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توطيد علاقاتها أكثر مع

دول القارة بغية الاستفادة من الميزات التي تطرحها من جهة، ومحاصرة المد الصيني المتزايد فيها من جهة أخرى.

[1] – Kemen Antoine « les stratégies Chinoise en Afrique : du pétrole aux bassines en plastique » Politique Africain, n° 105, mars 2007, pp 170-180, p172.

[2] – عبد الرحمن حسن حمدي ، المرجع السابق، ص 173.

وبناء عليه كانت الاستثمارات في لإفريقيا واضحة وجلية في العديد من الدول الإفريقية كما يلي:

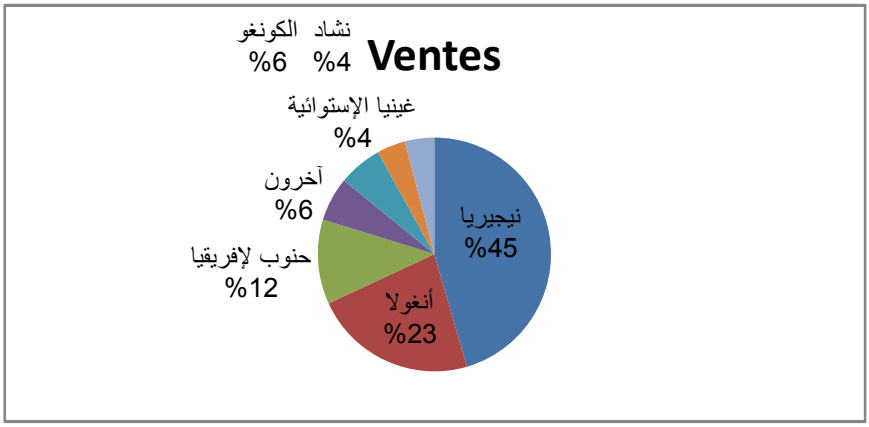

شكل- 13- رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الدول الأفريقية عام 2007.

المصدر: J. Diemond, Op ; Cit, p16.

أما فيما يخص العلاقات التجارية عند إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر عام 1956 كانت قيمة التبادل التجاري بين الصين وكل أفريقيا 12 مليون دولار أمريكي فقط. وشهدت التجارة بين الصين وأفريقيا نموا سريعا في السنوات الأخيرة، وتجاوزت قيمتها 10 مليارات دولار أمريكي عام 2000، وحافظت على معدل نمو بلغ أكثر من 30% في السنوات الخمس الماضية. وفي عام 2006، بلغت هذه القيمة 55ر5 مليار دولار أمريكي، بزيادة 40% عن الفترة المماثلة من عام 2005 حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى أفريقيا 26ر7 مليار دولار أمريكي، بزيادة 43%، وقيمة الواردات من أفريقيا 28،8 مليار دولار أمريكي، بزيادة 37%. مع التنمية الاقتصادية الصينية المتسارعة، تتحلى البضائع الصينية بالنوعية الجيدة والأسعار الرخيصة، مما جعلها مناسبة لحاجة المستهلكين الأفارقة، وأحدثت وفرة في السوق الأفريقية، وخفضت حجم إنفاق المستهلكين، وكبحت التضخم المالي، فحققت خيرا حقيقيا لأبناء أفريقيا، ولقيت ترحيبا منهم. وتتميز البضائع الأفريقية بخصائصها، وعليها إقبال كبير في السوق الصيني، وبدأ المستهلكون الصينيون يتعرفون عليها أكثر فأكثر وتدريجيا.[1]

ومن أجل مساعدة الدول الأفريقية علي تنمية اقتصادها، وفي ظل العجز التجاري القائم لا تزال الصين تتمسك بزيادة الواردات من أفريقيا. وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، نفذت الصين سياسة إعفاء منتجات تنتمي إلى 190 فئة ضريبية تنتج في 28 بلدا أفريقيا أقل نموا من الرسوم الجمركية وبلغت قيمة

[1] الدسوقي أبو بكر " الدور العالمي للصين .... رؤى مختلفة، السياسة الدولية ، العدد 173، يوليو 2008 ، ص ص 147-152 ، ص 147

البضائع التي تمتعت بهذه السياسة 250 مليون دولار أمريكي عام 2006، أما في 2008 قدرت كمية التبادل التجاري ب 106,8 مليار دولار.

ووفقا لتقرير أعدته خدمة الأبحاث في الكونجرس الأمريكي فقد بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا 8.9 مليار دولار فقط في عام 2000، ولكنه قفز خلال العقد التالي ليصل إلى 127.3 مليار دولار في عام 2011.

وفي المقابل منذ بداية التسعينات زاد حجم التجارة بين الولايات المتحدة و الدول الإفريقية سنويا ب 33%[1]، أما في في عام 2008 بلغ حجم التجارة بين الولايات المتحدة وأكثر من 40 دولة إفريقية تقع جنوبي الصحراء الكبرى مستوى قياسيا عند 104.1 مليار دولار ، ولكنه انخفض بشدة إبان الأزمة المالية قبل أن يصل إلى 94.3 مليار دولار العام الماضي.

وذكر التقرير أن الاستثمارات الأمريكية الجديدة في المنطقة بلغت نحو 3.2 مليار دولار في عام 2010 مقارنة بنحو 36 مليارا تدفقت من الصين وباقي العالم على إفريقيا في ذلك العام.

وذكرت كلينتون أن جنوب إفريقيا هي أكبر شريك اقتصادي للولايات المتحدة في القارة السوداء مع تبادل سنوي بقيمة 22 مليار دولار.

وأكدت أنه "في الأعوام الـعشرين المقبلة، ستقوم جنوب إفريقيا باستثمارات كبرى في البني التحتية، ما سيوفر فرصا جديدة بالنسبة إلى الشركات الأمريكية في (مجالات) الطاقة والنقل وتكنولوجيا الاتصالات"[2]

المبحث الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية

تعتبر الآلية الأمنية والعسكرية من بين أهم المظاهر التي كرست التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، وبالرغم من أن الدور الأمريكي في هذا المجال بدا أكثر تجليا من الدور الصيني، إلا أن هذه الخيرة سعت باعتبارها إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى المشاركة بنشاط وفعالية في الشؤون الدولية، بأن تنفذ بجدية التزاماتها الدولية خاصة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين ، أما من الجانب الأمريكي إقامة القواعد العسكرية و البرامج و التدريبات العسكرية.

---

[1] غيلبن روبرت ، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** ،(أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث)، ط1 ، 2004 ، ص23.

[2] جانب من منتدى حول تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى إفريقيا عقد أخيرا في إثيوبيا وحضره رجال أعمال أمريكيون. «الاقتصادية» ،على الموقع :

http://www.aleqt.com/2012/08/20/article_684742.html

المطلب الأول : عمليات حفظ السلام و إقامة القواعد العسكرية

أولا : عمليات حفظ السلام

بما أن القارة الإفريقية كانت ومازالت تضم العديد من بؤر التوتر المهددة للأمن والسلم الدوليين من نزاعات، صراعات، حروب... فإن ذلك ساهم إلى حد ما في إيقاع المسؤولية على المنظمة الأممية بصفة عامة والقوى الكبرى بصفة خاصة ، وبناء عليه سارعت الصين إلى المشاركة بنشاط في عمليات حفظ السلام التي أمرت بها الأمم المتحدة في أجزاء من إفريقيا، وقد توسعت عمليات السلام الصينية في جميع أنحاء القارة بدءا من فرقة كبيرة تمثلها الصين ضمن قوات مشتركة في ليبيريا، وفرق أصغر حجما لبعثات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وحتى في السودان وإجمالا شارك أكثر من ثلاثة آلاف من قوات حفظ السلام الصينية في سبع بعثات تابعة للأمم المتحدة في القارة الإفريقية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008[1].

وفي واقع الأمر فإن معظم قوات حفظ السلام الصينية متمركزة في إفريقيا مما جعل الصين أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام الدائمين في مجلس الأمن، وفي مواجهتها الدور الصيني في القارة – الولايات المتحدة الأمريكية – أعلنت الحكومة الصينية في منتصف عام 2006 أنها ستقوم بتوفير 3.5 مليون دولار أمريكي لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للإتحاد الإفريقي في منطقة القرن الإفريقي[2]، كما وسعت الصين برنامج مساعداتها الأجنبية في إفريقيا ليشمل فيلق الشباب الصينيين المتطوعين محاكاة لخدمات فيلق متطوعي السلام الأمريكيين، ويستخدم هؤلاء الشباب لمساعدة الأفارقة، وتعليمهم...

ثانيا إنشاء القواعد العسكرية :

1- قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا : أفريكوم United States Africa Command

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع وتكثيف وجودها العسكري في المنطقة الإفريقية، وذلك منذ بداية الأربعينيَّات من القرن الماضي وحتَّى عام 1971م، احتفظت الولايات المتحدة بأربعة آلاف جنديٍّ في إحدى القواعد الجوِّية بالقُرْب من مدينة طرابلس اللِّيبية، وكذلك في عدَّة قواعد أخرى أصغر بالمغرب.

---

[1]- ألدن كريس ، **الصين في افريقيا : شريك أم منافس ؟،** (تر : عثمان الجبلي المثلوتي) ،(أبو ظبي :كلمة ، الدار العربية للعلوم ناشرون) ، 2009 ، ص 42.

[2]- ألدن كريس ، المرجع نفسه.

وظلَّت البلدان الإفريقيَّة تتوزَّع بين ثلاث قيادات أمريكيَّة، وهي:

- القيادة المركزية (كينتكوم)، وتشمل: مصر والسُّودان، وإريتريا وإثيوبيا، وجيبوتي والصُّومال، وكينيا وسيشل.
- القيادة الباسيفيكيَّة (باكوم)، ويقع ضمن اختصاصاتِها مدغشقر والمُحيطُ الهندي.
- القيادة الأوروبيَّة (إيوكوم)، وهي مسؤولة عن باقي الدُّوَل الإفريقيَّة وعددها 41 دولة.

بعد سقوط جدار برلين، والإتحاد السوفيتي، أصبحت أمريكا تتدخل عسكريًّا في معظم دول العالم كالتدخل في الصُّومال عام 1992 ، وتدخُّلت في ليبريا وسيرا ليون، وقصفت عام 1998 مصنع أدوية بالسودان بعد تفجير سفارتيها في دار السلام (تنزانيا) ونيروبي (كينيا).

لقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكتوبر 1996 مشاورات عديدة لإنشاء قوة إفريقية للتعامل مع الأزمات، وترمي هذه المبادرة إلى بعث شراكة سياسية وعسكرية مع إفريقيا، يكون الهدف منها ضمان مقدرة القارة ومنظمة الوحدة الإفريقية – سابقا – على التدخل بسرعة في أوضاع الأزمات بإفريقيا، والبحث العاجل عن تسوية لتدهور الأزمات قصد تفادي تفاقم الأوضاع الإنسانية، وتكون هذه القوة ميدانية بفضل الموارد التي توفرها الأسرة الدولية، وقد كان الدور الأمريكي فيها ينحصر بين التدريب وتوفير المعدات اللازمة، والاتصال ما بين عشرة آلاف إلى أثنى عشر ألف جندي إفريقي بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين ومن الدول الإفريقية المشاركة في هذه القوة: السنغال، أوغندة، مالاوي، مالي، غانا، وأثيوبيا. [1]

بعد تاريخ 11 سبتمبر، 2001، دعت وزارة الخارجية الأمريكية السفراء الأفارقة، وطلبت من دولهم الدخول في تحالف "لمحاربة الإرهاب"، بالتعاون الكامل مع وكالات الاستخبارات الأمريكية، وتلاه اجتماع ثان يوم 2001/09/18، فتجاوبت الدول الإفريقية مع بعض التحفُّظات (جنوب إفريقيا مثلا)، وضغطت الولايات المتحدة على 34 دولة افريقية، اتهمتها بعدم "التعاون معها لمحاربة الإرهاب"، ومنها ليبيا والجزائر والسودان وكينيا وتنزانيا وليبريا.

ولكن في السادس من فبراير 2007م أعلن وزير الدِّفاع الأمريكي "روبرت جيتس" أمام لجْنة التسلُّح في مَجلس الشُّيوخ الأمريكي: أنَّ الرئيس الأمريكيَّ "بوش" اعتمد قرارًا بإنشاء قيادة عسكريَّة أمريكيَّة جديدة للقارة الإفريقية، بدلاً من الوضع الذي يقسِّم القارة إلى ثلاث قيادات عسكريَّة، وهي القيادة التي عُرفت باسم "أفريكوم"

[1] Gere François , « USA et le maintient de la paix idéologique , politique , pratique et stratégique «, Défence nationale , septembre , 1996, pp90-100 , p99.

AFRICOM كاختصارٍ لعبارة Africa Command معتبرًا أن (أفريكوم) ستجعل القوة العسكرية الأمريكية أكثر فاعليَّة في مُمارسة نشاطاتِها عبْر القارة الإفريقية.[1]

1-أ- مرحلة الإنجاز:

في العشرين من ديسمبر 2006، قرَّرت أمريكا "تعزيز الأمن والاستقرار في خليج غينيا" وفي7 فبراير 2007، أعلن جورج بوش عن تكوين القيادة العسكرية الأمريكية السادسة، "أفريكوم" أو القيادة العسكرية الأمريكية الموحَّدة في أفريقيا، بهدف "تطوير التعاون العسكري مع الدول الإفريقية، والقيام بعمليات عسكرية حربية عند الاقتضاء، في القارة الإفريقية، بقرار من الحكومة الأمريكية، لضرب قدرة المتطرِّفين المسلَّحين على قتل المدنيين الأبرياء..." ويقدم رئيس قيادة افريكوم تقاريره مباشرة إلى الرئيس الأمريكي. تزامن هذا الإعلان مع الندوة التي أقيمت في داكار (2007/02/07)، "لمكافحة الإرهاب العابر للصحراء"، بمشاركة رؤساء أركان كل من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا والنيجر ومالي وتشاد ونيجيريا والسنغال، وأشرف عليها الجنرال "وليام وارد" (ذو الأصول الإفريقية)، مساعد قائد القوات الأمريكية في أوروبا، آنذاك، والذي أصبح قائدا لأفريكوم، يقول روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي آنذاك أن أفريكوم هي تحديث للإستراتيجية الأمريكية، لتصبح أكثر تماسكا وفعالية، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة... ورصدت آنذاك ميزانية سنوية لأفريكوم بحوالي 90 مليون دولار، و392 مليون دولار لمركز القيادة، المتركِّبة من حوالي 500 خبير في الاستخبارات والاتصالات والتحاليل والتقارير الاستشرافية، وخبراء من وزارات الخارجية والمالية والأمن والتجارة والطَّاقة والزراعة، ومن مكتب التحقيقات الفدرالي أف بي آي FBI، وسيصبح عدد الموظفين الدَّائمين 1300 بعد مدَّة قصيرة.[2]

تدَّعي الحكومة الأمريكية أن أفريكوم هي قيادة من نوع جديد لأنها لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تدمج في إطارها هياكل وموظفين مدنيين من "يو آس آد" (الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي) ومؤسسات الإغاثة والعمل الإنساني والمنظمات غير الحكومية ، لخلق مناخ مناسب للتطور الاقتصادي، والحكم الرشيد والتصرف السليم في الموارد الاقتصادية والبشرية، والوقاية من الأمراض والأوبئة والآفات، مما يعود بالمنفعة على المواطنين في ميادين التعليم والصحة

[1] عبد الماجد أمير ، " أفريكوم... مصالح أمريكية في مواجهة الخطر الصيني " ، على الموقع http://www.alsahafa,info/index.php?type .(30/10/09).

[2] حنفي خالد علي ، موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة ، السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 154 ، أكتوبر 2003 ،ص ص،204 ،210، ص205.

والتأهيل، ليتمتّعوا بظروف عيش أفضل". تقول السيدة "هنريتّا فور"، مديرة "يو آس آد" : "عرفت إفريقيا في ظرف 25 سنة، 21 نزاعا مسلحا، بمعدل 7 سنوات لكل منها، ويجب انتظار 17 سنة لتعود نسبة النمو لما كانت عليه قبل هذه النزاعات، ودور أفريكوم هو الوقاية من النزاعات، وتقديم المعونة للسكان، ومساعدة الحكومات والمواطنين زمن الكوارث الطبيعية، بالتعاون مع شركائنا في القطاع الخاص، والمساعدة على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والنزاعات العرقية والمرض والجريمة، وهي آفات خطرها يعادل خطر الحروب والنزاعات.

في نفس الوقت عزّزت الولايات المتحدة علاقاتها العسكرية وباعت أسلحتها (بشكل مباشر) إلى أنجولا والجزائر وبتسوانا وتشاد وساحل العاج والكونغو (برازافيل) وغينيا الاستوائية واريتريا وأثيوبيا والجابون وكينيا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وأوغندا، ويدرس البنتاغون تركيز قواعد عسكرية بكل من السنغال ومالي وغانا، إلى جانب القواعد البحرية الموجودة بساو تومي (في عرض ساحل الجابون). وأعلن الجنرال "جيمس جون" قائد القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا، أن البحرية الأمريكية تدرس خفض تواجد بوارجها في البحر الأبيض المتوسّط، لتعزّز حضورها في الساحل الغربي لأفريقيا وخليج غينيا (حيث حقول النفط وطريق مرور النّاقلات). في عهد الرئيس بوش زادت الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا ثلاثة أضعاف، خصوصا في مجال الطّاقة والمناجم، ووقّعت الولايات المتحدة عددا من المعاهدات العسكرية مع عدّة دول أفريقية، لحماية مصالحها ولمواجهة المنافسة الصّينية، ولتوفير إسناد لوجيستي لاحتياجاتها الاقتصادية، وقواتها العسكرية التي تحمي الشركات الأمريكية العاملة في إفريقيا.[1]

يقول "مارك فرانشر"، عضو المجلس الأمريكي للمحامين السّود :"إن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا – أفريكوم- ليست إلا وسيلة لضمان الموارد النفطية للشركات الأمريكية، وكل من يعارض هذا الهدف أو يحاول عرقلته، يصبح إرهابيًا، ويضاف اسمه إلى قائمة أهداف الجيش الأمريكي..." وجاء في الموقع الإلكتروني لأفريكوم " إن هدف هذه البرامج العسكرية والمدنية، هو تركيز مناخ قار، يكون سندا لسياستنا الخارجية وتوجهاتها وبرامجها التي تعمل بدورها على تركيز مناخ سلمي يساعد على تطور الأعمال والمبادلات والتعاون، فالعلاقة بين الأمن والتطور لا تحتاج إلى برهان..." إن أفريكوم هي الذراع العسكري للسياسة الخارجية ولمصالح الاحتكارات الأمريكية للنفط .

1-ب- القاعدة العسكرية في إثيوبيا:

[1] المعز الطاهر ، **أفريكوم : مخطط أمريالي أمريكي في إفريقيا**، على الموقع http://www.ikhwansd.com/articles/2009/4/africa.htm:

هذه القاعدة الأمريكية تقع في مدينة (أربا منش) جنوب إثيوبيا، وتضم أسطولاً لطائرات محملة بصواريخ (هيل فاير) بدون طيار لتنفيذ عمليات عسكرية بالأرض الصومالية، ويحتمل -كما ذكر تقرير لواشنطن بوست الأمريكية- أن توجه ضد ثوار ومجاهدي جبهة أوجادين -الإقليم المتنازع عليه بين الصومال و إثيوبيا- خصوصاً بعد أن قاموا بعمليات فدائية استهدفت شركة النفط الصينية التي أبرمت معها الحكومة الإثيوبية عقداً للتنقيب عن البترول واستخراجه من إقليم الأوجادين (إقليم الصومال الغربي) وبالفعل نجحت الشركة في اكتشاف عدة حقول مما دفع ثوار ومجاهدي جبهة تحرير الأوجادين بتعقب الشركة بعدة عمليات استهدفت معداتها والحقول مما أجبرها على الرحيل عن المنطقة وهو ما أوصل التعاون العسكري بين إثيوبيا وأمريكا إلى إنشاء هذه القاعدة،.بالإضافة إلى القيادة العسكرية في **جيبوتي:**

بحيث في ظل تزايد الاهتمام الدولي تجاه منقطة القرن الإفريقي فإن الأراضي الجيبوتية تحولت إلى قاعدة أمريكية كبيرة ودائمة، كمحطة للتوزيع، على مقربة من البحر الأحمر والخليج وفي جوار السودان.

- الوجود الاستخباراتي الأمريكي في الصومال، وخصوصاً العاصمة مقديشو -بؤرة الصراع في القرن الأفريقي- خرج من الخفاء إلى العلن، فأصبح الوجود الأمريكي واضحاً بشكل غير مسبوق، وكل هذا من أجل خلق إستراتيجية عسكرية أمريكية في شرق أفريقيا، لتكون جيبوتي منطلق الوجود الأمريكي، وكذلك الصومال -المطل على البحر الأحمر- في المستقبل المنظور[1]

المطلب الثاني : البرامج و التدريبات العسكرية

1- **برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة:** وتتم على أساس ثنائي أو جماعي، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم التدريبات اللازمة للعسكريين الأفارقة عبر برامج تعليمية وتدريبية متنوعة.

2- **برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية**: وقد بدأ العمل بهذا في عام 2002 ليحل محل مبادرة التدخل في الأزمات الإفريقية " ACRI" والتي طرحتها إدارة كلينتون في عام 1997، ويهدف برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية إلى توفير التدريب والمساعدة للقوات الإفريقية لتولي مهام حفظ السلام في مناطق صراعية معقدة، وتشمل هذه التدريبات القيام بمهام شرطية في مواجهة المدنيين العزل، وكذلك القيام بعمليات عسكرية هجومية ضد أي قوات معادية، وقد شاركت نحو 19 دولة إفريقية حتى عام 2007 في هذا البرنامج.

3- **برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي:** ويهدف إلى إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديمية العسكرية وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة، وذلك بغية الحصول على تدريبات

[1] رزيق المخادمي عبد القادر ، **قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح** ، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر) ، 2011، ص 40.

مهنية ، ويمكن القول أن جميع الدول الإفريقية تقريبا شاركت في هذا البرنامج، وباستثناء مصر في عام 2006 وصل عدد المدربين الأفارقة الذين استفادوا من هذا البرنامج إلى نحو 14731 عسكريا بتكلفة 14.7 مليار دولار[1].

4- **برنامج المبيعات العسكرية الخارجية:** إذ يتولى هذا البرنامج مهمة بيع المعدات العسكرية للدول الإفريقية، وعادة ما تقوم الحكومات الإفريقية بتوفير القروض اللازمة لهذه المشتريات وذلك من خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي، وقد جرت العادة على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء الدول الإفريقية ممن سداد هذه القروض، وفي عام 2006 حصلت الدول الإفريقية جنوب الصحراء على نحو 14 مليون دولار من برنامج التمويل العسكري،بينما حصلت كل من المغرب وتونس على نحو 21 مليون دولار أخرى.[2]س

5- **برنامج أمن الحدود والسواحل الإفريقية**: ويوفر هذا البرنامج المعدات المتخصصة اللازمة للدول الإفريقية للقيام بهذه المهام الأمنية مثل العربات ومعدات المراقبة، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة قدرة الدول الإفريقية على مراقبة حدودها البرية في مواجهة عمليات التهريب والإرهاب وكافة الأنشطة غير المشروعة، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى التعاون العسكري بين واشنطن مع بلدان الساحل الإفريقي في إطار هذا البرنامج والذي يسمى بمبادرة دول الساحل الإفريقي وتطبيقا لذلك شاركت الولايات المتحدة بشكل غير مباشر في شهر مارس 2004 في عملية عسكرية قامت بها أربع دول الساحل هي: مالي النيجر ،والجزائر ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد. كما أسفر التنسيق المتبادل بين الطرفين في هذا المجال، حيث انعقدت الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي بالجزائر يومي 16 و17 مارس 2010 بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلي لكل من الجزائر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر وتشاد لبحث مسألة الوضع الأمني بالمنطقة، وذلك بتنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مواجهة التهديدات الإرهابية المتصاعدة.

6- **برنامج المعدات العسكرية الزائدة**: ويهدف هذا البرنامج إلى التخلص من فائض المعدات العسكرية الأمريكية من خلال منحها لحكومات أجنبية، وقد اشتمل هذا البرنامج على منح جنوب إفريقيا وبتسوانا طائرات نقل من طراز L130 ، وإعطاء عربات عسكرية لأوغندة ومدافع M16 للسنغال، فضلا عن معدات لمراقبة السواحل النيجيرية.

[1] عبد الرحمان حسن، حمدي "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، مرجع سابق،ص 188.

[2] بوزيد عمار وآخرون، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، الجيش، العدد 561، أبريل 2010 ،ص ص 26-30، ص 26 .

7- القوة الخاصة المشتركة في القرن الإفريقي: وقد لعبت القيادة العسكرية الوسطى دورا أساسيا في إنشاء هذه القوة في أكتوبر 2002، حيث صممت هذه القوة الخاصة من أجل تنفيذ مهام المراقبة الجوية والبحرية في البحر الأحمر، خليج عدن، بالإضافة إلى السواحل الشمالية للمحيط الهندي، وتتركز القوات التي تتألف من 700عسكري أمريكي في معسكر " لامونيه " بجيبوتي، ويعمل هؤلاء الجنود وأغلبهم من البحارة، والمار ينز والقوات الخاصة بالتعاون مع قوات بحرية أخرى من دول حلف الناتو.

8- القوات المشتركة الخاصة: حيث أنشأت وزارة الدفاع في ديسمبر 2003 هذه القوات تحت قيادة الأسطول السادس المتمركز في أوروبا، وتعمل في إطار التنسيق مع الدول الإفريقية حيث يتم تبادل المعلومات الإستخبارتية من كافة الأجهزة الأمريكية مع السلطات المحلية في الدول الإفريقية،[1] .

9- الأعمال البحرية في منطقة غينيا: على الرغم من أن مراقبة سواحل خليج غينيا الغنية بالنفط وغيرها من السواحل الإفريقية يقع على عاتق الأسطول السادس الواقع في مياه المتوسط وكذلك وحدات البحرية الأمريكية الأخرى،

10-اتفاقيات التعاون والتسهيلات العسكرية: استطاعت إدارة بوش الابن التفاوض مع العديد من الدول الإفريقية للحصول على قواعد عسكرية في أراضيها، ومن بين هذه الدول: الجابون، كينيا، مالي، المغرب، تونس، ناميبيا، السنغال، أوغندا وزامبيا، وطبقا لهذه الاتفاقيات تتمتع الولايات المتحدة بحق استخدام القواعد العسكرية وغيرها من التسهيلات في تلك الدول للقيام بمهام استطلاعية أو حربية أو غيرها من العمليات العسكرية.

اهتمت الصين أيضا بتوطيد روابطها العسكرية مع دول القارة ، حيث قامت بعقد صفقات تصدير الأسلحة للعديد من دول القارة ، وفي مقدمتها اريتريا و أثيوبيا و مالي و أنجولا و موزنبيق ، بلغت نحو عشرة بلايين دولار خلال السنوات الخمسة الماضية .

كما أصبحت الصين الممون الرئيسي للأسلحة الخفيفة للجماعات المسلحة ، حيث فتحت ثلاثة مصانع للأسلحة الخفيفة في زيمبابوي و مالي ، ووقعت اتفاقيات للتموين بالمعدات العسكرية مع ناميبيا ، أنجولا ، بوتسوانا ، اريتريا ، زمبابوي و سيراليون ، كما دعمت تعاونها منذ 2005 مع" الكومور" و جمهورية الكونغو التي قام قائد أركانها البحرية بزيارة الصين في 2005 لتوقيع اتفاقية تعاون عسكرية تسمح المبيعات الصينية لدول افريقية باختبار بكين لفعالية معداتها العسكرية ، حيث باعت طائرات التدريب k8لكل من ناميبيا و زيمبابوي ،

[1]- عبد الرحمن حسن، حمدي " إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا " مرجع سابق، ص 198.

كما تقدم طائرات مروحية ل مالي ، أنجولا و غانا ، بالإضافة إلى تقديمها لبرامج تكوين إطارات في الصين أو تقوم ببعث مكونين صينيين لهذه الدول .[1]

استنتاج :

نستخلص من هذا الفصل أن كان هناك تبادل مكثف في الزيارات من كلا الجانبين الصيني و الأمريكي في إفريقيا بغية تحقيق مصالحهما الخاصة و المختلفة في القارة .

المثير للانتباه أن هناك تضارب في المواقف الصينية الأمريكية في مجلس الأمن للأمم المتحدة ، وذلك نتيجة توجهات السياسة الخارجية لكل دولة بحيث تتجه الصين إلى مبادئ الدبلوماسية ،التعايش السلمي، حل النزاعات بالطرق السلمية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بالمقابل توجهات السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية تتجه إلى التدخل في الشؤون الداخلية بذريعة حماية حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية على النمط الغربي و ضرورة القضاء على الإرهاب الدولي و بالخصوص تنظيم القاعدة في الشرق الأوسط و في المغرب العربي.

أما الجانب الاقتصادي يتضح مما سبق أن الصين متفوقة نوعا ما عن الولايات المتحدة الأمريكية و يرجع ذلك إلى المقاربة الصينية إلى القارة الإفريقية فهي تعمل على تقديم مساعدات دون مشروطية سياسية على عكس المقاربة الأمريكية التي تقدم مساعدات و لكن بشروط عادة

ما تكون عبارة عن سياسات إعادة الإصلاح الهيكلي و أيضا نهج اقتصاد السوق الحر و الحكم الراشد .

أما من حيث الجانب الأمني و العسكري نلاحظ أن الولايات المتحدة متفوقة من حيث نشر قواعدها العسكرية في القارة الإفريقية أما الصين تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة بمشاركتها في عمليات حفظ السلام فالصين لا تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول .

[1]Niquet Valerie , « la stratégie africaine de la chine « , Politique Étrangère , (Fevrier.2006) , pp236-240, p236..

الفصل الثالث:

التنافس الصيني- الأمريكي على النفط في السودان

يعرف السودان بعد الحرب الباردة توترات وأزمات داخلية، نظرا لوجود تضارب وتعقيد في المصالح بين الوحدات الداخلية، والدول الإقليمية والقوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين من جهة ، واللتان تنظران إلى السودان كثروة كامنة لابد من استغلالها، لاسيما فيما يتعلق بالنفط. محققة بذلك مصالحها الحيوية باعتباره من أكبر مصدري النفط في إفريقيا.

سنتناول في هذا الفصل كل من الإمكانيات الجيو سياسية و النفطية للسودان ،ثم ندرس مستويات التواجد الصيني و الأمريكي في السودان و أخيرا المصالح النفطية الصينية و الأمريكية من الأزمة السودانية.

المبحث الأول: الإمكانيات الجيو سياسية و النفطية للسودان .

يتضمن المبحث الأول دراسة الإمكانيات الجيوسياسية للسودان من خلال إبراز أهمية الموقع الجغرافي للسودان قبل انفصال جنوبه عن شماله و التطرق إلى المقومات الطبيعية و البشرية له و نركز أيضا على إقليم دارفور و المكانة التي يحتلها في الداخل و الخارج ، ثم ندرس الإمكانيات النفطية للسودان قبل و بعد الانفصال لنستخلص التغير الذي طرأ في هذا المجال بحيث يعتبر محور الدراسة .

المطلب الأول : الإمكانيات الجيو سياسية للسودان.

أولا : الموقع الجيو إستراتيجي للسودان وأهميته.

1- الموقع و المساحة :

يقع السودان في الجزء الشرقي من القارة الإفريقية، مع اتصال بالبحر الأحمر، واحتلاله شطرا كبيرا من وادي النيل، تحده تسع دول من الشرق اريتريا وأثيوبيا ومن الشمال الشرقي البحر الأحمر، ومن الشمال مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب الغربي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الجنوب الشرقي أوغندا وكينيا.*

كما أنه يربط بين الدول العربية وأواسط أفريقيا الأمر الذي جعله في ملتقى الطرق الإفريقية[1]، فضلا على تلاقي الحضارات العربية والإفريقية، فهو البوابة الهامة في التاريخ

[1]- سمير سعيد، **إلى السودان**، الموسوعة الحرة:

http//www.alkhaleej.ae/ portal/de-bc57.fd-asp.(10/10/2009) , p 04.

الإسلامي التي تم عبرها انتشار الإسلام في إفريقيا، كما يمتاز بموقع إستراتيجي مهم، فقبل انفصال الجنوب كان يحتل المرتبة العاشرة بين بلدان العالم الأكبر مساحة، حيث تقدر مساحته بأكثر من 2 مليون ونصف كيلو متر مربع، السمة الرئيسية فيه نهر النيل وروافده، عاصمته الخرطوم وتعرف بالعاصمة المثلثة لأنها تتكون من ثلاث مدن كبيرة وهي الخرطوم، أم درمان، الخرطوم بري، بحيث استقل في 1 جانفي 1956 من الحكم الثنائي البريطاني المصري.[1]

ينقسم السودان إلى 25 ولاية: الخرطوم، أعالي النيل، البحر الأحمر أو بورتسودان، بحر الجبل، البحيرات، الجزيرة، جونقلي، جنوب دارفور، جنوب كردفان، سنار، شرق الاستوائية، شمال بحر الغزال، شمال دارفور، شمال كردفان، الشمالية، غرب الاستوائية، غرب بنحر الغزال، غرب دارفور، القضارف، كسلا، نهر النيل، النيل الأبيض، النيل الأزرق، واراب، الوحدة.

كما هو ممثل في الخريطة أدناه:

خريطة -1- تمثل دولة السودان قبل انفصال الجنوب

المصدر : http://www.123people.fr/s/carte+soudan

2- المقومات الطبيعية و البشرية :

يعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والمائية، وكذا التضاريس، والقوى البشرية، وهي موضحة كالتالي:

[1]- سيف الدين حسن صالح، **البترول السوداني : قصة كفاح أمة** . (السودان : مطابع السودان للعملة المحدودة) ،2004، ص 7.

2-أ - **الزراعة:** تمثل الزراعة القطاع الرئيسي للاقتصاد السوداني وسميت سلة غذاء العالم لذلك فإن معظم صادراته تتكون من المنتجات الزراعية[1]، أي ما يقدر نسبته بـ 60% من الصادرات، وتتكون هذه المنتجات من: القطن، الصمغ العربي، الحبوب الزيتية واللحوم، بالإضافة للخضر والفواكه، وتساهم الزراعة بنحو 34% من إجمالي الناتج المحلي.[2]

2-ب - **الثروة الحيوانية:** تقع في المرتبة الثانية للاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ تمتلك 130 مليون رأس من الثروة الحيوانية بالإضافة إلى الثروة السمكية في المياه العذبة والبحر الأحمر.

2-ت - **الموارد المائية:** تتكون من مياه الأمطار والمياه السطحية، والمياه الجوفية، وتقدر حصة السودان من المياه نهر النيل بـ 18.5 مليار متر مكعب في العام، يستغل منها حوالي 12.2 مليار متر مكعب في العام.

ث- **التضاريس:** يقع السودان في المنطقة المدارية لذلك تتنوع الأقاليم المناخية فيه من المناخ الصحراوي إلى المناخ الاستوائي، فنجد توزيعها كالتالي: المناخ الصحراوي الحار في الشمال، المناخ شبه الصحراوي في الشمال وفي الغرب مناخ السافانا الغنية في الجنوب والمناخ الاستوائي أقصى الجنوب، ولعل هذا التنوع والتعدد هو الذي جعل المنطقة تدخل في أزمات كان من بين أهم أسباب حدوثها التوزيع الغير العادل للثروة.

ج- **القوة البشرية:** السودان خليط من أجناس إفريقية مثل: النوبيين، الدينكا، والفور، والأعراق والأجناس العربية، إذ يبلغ عدد سكانه 39.1 مليون نسمة نسبة للتعداد السكاني في شهر أفريل 2008، بحيث يدين معظمهم بالإسلام بنسبة 70% في الشمال والشرق والوسط، كما تبلغ نسبة المسيحيين بـ 25% معظمهم في الجنوب، أما المعتقدات المحلية فتبلغ 5%، كما أن اللغة الرسمية فيه هي اللغة العربية، ثم اللغة الإنجليزية بالجنوب بالإضافة إلى بعض اللغات المحلية مثل: لغة التقري، ولغة الهوسا واللغة النوبية ولغة الدينكا.[3]

3 - إقليم دارفور :

3أ - الموقع والمساحة:

[1]- سمير سعيد، مرجع سابق، ص 4.

[2]- سيف الدين حسن صالح، مرجع سابق، ص 7.

[3]- سمير سعيد، مرجع سابق، نص 5.

يتمتع إقليم دارفور بموقع استراتيجي مهم، حيث يقع في أقصى الغرب، وتشكل حدوده الغربية حدود السودان الخارجية مع عدة دول عربية وإفريقية من بينها: مصر، ليبيا، تشاد، إفريقيا الوسطى[1]، تبلغ مساحة دارفور 510 ألف كلم² أي ما يقارب خمس مساحة الدولة ككل، ويصل عدد سكان دارفور إلى 7 ملايين نسمة، أي أكثر من ربع عدد السكان الكلي بقليل، وهي أكثر المناطق الجغرافية كثافة سكانية، وتضم دارفور ثلاث ولايات وهي:

- شمال دارفور: تبلغ مساحتها 260000 كلم² تحدها من الشرق ولاية كردفان ومن الجنوب الشرقي ولاية غرب كردفان، ومن الشمال ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب ولاية جنوب السودان، وأهم القبائل فيها: الغور، الزغارة، الميدوب، المساليت، البرقو، القمر، وأغلبهم رعاة ومزارعون.

2- غرب دارفور: تبلغ مساحتها 150000 كلم² تحدها تشاد وولايتي جنوب وشمال دارفور، يزيد عدد سكان هذه الولاية عن 1.7 مليون نسمة تختلط فيها الأعراق.

3- جنوب دارفور: تبلغ مساحتها 137807 كلم² تحدها شمالا ولاية دارفور، وغربا ولاية غرب دارفور وتشاد، والجنوب الغربي تحدها إفريقيا الوسطى وشرقا ولاية غرب كردفان، ويقدر عدد سكانها حوالي 3064000 نسمة يعيشون حياة الريف أيضا.[2]

يتكون سكان إقليم دارفور من قبائل عربية وإفريقية وهم ينتمون إلى 150 قبيلة من أصل 572 قبيلة أو تفرع قبلي يكونون السودان، وأهم القبائل التي تقطن إقليم دارفور هي: الزغاوة، الغور، المساليت، الداجو، التنجر، التامة وهي قبائل ذات أصول إفريقية، أما البقاوة، الرزيقات، بني هلبة، بني فضل، التعايشة، الهبانية، الزيادية، أبالة، زويلات، محاميد، مهربة، بني حسين، المعاليا هي قبائل ذات أصول عربية، إذ يمكن تقسيمها إلى مجموعة القبائل المستقرة والزراع وغالبيتهم من الأفارقة مثل: الغور، الزغاوة، المساليت، ومجموعة القبائل الرحل الرعاة غالبيتهم من العرب، مثل: أبالة، زويلات، محاميد، علما بأن هذه القبائل لديها امتدادات لدول الجوار كتشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى.

أما عن اللغة في دارفور، فالقبائل المستقرة تتكلم لغات محلية بالإضافة إلى اللغة العربية، وتتكلم قبائل الرحل ذات الغالبية العربية اللغة العربية، وهذه القبائل متصاهرة فيما بينها، ومشكلاتها مزمنة وصراعاتها متجددة حول الماء والرعي.

كما هو مبين في الخريطة :

---

[1]- عبد القادر حسن نورا ، "التمرد المسلح في دارفور"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 153، سبتمبر 2003، ص ص 263- 265-، ص263.

[2]- السيد أبو الخير مصطفى أحمد ، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، (القاهرة: دون دار النشر)، 2006، ص ص 34، 35.

خريطة -2- تبين خريطة السودان و بالخصوص إقليم دارفور

المصدر : http://www.123people.fr/s/carte+soudan

إن السودان محاط بعدد من الدول ذات الوزن الإقليمي، كمصر في الشمال ، وإثيوبيا في الشرق ، وأوغندا في الجنوب ، إضافة دول أخرى محيطة بالسودان ولها خلافاتها ،وان المشكلات العديدة في السودان ترجع لعدة حقائق منها:

-كانت من أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة

-يعاني من فقر شديد على الرغم من امتلاكه لخيرات لا حصر لها ، من بينها النفط ، الفحم النباتي.

-رداءة نظام الاتصال البري والجوي في داخل أرضه والذي يعد من أسوأ النماذج في عالمنا المعاصر .

-يتكون من خليط من الأجناس المتمايزة ، فبينما الشمال تسوده قبائل ذات أصول عربية وتنتمي الي الإسلام ، فإن جنوبه تسوده قبائل أصلها أفريقي زنجي تكاد لا تعرف الإسلام ، وفي الشرق قبائل أكثر انسجاما مع المجتمع الإثيوبي وإن لم تكن وثنية فهي مسيحية ، أما الغرب فإنه يشهد قبائل مختلفة عن بقية سكان الشمال .

-يشهد حروباً طويلة المدى في كل من دارفور و في إقليمه الجنوبي الذي انفصل في أخر المطاف عن شماله في 2011.

- نظام الحكم : الانقلابات بحيث يشهد مثل هذه الظاهرة منذ استقلاله إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني : الإمكانيات النفطية للسودان

كل هذه العوامل والمحددات إضافة للموقع الإستراتيجي القوي للسودان، كونه خزان لمتغير النفط، فإلى جانب ما تعطيه سطح التركيبة الجيولوجية من ثروات، فهي تخفي ثروة هامة ، إذ كانت تظهر على أرضه بقع زيتية كبيرة في العديد من الولايات يتغير لونها من الأصفر الفاتح إلى الأسود الداكن كمؤشر بوجود النفط[1]. ولم ينقطع سعي السودان لاستخلاص واستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمن تحت حكم الاستعمار وإبان الحكم الوطني بمراحله المختلفة بالتعاون مع بعض الشركات الأجنبية، ومن هنا بدأ الخرطوم بمرحلة الاستكشاف، والتنقيب ثم الإنتاج والاحتياطي النفطي فيه:

أ- مرحلة الاستكشاف والتنقيب:

مع أواخر الستينات تركز البحث والاستكشاف في البداية على المنطقة الساحلية في البحر الأحمر، لكن جهود البحث كانت مخيبة للآمال، إذ لم تسفر عن أي احتياطات يعتد بها، وكان الكشف الوحيد والهام هو العثور على الغاز في منطقة سواكيين عام 1970، بواسطة شركة "شيفرون" (Chevron) الأمريكية[2]، وفي عام 1974 وأثناء فترة حكم "جعفر النميري" قامت نفس شركة بحفر 90 بئرا في مساحة قدرها 42 مليون هكتار، كانت ثلاثين منها واعدة ومنتجة وذلك في كل من مدينة ملكان وبونتو في الجنوب، إلا أن تفجر الحرب الأهلية للمرة الثانية عام 1983 أدى إلى انسحاب الشركة عام 1984 بعد أن قام متمردو الحركة الشعبية بالهجوم على مواقع الحفر وقتل عدد من العاملين الأجانب.[3]

فلقد استطاع حكم جبهة الإنقاذ بين عامي (1992 و 1996) اجتذاب عدد من الشركات الأجنبية للقيام بتنمية واستخراج الحقول النفطية السابق الكشف عنها، وكان هذا التحالف النفطي المسمى "مشروع نفط النيل الكبير" (Greater Nile Petroleum Operating Company) مقسما بين شركة النفط الوطنية الصينية بنسبة 40% (CNPC)، وشركة بتروناس الماليزية بـ 30%، وتناقلت عدة شركات كندية فيما بينها بـ 25%،

---

[1]- سيف الدين حسن صالح، مرجع سابق، ص 8.

[2]- صبحي مجدي ،" النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان" ، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 150، أكتوبر 2002،ص ص 244-250 ، ص 244.

[3]- F. William Engdahl, **Le darfour ? une guerre du pétrole,** International Afrique Magazine : http//www.contreinfo.info.article.php3?idantrale=1043 . (12/12/2009), p4.

بحيث استقرت في النهاية بيد شركة تاليسمان وهذا بعد ما اشترت الأسهم على شركة أستيت، بينما احتفظت الشركة الحكومية السودانية "سودابيت" (Sudapet) بنسبة 5%.[1]

ب- إنتاج النفط السوداني: بدأ الإنتاج النفطي في حقول أبو جابرة وشارف، ثم لحق بذلك الإنتاج من حقول عداريل وهجليج وكان مجمل إنتاج النفط فيها حتى 1998 في حدود ما يفوق 3 ملايين برميل، تفاصيلها كالتالي:

الرقم	الحقل	كمية الإنتاج
01	أبو جابرة وشارف	4716269
02	عداريل	196347
03	هجليج	2517705
04	إجمالي الإنتاج	3185691

جدول -4- يوضح إنتاج النفط من حقول أبوجابرة وشارف وعداريل وهجليج في عام 1998 [(2)]

أما الجدول -5- الموالي يوضح انتاج البترول في السودان من 1996 إلى 2009

إنتاج البترول في السودان													
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
490	480	468	331	305	301	265	241	217	147	63	12	9	5

يوضح الجدول -5- أن هناك تناسب طردي فابتداءا من 1996 و كمية إنتاج البترول تتزايد من 500 ألاف في 1996 إلى ما يفوق 300 ألاف في 2004 إلى 490 ألف برميل يوميا في 2009 هذا قبل الانفصال الجنوب عن الشمال بحيث بعد الانفصال فقد ثلاثة أرباع من إنتاجه النفطي مع انفصال الجنوب منتصف عام 2011 بعد حرب أهلية دامت قرابة 30 عاما... وكان النفط مصدر الإيرادات الرئيسي للميزانية ومصدر الدولارات اللازمة لتمويل واردات الغذاء مثل القمح والسكر.

[1]- صبحي مجدي ، مرجع سابق، ص ص 244، 245.

[2]- سيف الدين حسن صالح، مرجع سابق، ص ص 55، 56.

وما زاد الأمر سوءا، أن جنوب السودان أوقف صادراته النفطية والتي تبلغ 350 ألف برميل يوميا في جانفي، بعد تصاعد التوتر بسبب الخلاف على رسوم استخدام خط الأنابيب، الذي يمر عبر الأراضي والموانئ السودانية.[1]

ويبلغ الإنتاج الفعلي حوالي 500 ألف برميل يومياً، تعود هذه البيانات إلى فترة ما قبل انفصال جنوب السودان الذي أصبح دولة قائمة بذاتها, مع العلم بأن 85% من إنتاج النفط السوداني في السابق كان يأتي من الجنوب .

وكان إنتاج السودان من النفط قد انخفض من 500 ألف برميل يوميا إلى 120 ألف برميل يوميا بعد إعلان انفصال دولة جنوب السودان.

لكنه تزايد بعد تشغيل حقلين جديدين للنفط بولايتي جنوب كردفان وشرق دارفور ليصل إلى 136 ألف برميل يوميا .

وافتتح الرئيس السوداني عمر البشير حقل (أم حديد) النفطي بشرق دارفور الذي وصل إنتاجه إلى 10 ألاف برميل يوميا.

كما دشن علي عثمان طه نائب الرئيس السوداني حقل (النجمة)النفطي، والذي يصل إنتاجه إلى 6 ألاف برميل يوميا في المرحلة الأولى.

وقد تراجع نصيب السودان من الإنتاج النفطي بعد انفصال الجنوب إلى 120 ألف برميل يومياً نصيب الدولة منها 55 ألف برميل يومياً. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بعد تشغيل الحقول التي كانت معطلة بسبب التوترات في المنطقة وزيادة الاستثمار في التنقيب إلى 180 ألف برميل بنهاية عام2012 م، وإلى 320 ألف برميل يومياً في عام 2030 م،

ت - خصائص النفط السوداني:

تختلف خصائص النفط الخام السوداني باختلاف حقول إنتاجه، ولكن بصفه عامة يمكن تلخيص أهم سماته فيما يلي:

- الخام السوداني متوسط الكثافة ويقارب الخامات الخفيفة.
- ويقع تحت تصنيف الخامات البرافينية الشمع الذي هو مكون طبيعي من مكونات النفط الكيميائية، أي أنه أعلى نسبيا من المكونات الأخرى. وهي مادة جيدة الاحتراق وعالية الإنتاج في ظروف تكرير معقدة. وتتمثل نقاط ضعف المواد البرافينية في خصائص الانسكاب والنقل فقط.

[1] http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2013%5C01%5C01-10%5C935.htm&dismode=x&ts=10-1-2013%208:02:05

- ويتميز النفط الخام السوداني بقلة نسبة المواد الكبريتية، وهو من أفضل الخامات في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بهذه الخاصية نسبة لقلة آثار الكبريت الجانبية الضارة بالبيئة والمحركات. كما يتميز البترول السوداني بوجود مواصفات مشتق الديزل لارتفاع الرقم الستيني الذي يزيد من كفاءة الاحتراق.
- يبلغ طول خط أنابيب الصادر انطلاقاً من حقول الإنتاج في هجليج ومروراً بـ مصفاتي الخرطوم والأبيض و حتى ميناء بشائر على البحر الأحمر جنوب مدينة بورتسودان 1610 كيلو متر. وبلغت سعة الخط 150 ألف برميل في المرحلة الأولى لتصل إلى 250 ألف برميل يوميا عام 2000 م. أما تكلفة المشروع فقد بلغت أكثر من مليار دولار وقامت بتنفيذه عدة شركات أجنبية متخصصة، تعمل جميعها تحت إشراف شركة النيل الكبرى لعمليات البترول " GNPOC".وتم الانتهاء من تركيب الخط وافتتاحه في 30 جوان1999 م، ويعمل الآن بشكل جيد.

ث- احتياطي النفط السوداني:

تبلغ الاحتياطات النفطية المؤكدة في السودان لعام 2001 بـ 262 مليون برميل، بينما يبلغ الإنتاج نحو 120 ألف برميل يوميا، و يتراوح الاحتياطي الإجمالي ما بين 600 مليون إلى 1200 مليون برميل مع احتياطي مرجح يصل إلى 800 مليون برميل، بينما تشير المصادر الحكومية السودانية إلى أن الاحتياطي الإجمالي يصل إلى 3 ملايين برميل حيث لم يتم اكتشاف سوى في أقل من 20% من المساحة المحتمل وجود مكامن بترولية بها. والجدول الآتي يوضح تقديرات احتياطي البترول من الحقول السودانية لعام 2003:

اسم الحقل	النفط الموجود في المكمن	النفط المتوقع استخراجه
الوحدة	573.2 م/ب	176.4 م/ب
هجليج	658.9	104.6
أبو جابرة	16	1.5
شارف	14	1.0
عداريل	169	45
كانكانج	258	10
توما الجنوبي	235.5	76.2
التور	105	70.2
النار	40	31.5
الحار	35.3	10.6
المجموع	21011.9	527.5

جدول -6- يوضح تقديرات احتياطي البترول من الحقول السودانية لعام 2003 [1]

ويبلغ احتياطي السودان من النفط المؤكد 6.8 مليار برميل (2010) م، وهو بهذا يحتل الرقم 20 في العالم، بينما يبلغ احتياطيه المؤكد من الغاز الطبيعي (2010) مليار متر مكعب.

كما شهدت صناعة تكرير النفط في السودان تطورا ملموسا، إذ تبلغ سعة تكريره ما يفوق 100 ألف برميل من الخام يوميا، وقد ظهر ذلك جليا في إنشاء المصافي، ومن أهمها:

1- **مصفاة بورتسودان**: وهي أول مصفاة أنشئت في السودان عام 1964 مشاركة بين الحكومة الوطنية وشركة Shell البريطانية بطاقة 25 ألف برميل يوميا.

2- **مصفاة أبو جابرة:** تم إنشائها عام 1992 بطاقة إنتاجية تبلغ 2000 برميل في اليوم وهي أول مصفاة تنتج ثلاث مشتقات بترولية وهي: الفيرنس، الجازويل، النافثا.

3- **مصفاة الأبيض:** مملوكة من طرف الحكومة السودانية، إذ تم افتتاحها عام 1992 بطاقة إنتاجية قدرها 10.000 ألف برميل في اليوم.

4- **مصفاة الخرطوم (الجيلي):** جرى أنشاؤها بموجب شراكة بين وزارة الطاقة والتعدين السودانية (Sudapet)، والشركة الوطنية الصينية (CNPC)، تم توقيعها في أول مارس 1997، بدأ الإنتاج بها في ماي 2000 بطاقة إنتاجية تبلغ 50 ألف برميل في اليوم أي ما يعادل 2.5 طن في السنة حسب المواصفات التكنولوجية لهذه المصفاة والشكل الآتي يوضح جملة إنتاج المصافي من المشتقات البترولية:

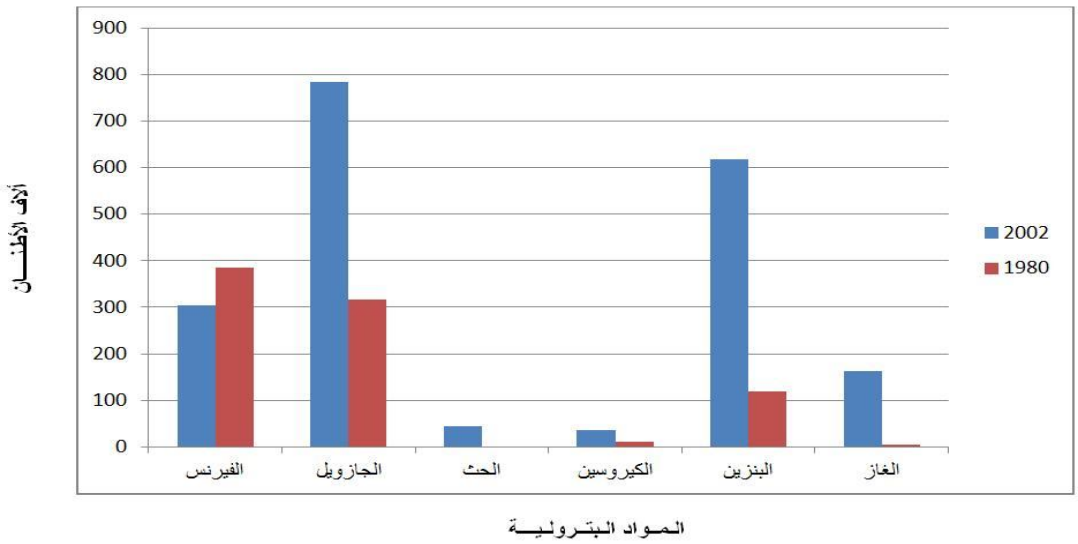

[1]- سيف الدين حسن صالح، مرجع سابق، ص 59.

الشكل -14- يوضح جملة إنتاج المصافي من المشتقات البترولية لعام (1980-2000)

المبحث الثاني : مستويات التواجود الصيني و الأمريكي في السودان

سنعالج في هذا المبحث الأدوات الصينية و الأمريكية لتنفيذ سياستهما للحصول على النفط السوداني و تتجلى هذه الأدوات في كل من الأداة الدبلوماسية من خلال العلاقات الدبلوماسية للأطراف الثلاثة ، الأداة الاقتصادية بدراسة الاستثمارات الصينية و الأمريكية في قطاع النفط السوداني و معدل التبادل التجاري بين هؤلاء الدول و أخيرا الأداة العسكرية لكل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ استراتيجية أمنية لحماية مصالحهما النفطية في السودان.

المطلب الأول : الأدوات الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الصينية و الأمريكية في السودان

يكون توظيف الأداة الدبلوماسية من قبل الدولة الممارسة لسياسات تأثيرية على عدة مستويات: المستوى الدولي، والإقليمي والثنائي. إذ توظف كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية هذه المستويات في علاقاتها مع السودان وذلك من خلال:

أولا : العلاقات الدبلوماسية الصينية- السودانية.

يعتبر السودان من أقدم الدول الإفريقية وكذلك من الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة، في أوائل عام 1959 وذلك الوقت ليس بعيدا عن إعلان السودان استقلالها وتأسيس الجمهورية في الأول من جانفي عام 1956.

بدأت هذه العلاقة في عام 1958 بعد وقت من إعلان استقلال السودان في عام 1956، وجاءت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بفضل الجهود المشتركة حيث كان السودان الذي تحرر من الاستعمار يسعى إلى توطيد هذا التحرر في إفريقيا، وكان للصين دور كبير في هذا المجال إذ قدمت الصين كل الدعم اللازم السياسي والمعنوي لحركات التحرر في إفريقيا. فوجد البلدان المصلحة المشتركة في تعزيز هذه العلاقات، وأرادت الحكومة السودانية إقامة العلاقات الدبلوماسية في ذلك الوقت نظرا لاحترام الصين لسيادة الدول النامية ووقوفها مع شعوب الدول النامية وتقديمها المساعدات والمنح لهذه الشعوب من بينها الشعب السوداني. وكان طبيعيا أن تقوم هذه العلاقة في ذلك الوقت لموقف الصين والموقف المبدئي لدعم التحرر ولدعم الشعوب النامية، فجاءت هذه العلاقة في وقت مناسب بعد عامين من استقلال السودان.

فمنذ اعتراف السودان بجمهورية الصين الشعبية في فبراير عام 1959، وضعت أسس محددة للعلاقة بين السودان والصين على أساس الشفافية والصداقة والتضامن المشترك والاحترام المتبادل، كما من خصائص العلاقات الصينية السودانية هو عدم تردد الصين في تقديم كافة المساعدات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية للسودان حيث قامت الصين ببناء عشرات المشاريع وبنت عشرات القاعات وأسهمت في بناء عدد كبير من المصانع ودعمت قطاعات الصناعة والزراعة والتعليم وغيرها..."

في عام 1964، زار رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل شو أن لاي السودان، الأمر الذي فتح صفحة تاريخية جديدة للعلاقات الصينية السودانية. ومنذ ذلك الوقت، لم تتوقف تبادلات الزيارات السياسية الرفيعة المستوى بين البلدين. وفي آخر مرة، زار الرئيس السوداني عمر البشير الصين في نوفمبر عام 2006 لحضور قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، كما قام الرئيس الصيني هو جين تاو بزيارة رسمية للسودان في فبراير عام 2007، حيث اتفق الجانبان على السعي لرفع علاقات الصداقة والتعاون الصينية السودانية إلى مستوى جديد. حول مغزى مثل هذه الزيارات لتطوير العلاقات بين بلدين، قال سعادة السفير السوداني لدى الصين ميرغني محمد صالح:

" لا شك في أن هذه الزيارة تدفع التبادلات بين البلدين على المستوى الرفيع، حيث أكدت قيادتا البلدين أن هذه العلاقة راسخة وتقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. ولا شك في أن زيارات الرئيسين لكل من بكين والخرطوم قد فتحت آفاقا أكبر وفهما مشتركا لمختلف القضايا السياسية والاقتصادية بين البلدين."

يتمسك السودان بسياسة صين واحدة ويعارض أية محاولة لفصل تايوان من أراضي الصين. وتحترم الصين أيضا سيادة السودان وسلامة أراضيه وتدعم عملية المصالحة الوطنية السودانية. وظلت الصين والسودان تحافظان على التنسيق والتناقش في الشؤون الدولية والإقليمية.

ثانيا : المستوى الثنائي للعلاقات الأمريكية- السودانية:

منذ أن بدأت حكومة الخرطوم تظهر توجهاتها الإسلامية مع عام 1989، وتكتسب مكانة سياسية إقليمية باعتبار أنها تنتمي إلى القرن الإفريقي، كان اتجاه التدخل الأمريكي يركز على محاولة عزل النظام السوداني دوليا وإقليميا، ووفقا لهذا قامت الولايات المتحدة في فيفري 1996 بسحب طاقم سفارتها من السودان، بما في ذلك السفير الأمريكي، وحتى عام 2000 لم يكن هناك عمليا أي تواصل مباشر ودائم وقوي بين الطرفين.[1]

إلا أنه في أفريل عام 2000 شهدت العلاقات تحسنا مع الاستئناف الجزئي لنشاطات السفارة الأمريكية في الخرطوم، وجاء قرار الرئيس "جورج بوش" في 6 سبتمبر 2001 بتعيين السيناتور "جون دانفورث"

[1]- نيفين حليم صبري مصطفى، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي تجاه جنوب إفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1995، ص 190.

مبعوثا رئاسيا للعمل على إنهاء الحرب الأهلية في السودان، انعكاسا للتغيير في سياسة الإدارة الأمريكية تجاه السودان، وهو ما يعني الانتقال من سياسة المواجهة بمحاولة إسقاط النظام السوداني إلى سياسة تعتمد على الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن التلويح بالعصا الغليظة إذا لزم الأمر.

إذ رفع السيناتور "دانفورث" إلى الرئيس الأمريكي تقريرا تفصيليا عن مهمته في السودان في أفريل 2002[1]، أعلن فيه أن أيا من طرفي النزاع غير قادر على حسم الحرب لصالحه، ما يشكل مبررا ومسوغا لمشاركة أمريكية نشطة في عملية سلام طويلة الأمد، وقد أشار "دانفورث" إلى قضايا أساسية في تقريره تدور حول:

1- **النفط:** لقد أولى تقرير "دانفورث" أهمية كبيرة للنفط السوداني، لا ينبع فقط من أهميته الاقتصادية الثابتة، لكن من تأثيراته المتعددة على مسألة الحرب والسلم في المنطقة، حيث أعيد اكتشاف احتياطي نفطي مهم خاصة في الجنوب، وبدأ الإنتاج الجدي له عام 1999 مما أثر على الحرب الأهلية في السودان، حيث لم يعد من الممكن التوصل إلى تسوية دائمة ما لم تتم المعالجة الفعالة للمسألة النفطية. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى محددين بارزين في قضية النفط السوداني، وهما:

الأول: وهو إعلان "جون قرنق" (John Garang) بأن حقول النفط هدف عسكري، واستطاع عمليا تهديد بعض منابعه.

الثاني : يكمن في استعداد بعض الدوائر الدولية لإخراج النفط من الصراع بذريعة استخدام عائداته في تمويل المجهود الحربي السوداني ضد قوات المتمردين، بما يطيل أمد الحرب الأهلية ويضمن تفوقا للقوات الحكومية.[2]

والملاحظ أن تقرير "دانفورث" أعلى من شأن البعد النفطي في أكثر من موضوع، إذ قال: "لا يمكن تحقيق تسوية نهائية للحرب الأهلية ما لم يوضع حل فعال لقضية النفط"، وقام بطرح صيغة تقسيم عائداته بين الحكومة المركزية وشعب الجنوب، وإن من الممكن إيجاد صيغة مقبولة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة لفض النزاع حول حقول النفط قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

---

[1]- التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص 348.

[2]- Report to the president of the United state on the outlook for peace in Sudan from Jan. Danforth, April 2002, p 28, from the web site :

http//www.state.gov/document/organisation/10258, pdf.

2- **تقرير المصير:** رفض "دانفورث" مسألة حق تقرير المصير بالنسبة للجنوبيين معتبرا بأنه حق غير واقعي، وبالتالي من الأفضل توافر ضمانات لكافة الحقوق المدنية والسياسية والدينية في إطار دولة واحدة، ولكن تراجعت المواقف فيما بعد .

3- **العلاقة بين الدين والدولة:** وضرورة إيجاد ضمانات للحرية الدينية قد تكون داخلية أو خارجية، فالضمانات الداخلية قد تستلزم وسيلة قضائية للتطبيق القسري، أما الضمانات الخارجية فتشمل المراقبة الدولية لاحترام الحرية الدينية عبر نظام "العصا والجزرة".

4- **نظام الحكم:** الذي يقضي بضرورة اتفاق سلام شامل يضمن الحريات الدينية والتوزيع العادل للعائدات النفطية، وأن يحدد وظائف الحكم بهدف تمثيل كافة الفئات والتجمعات السياسية والعرقية واللغوية.[1]

ولقد رحبت الحكومة السودانية بالتقرير الذي أثار اهتمام القوى السياسية لما يمكن أن تحدثه مقترحاته من تأثيرات في مستقبل الأوضاع السياسية في السودان.

ومن ناحية أخرى، نجد بأن تحسين العلاقات مع واشنطن قد أصبح واحدا من أهم أهداف السياسية الخارجية للسودان، لذلك تجاوبت الحكومة مع مطالب تقرير "دانفورث"، إذ تم التوصل لوقف إطلاق النار في منطقة جبال النوبة في جانفي 2002 كما تم الاتفاق على الممرات الآمنة لعمليات الإغاثة.[2]

ويبقى تقرير "دانفورث" يمثل اللبنة الأولى لتجسيد مشروع السيطرة على النظام في السودان وبالتالي ضمان الوصول إلى النفط من خلال دعوى حل الأزمة في دارفور.

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية لتنفيذ السياسة النفطية الصينية و الأمريكية تجاه السودان.

تعتمد الصين في إدارة علاقاتها مع إفريقيا على إستراتيجية "القوة الناعمة" (Soft Power) التي تتم من خلال تقديم المساعدات، والمعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم، دون فرض شروط سياسية، أو إصلاحات اقتصادية، إلى جانب أن الصين في حاجة متزايدة للموارد الأولية، وهذا ما يجعل اقتصادها مكملا نسبيا إلى العديد من اقتصاديات الدول الإفريقية[3].

---

[1]- رسلان هاني ، **"أبعاد التغيير في السياسة الأمريكية تجاه السودان"** ، مجلة السياسة الدولية ،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراجية) ، العدد 156، أفريل، 2006 ،ص ص 13-17 ، ص13.

[2]- محمد مرعي يونس نجلاء ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان . رسالة ماجيستر غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2006 ،ص 155.

[3]- عبد الحافظ مصطفى ، **الصين ودبلوماسية الصحة في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 163، جانفي 2006، ص 141.

ولعل من أبرز الدول الإفريقية نجد السودان، إذ تعد الصين المستورد الأول للنفط السوداني، وهي تستورد نحو 25% من حاجاتها النفطية من إفريقيا، وهذا ما يجعلها في حالة صدام مع الولايات المتحدة التي تطمح إلى الاعتماد أكثر على نفط السودان.[1]

وقد استغلت الصين خروج الولايات المتحدة من السودان في عام 1995 لتحظى باستثمارات نفطية حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفق إحصائيات 2008، وتمكنت شركات النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان (GNPOC) والتي تضخ 300 ألف برميل يوميا، كما قامت شركة "SINOPEC" الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كيلو متر لنقل الإنتاج النفط إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين.[2]

كما تعتبر الشركة النفطية الصينية الوطنية (CNPC) أكبر مستثمر أجنبي للنفط في السودان بمبلغ قدره نحو 5 مليار دولار لتطوير حقول النفط، ومنذ عام 1999 استثمرت الصين 15 مليار دولار على الأقل في السودان، وهي تملك 50% من مصفاة للنفط تقع بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم بالمشاركة مع الحكومة السودانية. وأنشأت خطا للأنابيب من مصادر الإنتاج إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر ، لتيسير نقل الخام لأسواقها و تعد السودان رابع أكبر موردي البترول للصين ، التي تحصل على 8 % من احتياجاتها البترولية من السودان ، بما يمثل مابين 60 إلى 80 % من الإنتاج السوداني ، الذي يعادل 600 ألف برميل ، تقدم صادراته نحو 70 % من إجمالي عوائد الصادرات .

ترتبط الصين بشراكة نفطية متميزة مع السودان، حيث حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة في السودان عام 1995، وذلك بعد أن قطعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها معها بحجة أنها دولة استبدادية لا تحترم حقوق الإنسان، بل وصنفتها في خانة الدول المارقة[3]، وبالتالي سارعت الصين إلى ملأ الفراغ الذي خلفته الشركات الأمريكية لتصبح بموجب ذلك أكثر صادرات السودان تذهب إلى الصين.

---

[1]- Jean Christophe Servant, La Chine a l'assaut du Marché Africain, Le Monde Diplomatique, Mai 2005, p 05.

[2]- حنفي خالد علي ، **الشركات العالمية... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 169، جانفي 2007، ص ص 93.-95 ، ص 93.

[3]- الدولة المارقة هي الدولة التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية مثل إيران، كوريا الشمالية، ليبيا...وهذه الدول عدائية في توجهاتها على الساحة العالمية، وتمثل تهديدا للسلام العالمي، وهذا المفهوم هو مفهوم أمريكي وضعته لإعطاء تبرير لسياستها تجاه هذه الدول، نقلا عن: مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 219.

كما لعبت الصين دورا هاما في بناء مشروع النفط في البلاد، بالرغم من التنافس الأمريكي والذي تمثل في حملة إعلامية ودبلوماسية بدأت منذ سنة 1996، قادتها منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المسيحية كمنظمة العون المسيحي (Christian Aid) والبعثة الإنجيلية الأمريكية، ضد صناعة النفط السودانية، حيث مارست ضغوطا على شركات النفط العاملة في السودان للخروج من البلاد. ومع نجاح السودان في تصدير أول شحنة للنفط سنة 1999، اشتدت الحملة الغربية بين (2001-2002)، حيث اتهمت الحكومة السودانية من عديد الدول والمنظمات بأنها تمارس سياسة الأرض المحروقة وتهجير السكان، كما أشارت صحيفة "واشنطن بوست" بأن الحكومة السودانية تنفق ما بين 300 إلى 400 مليون دولار من عائدات النفط سنويا لشراء الأسلحة، وزعمت صحيفة (SUNDAY TELEGRAPH) اللندنية أن الصين أرسلت عن طريق السفن والطائرات عشرات الآلاف من الجنود ومرتادي السجون للدفاع عن حقول النفط التابعة للشركات الصينية في السودان، وقد نفت الصين تلك الاتهامات ووصفتها بالسخيفة. وشهدت سنة 2000 ضغوطا أمريكية مباشرة على الشركات الصينية، إذ عارضت أطراف عديدة في الإدارة الأمريكية جهود شركة (CNPC) لتسجيلها في بورصة نيويورك، حيث اعتبرت أن نشاطها في السودان يعد تعاونا مع دولة ترعى الإرهاب مما أجبر (CNPC) على إنشاء شركة (PETRO-CHINA) والتي أعلنت عدم امتلاكها لأصول غير صينية، وقد سارع البيت الأبيض بتعيين لجنة تحقيق للنظر فيما إذا كانت الشركة الأخيرة لا تزال تضم أصول (CNPC) السودانية، كما أجاز مجلس النواب الأمريكي سنة 2001 قانونا يعاقب الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط السوداني ومن (CNPC) وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية وتاليسمان الكندية التي انسحبت من السودان فيما بعد وكانت الصين ترد أحيانا على هذه الحملة، حيث أشارت في تقرير مطول في أكتوبر 2001 وفقا لوكالة أنباء الصين الجديدة، إلى أن أحد أهداف الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا هو الحصول على الثروات وخاصة النفط، وأن اهتمام الولايات المتحدة الأخير بأزمة جنوب السودان لا يخرج عن تلك الإستراتيجية.

وبالرغم من الصراع الدولي ضد النظام السوداني والشركات العاملة وخاصة الصينية منها، إلا أن الصين استطاعت تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الاستثمار في قطاع النفط السوداني، حيث بلغت استثماراتها في السودان بحلول سنة 2007 حوالي 6 مليار دولار حسب تصريح سفير السودان في الصين، منها 4 مليار دولار هي استثمارات (CNPC) في مجال النفط السوداني، كما استفادت أيضا من استيراد أكثر من نصف الإنتاج السوداني حوالي 76.650.000 برميل نفط سنة 2008 لتضمن الصين سوقا جديدة إضافة إلى كل من أنجولا ودول غرب إفريقيا، تؤمن لها بعض احتياجاتها من الطاقة النفطية.[1]

[1] - المرجع نفسه، ص ص 84-86.

في السنوات الماضية غابت الولايات المتحدة عن السودان لأن قانون التجارة الأمريكي يحظر في الوقت الحاضر التعامل مع السودان ، و كذلك استثمارات قطاع الأعمال فيها ، ورغبة في عودة الشركات الأمريكية لذلك المصدر الهام، نظمت إدارة بوش جهدا منسقا لتطوير التسوية التفاوضية للحرب الأهلية في جنوب السودان ، التي تم التوصل لها عام 2005 بالتعاون مع الإيجاد IGAD.[1]

بناء على ما سبق اتجهت الإدارة الأمريكية إلى مهاجمة الصين لاسيما بعد أن حازت الشركات الصينية على حصة 40% من مؤسسة النيل الأعظم التابعة للحكومة السودانية، حيث كان للسناتور – سفير سابق للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة " جون جاك دانفورث John J.Danforth مواقف شديدة الانتقاد لسلوك بكين في إفريقيا وصلت إلى حد اعتبار أن الصين تقوض المصالح الاقتصادية الغربية، فضلا على أنها تدمر مساعي غرس مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بمعنى آخر ذهبت الإدارة الأمريكية إلى اعتبار أن الشراكة الإستراتيجية بين الصين والسودان في مجال الطاقة من شأنها أن تصعد من الوضع الأمني في المنطقة، ذلك أن الاستثمارات الصينية تعمل على الزيادة في خزينة الحكومة المضيفة وبالتالي تعظيهم القدرة على شراء الأسلحة.

المطلب الثالث: الأدوات العسكرية لتنفيذ السياسة النفطية الصينية و الأمريكية في السودان.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم إلى توظيف كافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتنفيذ إستراتجيتها الأمنية، وبالتالي فالإستراتيجية هنا يجب أن تفهم حسب "روبرت أوزقود" (Robert Osgood) في الإطار العام لتوظيف القدرات العسكرية إلى جانب الأدوات الاقتصادية الدبلوماسية والسيكولوجية للقوة لتدعيم السياسة الخارجية بصورة أكثر فعالية[2]..

[1] **Intergovernmental Authority on Development** (IGAD) est un groupement régional associant sept pays est-africains : Djibouti, Érythrée, Éthiopie, Kenya, Somalie, Soudan et Ouganda.

[2] - بومهدي بلقاسم ، **"الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية: مقارنة تحليلية"**، مجلة العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002، ص ص264- 270، ص 266.

تركز السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في المجال العسكري والأمني على ثلاث عناصر هي:

1- تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية على منطقتين مهمتين هما منطقة البحيرات العظمى، ومنطقة القرن الإفريقي.

2- تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات وذلك استنادا إلى "المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية" (African Crisis Response Initiative) (ACRI) وذلك لتعزيز القدرة الإفريقية على مواجهة الأزمات وتحديات حفظ السلام.

3- التركيز على قضايا "الإسلام السياسي"، إذ طرحت عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من تنزانيا وكينيا رد فعل الأمريكي المتمثل في توجيه ضربات عسكرية لكل من السودان وأفغانستان.[1]

فالإدراك الإستراتيجي الأمريكي يضع في أولوياته الأداة العسكرية كمحدد رئيسي لتحقيق الأمن القومي والتفوق العالمي[2]، وذلك بحماية الإمدادات النفطية التي يمكن أن تتعرض للخطر بفعل الاضطراب السياسي والنزاعات المسلحة، وذلك تتطلب أداة وقوة عسكرية لحمايتها، ولضمان تدفقها.[3]

فكون 15% من واردات أمريكا النفطية تأتي من إفريقيا الأمر الذي يزيد في التوجهات الأمريكية نحو عسكرة علاقاتها مع إفريقيا[4]. وفق الآليات التالية:

- إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة الأفريكوم:

قد بدأت بالفعل مظاهر تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في السودان من خلال وجود سفن تابعة للبحرية الأمريكية أمام سواحل شرق إفريقيا لمحاربة من تصفهم القيادة الأمريكية بالقراصنة، بالإضافة إلى القيام بمناورات عسكرية مع دول تجمع شرق إفريقيا بما فيها السودان .[5]

في المقابل نجد أن للصين سجل في بيع الأسلحة وخطوط إنتاجها عبر مشاريع تملكها الدولة فتستخدم حوالي 80 في المائة من إيرادات السودان السنوية من النفط في شراء الأسلحة من أجل إخضاع المتمردين

---

[1] - جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص ص 77-78.

[2] - شتون كارثر، ويليام بيري، **الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**. (تر: أسعد حليم)، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر) ، 2001، ص 16.

[3]- صارم سمير ، **انه النفط يا (...) !!**، ط1، سوريا: دار الفكر ، 2004، ص 19.

[4]- الإبس هيام ، **وفد عسكري أمريكي يجري مباحثات في الخرطوم**، الموقع الالكتروني:

http//www.islamonline.net/servelt/Satellite?C=ArticleA.html,(10/01/2010), p 3.

[5]- حنفي خالد علي ، مرجع سابق، ص 93.

في جنوب السودان. وبمساعدة صينية، قامت الحكومة السودانية مؤخراً ببناء ثلاثة مصانع للأسلحة بالقرب من الخرطوم.

إن الصين، إضافة إلى مساعدتها الخرطوم في بواسطة ما يدره النفط من عائدات، إنما هي،أيضاً، مورد أسلحة رئيسي للسودان وتقوم بمساعدته على تطوير الإنتاج المحلي للأسلحة بتقديم التكنولوجيا والمساعدة التقنية.

إن أول بيع أسلحة صينية معلن إلى السودان مولته إيران أيام حكم الصادق المهدي) (1986-1989ثم في العام 1991 سلمت الصين السودان، وفق عقد مولته إيران يقدر بنحو 300 مليون دولار أمريكي، طائرتين مروحيتين و 100 قنبلة قصف من ارتفاع عال زنة كل منها 1000رطل، وكمية ضخمة من الذخيرة .كما تم إرسال فريق صيني، في ذلك الوقت، لتدريب طيارين وملاحي طائرات سودانيين على القصف من ارتفاعات عالية .وتواصلت عملية استيراد الطائرات العسكرية من الصين طوال تسعينات القرن الماضي، ومنها طائرات مروحية من طراز شنغهاي z6- المصممة لنقل الجنود العام 1996 ، وما لا يقل عن 6طائرات مقاتلة من طراز ، Airguard 7M-F قيمة كل واحدة منها 66 مليون دولار أمريكي.

هنالك دلائل، أيضاً، تشير إلى شروع السودان في استيراد كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة) SALW (من الصين خلال الفترة نفسها، إذ تم اكتشاف صناديق أسلحة في القواعد السابقة لحكومة السودان في جنوب السودان العام 1997، منها أعداد ضخمة من أسلحة وذخيرة صينية حديثة نسبياً . كما تمّ الاستيلاء، مثلما يُزعم، على معدات ثقيلة، من ضمنها مدفعية ودبابات يرجح أنها صينية المنشأ، وألغام برية مضادة للأفراد وألغام برية مضادة للدبابات ومدافع مضادة للطائرات وعتاد.

وفي منطقة يي Yei بولاية الاستوائية الوسطى وحدها تم انتشال 8 مدافع هاوتزر مقطورة من عيار 122مم معطوبة و5 دبابات من طراز تي 59ومدفع عيار 37 مم مضاد للطائرات، وكل هذه الأسلحة صينية المنشأ . وتبين قاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة (UN COMTRADE) ومصادر قاعدة بيانات عامة أخرى، دلائل على تزايد مبيعات لسلاح من الصين ابتداءً من (2002) أنظر الشكل فزيادةً على تصدير الأسلحة إلى السودان، قام الصينيون بالمساعدة على تطوير صناعة الأسلحة للحكومة السودانية

ففي مطلع العام 1999 أشار زعيم الجبهة الإسلامية القومية حسن الترابي إلى أن السودان كان يبني مصانع باعتبار ذلك جزءاً من خطط تصنيع دبابات وصواريخ وطبقاً للجنرال محمد عثمان ياسين، فإن الخرطوم كانت حينها تقوم بصناعة الذخائر و الهاونات والدبابات ولم يجر التحقق من هذا التباهي .وأشار تقرير ل

HSBA : Humburg School of Business Administrationصدر مؤخراً إلى أن الباحثين المستقلين لم يحددوا بعد إيجابياً وجود أسلحة صغيرة سودانية الصنع في الميدان[1].

وعلى نحو ذلك، فإنه لا تعرف تحديداً طبيعة ولا حجم المساعدة التقنية الصينية في إنتاج الأسلحة المحلية، لكن الدلائل تفيد بأن الصينيين أشرفوا على عمليات تركيب الأسلحة وساعدوا في إنشاء مصانع الأسلحة بالقرب من الخرطوم، وتشمل هذه مركب التصنيع العسكري الكائن في طريق الخرطوم – مدني السريع، وهو يختص، بحسب تقارير، في الأسلحة الخفيفة والبنادق الرشاشة والذخائر .كما دشن الرئيس عمر البشير مركباً صناعياً آخر باسم جياد في أكتوبر/تشرين الأول العام 1999ويفيد تقرير كريستيان أيد Christian Aid بأن الأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات بي جي 9 – كانت من ضمن الأسلحة المصنوعة في الخرطوم تحت إشراف المهندسين الصينيين .« وفي7 يناير/كانون الثاني العام 2007 ، قامت حكومة السودان باستعراض معداتها الثقيلة المصنوعة في المجمع العسكري في الساحة الخضراء في عرض عسكري حضره الرئيس البشير والمسئولون الحكوميون.

وأبرز العرض الدبابات المصنوعة على طراز تي 55 - ، وهي البشير 1 والزبير 1 والدبابة دقنة 1 وأبو فاطمة - 1وكذلك مركبات المشاة المقاتلة المصفحة البرمائية بحجم 16طناً وناقلة مدفع مدرعة بحجم 10 أطنان، كما تم، بحسب تقارير، استعراض أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة مصنعة محلياً .[2]

شكل- 15- نسبة استيراد السودان للأسلحة

[1] "تقرير السودان : التقييم الأساسي للأمن الأنساني : الأسلحة و النفط و دارفور السلاح "، العدد 7 ، جويلية 2007 ، على الموقع : http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-07-Arms-arabic.pdf

[2] المرجع نفسه.

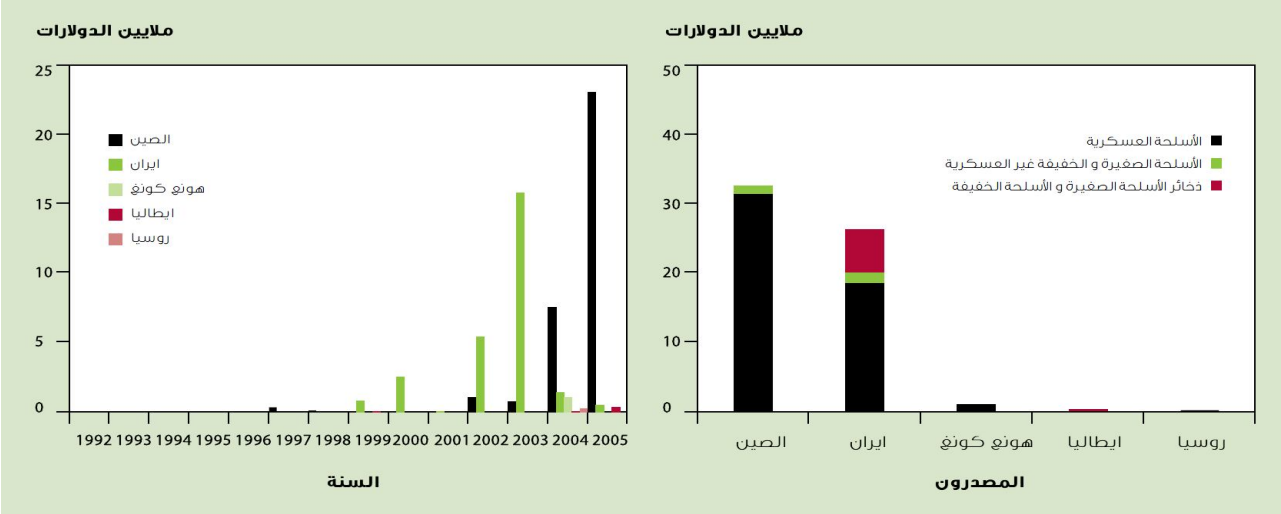

تبين قاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة إن قيمة الأسلحة العسكرية والأسلحة الصغيرة المنقولة من الصين إلى السودان تبلغ مليون دولار أمريكي العام 2000، ثم ارتفعت إلى 23 مليون دولار أمريكي العام 2005، وهو آخر عام تتوفر فيه قاعدة بيانات .خلال تلك الفترة، كانت الصين أكبر المصدرين، بحسب التقارير، لهذا النوع من الأسلحة للسودان، وهي بذلك تبرز إيران ثاني أكبر مصدر ب6.3 مليون للفترة نفسها..

في عام 2003، تم اتهام عدة شركات في هونغ كونغ بتهريب الأسلحة غير القانونية التي تشمل رشاشات الكلاشينكوف، والرشاشات، وعربات إطلاق الصواريخ الى السودان وأدت تجارة الأسلحة غير المشروعة إلى قيام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2004، يقضي بحظر جميع أشكال الاتجار بالأسلحة .

كما قامت الصين أيضاً بإرسال 4.000 جندي من جيش التحرير الشعبي إلى جنوب السودان لحراسة أحد خطوط أنابيب نقل النفط، وأعادت مؤخراً تأكيد عزمها على تقوية التعاون العسكري، وبرامج تبادل البعثات مع السودان.

فيما يخص العلاقات العسكرية الأمريكية السودانية فمنذ 1989 قامت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض حصار لعزل السودان إقليميا و دوليا و تبعا للقرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1556(2004) على الدول "بيع أو تزويد " دارفور بالأسلحة. الا مؤخرا أعلن الرئيس باراك أوباما على رفع الحظر على جنوب السودان [1]

المبحث الثالث : المصالح النفطية الصينية و الأمريكية من الأزمة السودانية

يعالج هذا المبحث المصالح النفطية الصينية و الأمريكية من الأزمة التي يعيشها السودان و ذلك من خلال دراسة كل من أزمة دارفور من خلال التطرق الى الأسباب المؤدية الى أزمة دارفور و قضية استقلال جنوب السودان و الرؤية الصينية و الأمريكية من ذلك .

المطلب الأول : المصالح النفطية الأمريكية و الصينية من **أزمة دارفور**

أصبح السودان اليوم محط أنظار الدول الكبرى نتيجة الثروة التي يملكها من الطاقة النفطية باعتبارها متغير هام لفهم وتفسير العلاقات فيها بين الدول ثم المصالح ثانيا، و هو غني بالنفط خاصة في غربه وجنوبه.[2]

هذا ما جعلها محل أطماع العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة كونها الأولى التي قامت بعمليات التنقيب على النفط لذلك تمتلك الخبرة في تحديد الأماكن التي يوجد بها النفط في ولايات السودان، كما تتدخل الإدارة الأمريكية في حل الأزمات الداخلية باعتبارها الأمر الناهي للدول ككل، كان أهم هذه الأزمات وأخطرها أزمة دارفور.

1- **أسباب أزمة دارفور:**

تعددت الأسباب المؤدية إلى الأزمة في إقليم دارفور، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي ثقافي، كما أن الجانب الاقتصادي مهم في فهم وتفسير الأزمة، نظرا لوجود موارد هامة في إقليم دارفور كالنفط واليورانيوم:

[1] Sud Soudan : les USA bénissent les vente d'armes sur le site web : http://geotribune.com/2387-sud-soudan-les-usa-benissent-les-ventes-darmes.html

[2]- الشريف يوسف ، **السودان وأهل السودان: أسرار السياسة وخفايا المجتمع**، (القاهرة: مكتبة الأسرة)، 2004، ص 33.

أولا/ الأسباب السياسية: منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي يتعلق بالمؤامرة التي تحاك ضد السودان من قبل قوى كبرى:

أ- الأسباب الداخلية السياسية:

أ.1- الصراع القبلي: بين القبائل العربية والإفريقية أو فيما بين كل واحدة منهما كالقتال بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا عام 1980، الزغاوة والقمر عام 1991 وكان أخطرها مع نهاية التسعينات بين المساليت والعرب.[1]

أ.2- الصراع بين المزارعين والرعاة: حيث يصر المزارعون على الانفراد التام بمكلية الأرض على حساب الرعاة وهم من العرب مما يؤدي إلى نشوب نزعات عادة ما يتم حلها من قبل رؤساء القبائل[2]. فضلا عن ميليشات الجنجويد وهم من العرب.

أ.3- الحروب الأهلية المجاورة: ولعل ما دعم النزاعات الداخلية هو الصراع الليبي التشادي حول إقليم أزو، والصراع الداخلي في تشاد الذي انطلق من دارفور، وهذا ما نتج عنه توفر للأسلحة وتدفقها في إقليم دارفور من كل جانب.

أ.4- السياسات الحكومية الخاطئة: التي أدت إلى تفاقم الوضع في الإقليم، إذ أن كثرة تعاقب الحكومات مع اختلافها من عسكرية إلى ديمقراطية إلى حكومة وطنية موحدة أثر كثيرا على أقاليم السودان، خاصة الخلاف الذي حدث بين البشير والترابي وقيام الأول بسجن الثاني، حينما أراد الترابي التفاوض مع جون قرنق، كما أن حركة العدل والمساواة بقيادة "إبراهيم خليل" تعد جناح من أجنحة المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي.

ب- الأسباب السياسية الدولية:

ب.1- مساعي تفكيك السودان وضرب وحدته بنزع ربع مساحته في الجنوب الذي رسمت معالمه اتفاقية نيفاشا، لأن هناك أطراف غربية لها مصلحة أكيدة في الترويج لشائعة التطهير العرقي والإبادة الجماعية[3]، ساعية بذلك لتكرير سيناريو التدخل في العراق.

ب.2- محاولة السيطرة على دارفور صاحبة الموقع الاستراتيجي والتي تعتبر بحق سودان مصغر.

---

[1]- السيد أحمد أبو الخير مصطفى ، مرجع سابق، ص 39.

[2]- Tubiana Jérôme, Le Darfour, un conflit pour la terre ? Politique Africaine, N°101, Paris : Karthala, Avril 2006, p 110.

[3]- Ibid, p 112.

ب.3- إنهاء مشروع الإنقاذ الإسلامي الذي يتعارض مع المصالح الغربية، ومؤسسات التنصير، وهذا ما أكده الرئيس "عمر البشير" في 2004 قائلا: "إن الاهتمام الدولي بقضية دارفور ليس هو هدف الحملة ضد بلاده ولكن الدافع هو استهداف دولة الإسلام في السودان".

ب.4- تمهيد الطريق أمام المتمرد الجنوبي "جون قرنق" لفرض سيطرته في الجنوب، ليضغط أكثر على الحكومة الوطنية[1]. إذ عين نائبا أول لرئيس الدولة في 2005 وتوفى في 30 جويلية من نفس العام.[2]

ب.5- إيجاد قواعد عسكرية وسياسية في منطقة إستراتيجية تنفتح على أربع جهات إفريقية.

ثانيا/ الأسباب الاجتماعية والثقافية:

ركزت وسائل الدعاية الغربية المغرضة على أن أزمة دارفور هي صراع بين العرب والأفارقة نتج عنه إبادة وتطهير عرقي[3]، وبناءا على ذلك صدرت قرارات مجلس الأمن ولجنة التحقيق الدولية، وحولت القضية إلى المحكمة الجنائية، وكانت أزمة النازحين بلغت حدها الأقصى، ودخلت المنظمات الإغاثة كفاعل جديد في الأزمة يصدر التقارير والاتهامات[4]. ومن بين هذه المنظمات نجد: "تحالف أنقذوا دارفور" (Save Darfur)، وهو تحالف مكون من 180 منظمة حقوقية يهودية، تم إنشاؤه عام 2004 يطالب بالأمن والاستقرار وإقامة يوم عالمي لمساندة دارفور[5]، كل هذه أسباب والعوامل ساعدت في تضخيم الوضع داخل الإقليم.

ثالثا/ الأسباب الاقتصادية:

تحمل أزمة دارفور بعدا اقتصاديا نتج عن الأبحاث الجيولوجية التي أجريت في جامعة برلين في التسعينات، والتي تمت في الجزء الشمالي الغربي من السودان، إذ أكدت على أنه يحمل في باطنه واحدة من أفضل المناطق البكر في العالم المحملة بالنفط مرتفع الجودة خاصة في ولايات دارفور وتشمل 52 ألف كلم²،

---

[1]- السيد أبو الخير مصطفى أحمد ، مرجع سابق، ص ص 68، 69.

[2]- Grozel Ivan, » L'état du monde : Annuaire Economique », Géopolitique Mondial 2007, Paris : La Découverte, 2006, pp150-160 , p 154.

[3]- Jérôme Tubiana, Op.Cit, pp 112-114.

[4]- رسلان هاني ، " مفاوضات أبوجا والانقسام في حركة تحرير السودان **"**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 163، جانفي 2006، ص ص 206- 210، ص209.

[5]- محمد عبده علي، **هل أشعلت المنظمات الحقوقية الغربية أزمة دارفور؟**، الموقع الالكتروني:
http//www.islamonline.net/sewelt/setillite?c=article.a.(03/11/2009), p 1

فالنفط الموجود في تلك الولايات هو مدخل إلى نفط القارة الإفريقية التي تحمل بين طبقات أرضها 11% من الاحتياطي العالمي زيادة على النفط، يوجد اليورانيوم والنحاس، مما يجعله محط الاهتمام في عصر العولمة، والعودة إلى الاستعمار القديم، لذلك تم تغذية الخلافات في الإقليم[1]. وقد يكون عامل النفط أحد عوامل الحفاظ على وحدة السودان في المرحلة الراهنة أو لعل هذا ما نصت عليه وثيقة تقاسم الثروة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان نيفاشا 7 جانفي 2004.

2- تدويل وتصعيد أزمة دارفور:

تعاظم التصعيد الدولي لأزمة دارفور بشكل مأساوي منذ 2003، وخصوصا من جانب العديد من القوى الأوروبية والأمريكية، بل كان حرص وإصرار أمريكي على التدخل في تلك الأزمة من خلال بعض السياسات، فقد أصدرت قرارات من مجلس الأمن كان آخرها قرار رقم 1706 القاضي بإرسال قوات دولية للإقليم[2]، وإعطاء السودان مهلة شهر واحد وفق القرار 1556 – على الطريقة العراقية- لاعتقال قادة قبائل عربية في دارفور، ومحاكمتهم بدعوى أنهم من الجنجويد الذين نفذوا أعمال عنف ضد القبائل الإفريقية الأخرى، كما أن التورط البريطاني أيضا في تلك الأزمة يوضح إلى أي مدى يصل إليه التصعيد الدولي، إذ طلب رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" من قواته المسلحة أن تضع الخطط لاحتمال التدخل العسكري في المنطقة، كما طلب الرئيس الفرنسي من قواته في تشاد التعبئة العامة، وهذا لخير دليل على أن التصعيد يسير بطرق سريعة، حتى الأمم المتحدة وظفت واستغلت لخدمة أغراض الدول الغربية.[3]

كما يلاحظ أن إسرائيل لم تكن بمنأى عن كل ما يجري في دارفور من تورط مباشر، إذ روجت هي الأخرى لإشاعة الإبادة الجماعية داعية لحملة دولية ضد الخرطوم، "وأن تبذل مساعيها لمساعدة الجهود الدولية المتعلقة بالمأساة في دارفور"، وهذا على حد قول وزير الخارجية الأسبق الإسرائيلي "سلفال شالوم".[4]

---

[1]- السيد أبو الخير مصطفى أحمد ، مرجع سابق، ص ص 69-70.

[2]- رسلان هاني ،" أزمة دارفور والقرار 1706: الأبعاد والتداعيات "، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 166، أكتوبر 2006، ص ص 180-185، ص182.

[3]- الشنقيطي إبراهيم ، **مشكلة دارفور دولة اعتياتها المحلية والإقليمية**، الموقع الاكتروني:

http//www.maqatel.com/darfur/sec05.do.htm.(13/12/2009), p 5.

[4]- عبد القوي صبري سامي ،" الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور" ، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 167، جانفي 2008، ص ص 200- 205 ، ص 201.

هذا وبالإضافة إلى الطريقة التي أدار بها متمردو دارفور مفاوضات أبوجا، نيفاشا، ماشاكوس تارة والانسحاب السريع تارة أخرى لخير دليل على استقراء المعارضة بالدعم الخارجي الذي أعطى الأزمة بعد دوليا[1]. مما فسح المجال أمام الولايات المتحدة لتدخلها في شؤون السودان وفق إستراتيجية مرسومة مسبقا.

3- الرؤية الأمريكية لأزمة دارفور.

فلقد ساهمت محددات عدة في دفع واشنطن إلى تغيير إستراتيجيتها التقليدية تجاه السودان أهمها:

3-أ- اللوبي الأمريكي المناهض لحكومة الإنقاذ:

الذي طالب الإدارة الأمريكية بإدانة الحكومة السودانية ومعاقبتها، وانضم إلى هذه الحملة زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي عام 2001 "ريتشارد أرمي" (R.Armi).

3-ب - نشر القوات الدولية في دارفور:

كانت مسألة نشر قوات دولية في إقليم دارفور مطروحة منذ بداية الأزمة وتأججها عام 2003، لكن الأسبقية أعطيت للتدخل الإفريقي من خلال قوات المراقبة التابعة للإتحاد الإفريقي، وذلك تطبيقا لمبدأ "حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية"، باعتبار أن تطبيق هذا المبدأ يجعل التدخل الإفريقي في النزاعات الداخلية للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي أكثر قبولا من التدخل الدولي.[2]

وارتبطت أفكار التدخل الخارجي في أزمة دارفور منذ البداية بالأوضاع الإنسانية الأمنية في الإقليم، على حد وصف الأمم المتحدة بأنها أسوء أزمة إنسانية في العالم، إذ وجهت في هذا الإطار اتهامات لحكومة الخرطوم وميليشات الجنجويد بوجود إبادة جماعية، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول"، وكانت تلك الجرائم حجة في ازدياد المطالب الأمريكية بالتدخل الدولي في منتصف عام 2004.[3]

وقد ساهمت هذه الضغوط إقناع حكومة الخرطوم بزيادة قوات المراقبة والحماية الإفريقية في دارفور، وهي العملية التي شاركت فيها أطراف دولية مثل حلف شمال الأطلسي "الناتو" (NATO) من خلال توفير الدعم اللوجيستي للقوة الإفريقية، بالإضافة إلى مساهمة الولايات المتحدة في بناء الثكنات العسكرية الخاصة بإقامة القوة الإفريقية في الإقليم.

---

[1]- رسلان هاني ، "أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل" ، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد158، أكتوبر 2004، ص ص199-209 ، ص 199 .

- الطويل أماني ،" الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية " ، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 163، [2]جانفي 2006،ص ص212 -220ص 212.

[3]- أحمد إبراهيم محمود، "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور" ، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 166، أكتوبر 2006، ص ص 188-205 ص188.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور لم تستطع تنفيذ المهام الموكلة لها لأسباب تتعلق بنقص الخبرة وسوء التسيير، ضف أن الميزانية المخصصة لهذه البعثة كانت تتأخر في الوصول، لأن الاتحاد كان يعتمد على مساهمات من الدول المانحة على رأسها الولايات المتحدة التي تمسكت بخيار التدخل العسكري في دارفور.

ج- رغبة واشنطن في استغلال الثروات الطبيعية لدارفور على رأسها النفط، ومن ثم إعادة ترتيب الأوضاع الإستراتيجية في القرن الإفريقي. وفي سبيل تحقيق ذلك مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا على العديد من الدول الإفريقية بداية من عام 2006 للموافقة على استبدال القوات الإفريقية بقوات دولية في دارفور [1].

إذ بدأت بالفعل عقب ذلك إلى الشروع في التحضير لإرسال قوات حفظ سلام دولية في دارفور وفق القرار الذي صدره مجلس الأمن 1979 في 16 ماي 2006، والذي أمهل الحكومة السودانية أسبوعا واحدا لكي تسمح بدخول القوات الدولية، وفور صدور القرار طلبت الإدارة الأمريكية رسميا من حلف شمال الأطلسي لتقديم الدعم اللوجيستي لقوة حفظ السلام الدولية في دارفور.

وكانت هذه الجهود مصحوبة بمحاولة من الإدارة الأمريكية بإقناع الحكومة السودانية قبول نشر قوات دولية في دارفور، وذلك يتجلى في الرسالة التي بعثها الرئيس الأمريكي "جورج بوش" إلى نظيره السوداني "عمر البشير" سلمتها مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية "جنداي فريزر" (J.Frizer) في 29 أوت 2006 تحث السودان على الموافقة بتلك الخطوة الأمريكية، إلا أن الحكومة السودانية ظلت رافضة، إلا أنه صدر القرار 1706 في 30 أوت 2006 بنشر القوات الدولية في دارفور، على الرغم من رفض كل من الصين وروسيا في مجلس الأمن، الأمر الذي يفسر الأهمية الإستراتيجية لدارفور بالنسبة للصين لحماية استثماراتها النفطية في الإقليم.

ومن أبرز ما اشتمل عليه القرار إعطاء البعثة الدولية الحق في استعمال جميع الوسائل اللازمة لتحقيق الأمن في الإقليم استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

4- الرؤية الصينية للأزمة :

انتقل ملف دارفور إلى مجلس الأمن في يوليو عام 2004 بدفع من الولايات المتحدة. ومنذ تلك الفترة وحتى أكتوبر 2007 قام مجلس الأمن بمناقشة 14 قراراً جوهرياً بشأن أزمة دارفور، استخدمت الصين نفوذها

[1] Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreing Policy, World Politics, Vol 51, N°01, October 1998, pp 145-157 , p147.

[2]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص 190، 191.

لإضعاف تسعة منها، وهو ما ساعد على التخفيف من لغة التخاطب شديدة اللهجة، ومن حدة التهديدات الأمريكية، خاصة ما تضمن منها فرض عقوبات اقتصادية على الخرطوم. وقد تم تقديم أول مشروع قرار إلى مجلس الأمن بشأن دارفور، عقب صدور قرار الكونجرس الأمريكي في 23 يوليو 2004 باعتبار ما يجري في دارفور إبادة جماعية. وقد تضمن مشروع القرار التهديد بفرض عقوبات على الحكومة السودانية إذا لم تنزع سلاح الجنجويد، وتؤمن وصول المساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور، إلا أن الصين اعترضت على مشروع القرار وهددت باستخدام حق الفيتو ضده، وهو ما دعا الولايات المتحدة إلى تعديل مشروع القرار والتخفيف من لهجته، حيث استبدلت كلمة "عقوبات" بكلمة "إجراءات" كي تضمن أكبر قدر من التأييد له. وقد تبنى مجلس الأمن هذا المشروع وأصدر به القرار رقم 1556 قي 30 يوليو 2004، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بأغلبية 13 صوتاً في حين امتنعت الصين عن التصويت وشاركتها في ذلك باكستان، حيث شعرت بكين بأن النسخة المعدلة من القرار ستصبح صعبة للغاية على حلفائها بالخرطوم، وفي نفس الوقت لم ترغب في الدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن، ومن ثم آثرت التزام الحياد من خلال الامتناع عن التصويت.

وفي نفس العام ومع تصاعد حدة الأزمة، أصدر مجلس الأمن القرار 1564 في 18 سبتمبر 2004، بموجب الفصل السابع أيضاً، وكان من أبرز بنوده التي أتسمت بالتهديد المادة 14، والتي هددت باتخاذ إجراءات عقابية ضد السودان تمتد لتؤثر على القطاع النفطي فيه. وقد اعتمد المجلس قراره بأغلبية 11 صوتاً.[1]

وكانت الصين حتى الساعات الأخيرة التي سبقت التصويت تهدد باستخدام حق" الفيتو"، ودفع هذا الموقف الولايات المتحدة إلى تعديل نص القرار، فقامت واشنطن بتقديم ثلاثة نصوص معدلة لنص القرار للتخفيف من لهجته، وقبل انعقاد جلسة التصويت قامت الصين بالضغط على الولايات المتحدة باتجاه إجراء تعديلات إضافية على نص القرار، إلا أن الولايات المتحدة تمسكت بالنسخة الرابعة المعدلة، وقامت بدورها بالضغط على الصين لمنعها من استخدام حق الفيتو ضد القرار، وفي اللحظات الأخيرة التي سبقت التصويت رضخت الصين لتلك الضغوط، وقررت الامتناع عن التصويت، وهو سلوك تصويتي يعبر عن نوع من المراوغة السياسية في التعامل مع المواقف الصعبة، ورغم ذلك فقد اعتبرت الخرطوم أن الدور الصيني في تعديل القرار ساعد على إجازته بصورة " أقل سوءاً".

[1] مقابلة مع السيد علمي أنيس ، مدير مكتب مصر، السودان ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر ،المديرية العامة المكلفة بالبلدان العربية ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجزائر ، 5جوان .2012.

وبناءً على القرار السابق الذكر، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى رئيس مجلس الأمن عن نتائج أعمال لجنة التحقيق الدولية والمهام الموكلة إليها في دارفور، وما قدمته اللجنة من توصيات واقتراحات. وبعد مرور شهرين على تقديم هذا التقرير أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1593 في 31 مارس 2005، بموجب الفصل السابع، والذي قرر" إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وليس مجرد أسماء المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية". وقد استمرت الصين على ما دأبت عليه خلال تلك الفترة، فلم تستخدم حق الفيتو لإجهاض صدور القرار، وفضلت الامتناع عن التصويت، لاسيما بعدما استشعرت حالة التوافق بين واشنطن والدول الأوروبية الكبرى، بعدة فترة من التوتر، خاصة فرنسا، ومن ثم لم ترد بكين استخدام حق الفيتو ضد القرار.

وبداية من عام 2006 ، بدأت الولايات المتحدة في التخطيط لاستصدار قرار من مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى إرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور، فقامت بالضغط على مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لاتخاذ قرار أعلن فيه موافقته من حيث المبدأ على نقل مهام قوات الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة. وبناءً عليه اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً في 24 مارس 2006 "يدعو الأمين العام لأمم المتحدة للقيام بالإجراءات اللازمة، والتي من شأنها أن تعجل بإرسال قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في إقليم دارفور". وقد حظي هذا القرار بموافقة جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بما فيهم الصين، والتي ربما وجدت أنه في حالة الامتناع عن التصويت سيكون موقفها منفردا وستبدو منعزلة داخل مجلس الأمن، وبالتالي ستتحمل وحدها عناء مواجهة الدول الغربية وضغوطها، حيث إن القرارات السابقة كانت غالباً ما يشاركها فيها دولة أو أكثر في الامتناع عن التصويت. إضافة إلى ذلك فإن هذا القرار لم يصدر طبقاً للفصل السابع والذي صدرت في إطاره معظم القرارات السابقة، وهو ما يعني أن هذا القرار جاء خالياً من التلويح بسلاح العقوبات، ومن ثم لم يمثل تهديداً مباشراً على مصالحها في السودان ، وفي سياق هذا القرار قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن في 20 أغسطس 2006، يقضي بإرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور، لتحل محل قوات الاتحاد الأفريقي.[1]

وقامت الصين من جهتها ببذل جهودها للتخفيف من لهجة مشروع القرار، والحيلولة دون صدوره بموجب الفصل السابع، ودعت إلى ضرورة التريث من أجل الحصول على موافقة الحكومة السودانية فيما يخص نشر تلك القوات، لأن اعتماد القرار دون موافقة الخرطوم لن يساهم في حل الأزمة. وكان للموقف الذي أبدته الصين أحد الأسباب التي جعلت مجلس الأمن يتجه إلى عقد جلسة مشاورات مغلقة بدلاً من الاجتماع

[1] رأفت جلال و أخرون ،**" السودان على مفترق الطرق بعد الحرب ..قبل السلام "**، ط1،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، 2006، ص ص159-163.

الرسمي الذي كان مقرراً في بادئ الأمر. وخلال هذا الاجتماع مارس الوفد الأمريكي ضغوطاً شديدة على الصين، وأدت تلك الضغوط إلى تعديل الموقف الصيني والتخفيف من حدة مناهضته لمشروع القرار، حيث انتهى الأمر بإصدار مجلس الأمن للقرار 1706 في 31 أغسطس 2006، بموجب الفصل السابع، فقامت الصين بالامتناع عن التصويت، مشاركة بذلك روسيا وقطر. وحقيقة فإن امتناع الصين عن التصويت لم يعن رفضها مبدأ انتشار القوات الدولية، خاصة وأنها صوتت بالموافقة على القرار السابق مباشرة، والخاص بالتعجيل بإرسال قوات دولية إلى دارفور، وأن سبب امتناعها عن التصويت، أنها كانت ترغب في أن ينص القرار على شرط موافقة الحكومة السودانية، إضافة إلى أن الصين كانت ترى أن توقيت صدور القرار لم يكن مناسباً، خاصة وأنه جاء عقب توقيع اتفاق أبوجا للسلام في دارفور، وأن الإقرار باتخاذ إجراءات عقابية ضد الخرطوم لإجبارها على القبول بنشر قوات دولية قد يؤدي إلى انهيار هذا الاتفاق.[1]

المطلب الثاني : المصالح النفطية الأمريكية و الصينية من انفصال جنوب السودان

أولا :بداية مشكلة جنوب السودان

تعاملت حكومة الاحتلال مع الجنوب بشكل منفصل عن الشمال، وذلك تمهيداً لتنفيذ واحد من ثلاثة خيارات بحثتها السلطات الإنجليزية :

1. فصل الجنوب عن الشمال وضمه لأوغندا.
2. إنشاء إدارة فيدرالية للجنوب وضمه للشمال.
3. ضم الجنوب للشمال كإقليم عادي كغيره من أجزاء الشمال الأخرى.

تمهيداً لهذه الخيارات ولإبقاء الباب مفتوحا لخيار فصل الجنوب تبنت الحكومة الاستعمارية الممارسات الآتية:

- استثناء الجنوب من المجلس التشريعي(البرلمان) ومنعه من مناقشة أي أمر متعلق الجنوب.
- استعمال اللغة الإنجليزية واللغات المحلية في التعليم دوناً عن العربية.
- بعث الطلاب الجنوبيين لأوغندا بدلا من كلية غردون.

---

[1] جاكو محمد شريف ،" **العلاقات السياسية و الاجتماعية بين جمهورية تشاد و جمهورية السودان في الفترة ما بين 1960-1970 "**،ط1، دون ذكر بلد النشر ، مكتبة مدبولي ، 1997، ص 138.

- تغييب الدعوة الإسلامية مع تشجيع التبشير المسيحي.[1]
- **قانون المناطق المقفولة:** والذي حددت بمقتضاه مناطق في السودان يحرم على الأجانب والسودانيين دخولها أو الإقامة فيها دون تصريح رسمي. وشمل القانون 7 مناطق متفرقة من السودان : دارفور وبحر الغزال ومنقلا والسوباط ومركز بيبور ـ وهي مناطق تقع في جنوب السودان بالإضافة إلى مناطق في كردفان وجبال النوبة وشمال السودان ومن مظاهر ذلك القانون حرمان السوداني الشمالي من إنشاء المدارس في الجنوب إذا سمح له بالإقامة فيها. وإذا تزوج بامرأة جنوبية فلا يستطيع أخذ أطفاله عند عودته إلى شمال السودان.

ثانيا : مؤتمر جوبا1947

دعا السكرتير الإداري جيمس روبرتسون إلى عقد مؤتمر في جوبا بهدف بحث تمثيل الجنوب في المجلس التشريعي أو إنشاء مجلس تشريعي منفصل للجنوب. دعي للمؤتمر رؤساء القبائل الجنوبية والموظفين الجنوبيين المتعلمين، وعقد المؤتمر في جوبا في يونيو 1947. أوصى المؤتمر بتمثيل الجنوب في المجلس التشريعي ممهدا لوحدة السودان فيما بعد.

بحلول عام 1950م، سمح للإداريين الشماليين ولأول مرة بدخول الجنوب وتم إدخال تعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب ورفع الحظر عن الدعوة الإسلامية

ثالثا : الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان

في عام 1955 م، ظهرت بدايات الحرب الأهلية الأولى في السودان بعصيان كتيبة جنوبية تابعة لقوة دفاع السودان في توريت في جنوب السودان لأوامر قادتها بالانتقال إلى شمال السودان، فسادت الفوضى في الجنوب وانفلت الأمن وتعرض كثير من الشماليين بالجنوب للقتل والأذى على أسس عرقية. واستمر الصراع لتسعة عشر عاماً ليعيق تطور السودان عموماً والجنوب خصوصاً حيث توقفت مشاريع التنمية القائمة أصلاً.

تمثلت أولى خطوات حكومة النميري لتسوية مشكلة جنوب السودان في إعلان التاسع من يونيو / حزيران 1969 م، الذي انطلق من الاعتراف بالتباين والفوارق بين شمال السودان وجنوبه، وحق الجنوبيين في أن يطوروا ثقافتهم وتقاليدهم في نطاق سودان "اشتراكي" موحد مما يشكل نقطة تحول كبرى في سياسات الشمال تجاه جنوب السودان حيث أن ذلك يعني التخلي عن أهم توجه الأحزاب الشمالية في تسوية إشكالية الجنوب عن طريق نشر الثقافة العربية والدين الإسلامي في الأقاليم الجنوبية، لكن ذلك لم يشفع للنظام انتمائه الواضح لليسار في نظر المتمردين الجنوبيين الذين استغلوا هذا التوجه السياسي الجديد للشمال، فأعلنوا أنهم

[1] مقابلة مع السيد يرقي محمد ، المدير المكلف بشؤون بلدان المشرق العربي و جامعة الدول العربية ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجزائر ، 20جوان 2012.

يحاربون الشيوعية والتدخل السوفيتي في الجنوب. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86_-_cite_note-61 بدأت حكومة نميري أولا بالاهتمام بالمسيحية، وجعلت العطلة الأسبوعية في الجنوب يوم الأحد بدلاً عن يوم الجمعة، وسعت إلى تحسين علاقتها مع الكنيسة وبالتالي تحسين علاقات السودان بالغرب ومع البلدان الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا التي كانت تحتضن قادة التمرد الجنوبيين.[1]

رابعا: إتفاقية أديس أبابا

وفي ظل هذه التحولات السياسية تم التوقيع على اتفاقية أديس أبابا في 3 مارس 1972 م، بين حكومة السودان والمتمردين الجنوبيين تحت وساطة إثيوبية ومجلس الكنائس العالمي ومجلس عموم أفريقيا الكنسي وتمخضت الاتفاقية عن وقف لإطلاق النار وإقرار لحكم ذاتي إقليمي تضمن إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي عال، ومؤسسات حكم إقليمي في جنوب السودان واستيعاب ستة آلاف فرد من قوات حركة الأنيانيا في القوات المسلحة السودانية. كما اعترفت الاتفاقية باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد واللغة الإنجليزية كلغة عمل رئيسية في جنوب السودان وكفلت حرية العقيدة وحرية إقامة المؤسسات الدينية في حدود المصلحة المشتركة وفي إطار القوانين المحلية. وجدت الاتفاقية معارضة من قبل بعض القوى السياسية أبرزها الإتحاد العام لجبال النوبة الذي وصفها وعلى لسان زعيمه الأب فيليب عباس غبوش بأنها تمثل خيانة لقضية السودانيين الأفارقة. كما انتقدها دعاة الانفصال من الجنوبيين لأنها لا تلبي مطامحهم وانتقدها أيضا القوميون العرب من السودانيين.[2]

وأشار نقادها إلى وجود ثغرات بها مثل حق الفيتو الذي يتمتع به رئيس الجمهورية ضد أي مشروع قرار صادر عن حكومة جنوب السودان يرى بأنه يتعارض مع نصوص الدستور الوطني. وواقع الحال أن الغرض من وضع هذا النص هو لكي يكون صمام أمان لوحدة البلاد. ما أن تم وضع الاتفاقية موضع التنفيذ حتى دب الخلاف والصراع في جنوب السودان وأخذت الجمعية التشريعية الإقليمية صورة البرلمان الوطني نفسها من مشاهد لمنافسات حادة ذات أبعاد شخصية وخلافات عميقة ذات نعرة قبلية إلى جانب العجز في الكوادر الإدارية والنقص في الموارد البشرية والمادية وسوء الإدارة وانعدام الرقابة مما أدى إلى فشل كافة المشاريع التنموية في جنوب السودان وبحلول السبعينيات في القرن الماضي ساءت العلاقة بين أبيل الير رئيس

---

[1] العباسي سرحان غلام حسين العباسي ، **التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009دراسة تاريخية وثائقية** ، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، 2011،ص157.

[2] المرجع نفسه ، ص.287

المجلس التنفيذي الذي عينه الرئيس نميري دون توصية من المجلس التشريعي الإقليمي وزعيم المتمردين السابق جوزيف لاقو. أدت اتفاقية أديس أبابا إلى فتح الباب على مصراعيه أمام البعثات التبشيرية المسيحية الغربية ومنظمات الدعوة الإسلامية من الدول العربية والإسلامية في تنافس حاد إلى جانب تفشي الانقسامات القبلية بين السياسيين الجنوبيين وبإعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ازداد التذمر وسط الجنوبيين بما في ذلك الكنيسة التي جاهرت بمعارضتها، ولم تفلح محاولات الحكومة لتهدئتهم من خلال تنظيم جولات للحوار معهم سعياً إلى إقناعهم بأن الشريعة الإسلامية لا تمس حقوقهم.

خامسا: الحرب الأهلية الثانية:

بحلول عام 1983 م، بلغ الاحتقان ذروته وتفجر الوضع في الجنوب عندما رفضت فرقة عسكرية في مدينة واو عاصمة إقليم بحر الغزال بالجنوب الأوامر الصادرة إليها بالانتقال إلى الشمال واغتالت الضباط الشماليين وفرت بعتادها إلى الغابة مطلقة على نفسها اسم حركة "انيانيا ـ 2 "، وهكذا بدأ التمرد الثاني. وأرسلت الحكومة ضابطاً جنوبياً برتبة عقيد هو جون قرنق دي مابيور لتثنية الفرقة المتمردة عن تمردها وحثها على إلقاء السلاح، إلا أن العقيد جون قرنق انضم إلي المتمردين في الغابة بدلاً عن تهدئتهم وإقناعهم بالعدول عن التمرد، منشئاً الجيش الشعبي لتحرير السودان وجناحها المدني الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبدأ العد التنازلي لحكم جعفر نميري، والسودان بدون دستور دائم أو نظام للحكم متفق عليه مع حرب مستعرة في جنوبه وحالة من الارتباك السياسي والضبابية لم يعهدها من قبل.[1]

[1] المرجع نفسه، ص360.

سادسا : اتفاقية نيفاشا

تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بين حكومة السودان ممثلة بنائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان الدكتور جون قرنق دي مبيور، والتي وضعت حداً للحرب الأهلية الثانية في جنوب السودان ومنحت إقليم جنوب السودان حكماً ذاتياً ومشاركة في الحكم المركزي ونصت على تنظيم استفتاء حول الوحدة أو الاستقلال في العام 2011. كما تم التوقيع على الدستور الانتقالي الجديد في عام 2005.

سابعا: انفصال الجنوب

اجري استفتاء عام بتاريخَ 9 يناير / كانون الثاني 2011 أدلى فيها سكان جنوب السودان بأصواتهم، واقترعوا بنسبة كبيرة لصالح الانفصال،وفي صباح يوم السبت التاسع من شهر يوليو / تموز عام 2011 أنزل علم جمهورية السودان من مدينة جوبا، عاصمة الجنوب ورفع علم الحركة الشعبية لتحرير السودان - الذي اختير ليكون علم الدولة الجديدة- إيذاناً بمولد دولة جنوب السودان، وبذلك يكون قد تم انجاز آخر خطوة من خطوات تنفيذ بنود اتفاقية السلام الشامل المبرمة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وكان السودان أول من أعترف بالدولة الجديدة.[1]

ثامنا: الرؤية الأمريكية لأزمة انفصال جنوب السودان:

أ - الدور الأمريكي الضاغط على السودان إقليميا ودوليا:

على المستوى الإقليمي والدولي، فإن واشنطن لا توفر فرصة أو مناسبة إلا وتندد بنظام الخرطوم وسياسته، وتعمل على التضييق عليه محاصرته وعزله سياسيا إقليميا ودوليا، وقد استعملت أداتها الدبلوماسية بإصدار إدانات دولية متكررة للحكومة السودانية بأنها حكومة غير منتخبة أي جاءت بانقلاب عسكري، وهو ما يتناقض مع أسس النظام الديمقراطي الذي تروج له الإدارة الأمريكية، وتتجلى هذه الإدانات في:

1-أ- الإرهاب الدولي:

[1] Boniface Pascal , « **L'année stratégique 2012: Analyse des enjeux internationaux »** , (Paris : Arman Colin), 2011, p328.

اتهمت الإدارة الأمريكية السودان بتمويل الإرهاب تحميله مسؤولية عملية تفجير مبنى التجارة الدولية في نيويورك عام 1993[1]. وهو ما يعني ضم السودان إلى قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، كاتهامه بإيواء فصائل فلسطينية مسلحة وإرسال أسلحة للصومال، وإقامة معسكرات لتدريب مقاتلين من جنسيات مختلفة[2]. وهذا ما نفاه الرئيس السوداني في قوله: "أن السودان ليس لديها الوسائل لتدريب أيا كان، أو إيواء جماعات متطرفة[3]، ويتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية تبالغ في تجريم السودان وربطه بالتفجيرات الإرهابية، فالواقع السوداني الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي لا يسمح له بأن يجازف بمثل هذه الأفعال، ويمكن أن نفسر هذه الإدانة بسياسة الهجوم بدلا من الدفاع حتى تشكك النظام السوداني في تصرفاته من خلال تعبئة الرأي العام العالمي عامة والغربي خاصة بأنها دولة مارقة تحمي وتشجع الإرهاب، وبالتالي تضمن الولايات المتحدة في أن يسعى السودان لكسب ودها والتقرب منها حتى وإن كلفه ذلك التفريط في منابع النفط بشكل جزئي أو كلي، وفق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

وجذور الاهتمام الأمريكي بنقل قضية السودان إلى مجلس الأمن لعام 1992 عندما أعدمت الحكومة السودانية أحد موظفي المعونة الأمريكية بتهمة معاونته لحركة "قرنق"، ضف إلى التقارير المتنامية من دول الجوار بمحاولات الخرطوم زعزعة الاستقرار فيها وتأتي على رأس هذه الدول إثيوبيا.[4]

وحتى هذه التقارير تبقى في نظرنا تحت الرعاية الحريصة للولايات المتحدة الأمريكية دائما للضغط ومحاصرة النظام السوداني لأنه ليس لدولة كإثيوبيا أن ترفع تقارير من هذا الشكل وفي هذا التوقيت بالذات.

2-أ- عدم احترام حقوق الإنسان:

تتهم واشنطن الحكومة بانتهاك حقوق المواطنين السودانيين من سكان الجنوب، ومن مسيحي النوبة الذين يقطنون شمالي البلاد، بما في ذلك عدم احترام العقيدة الدينية والتوزيع الغير عادل للمعونات (الغذاء والدواء)[5] ، وبقي هذا الاهتمام متواصلا إلى يومنا هذا أين أكد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في خطاب له

[1]- Hunder Jan, The terrorist list, Middle east international, N° 561, 24 October 1997, pp10-15, p 13.

[2]- Jan Hunder, Listing Sudan, Middle east international, N° 456, 6 August 1993, pp10-20, p 14.

[3]- يوسف الشريف، **"السودان وأهل السودان"**، (القاهرة: دار الشرق) ، 2003، ص 434.

[4]- Gill Lusk, Respite for the government, Middle east international, 18 May 1996, pp12-18, p 14.

[5]- نجلاء محمد مرعي يونس، مرجع سابق، ص 157.

أمام الكونغرس 27 أكتوبر 2009 بأن السودان تنتهك حقوق الإنسان وحقوق الأقليات مما نتج عنها إبادة في دارفور.[1] للتذكير أن هذا المبرر هو ذريعة في حد ذاته وإلا لما لا تتحدث نفس الإدارة عن جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والعراق.

3-أ- اتهام السودان بمصادقة النظم المعادية للولايات المتحدة: أيالتي لا تتوافق في سياستها مع توجهات السياسة الأمريكية كالعراق في حرب الخليج الثانية 1991، وإيران، وتشجيع المعارضة الأصولية في الصومال.[2]

4-أ- اتهام السودان بالتحرش بالأنظمة الموالية لأمريكا:

كاتهامه بتحريض عناصر المعارضة المسلحة ضد النظام المصري، ومحاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس المصري "حسني مبارك" في 1995، وإتهامها كذلك بدعم حركة المعارضة الإسلامية "حركة الجهاد الإسلامي الإريترية" للإطاحة بالنظام أسياس أفورقي ذو النهج غير الإسلامي.

5-أ- العقوبات الاقتصادية :

تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر إقداما على استخدام نظام العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات سياستها الخارجية[3]، ويمكن حصر مجالات فرض هذه العقوبات في:

1- تقليص الصادرات من الولايات المتحدة.
2- حظر الواردات إلى الولايات المتحدة.
3- حظر المعاملات المالية الخارجية.[4]

ووفقا لهذا قامت السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1989 لعزل السودان إقليميا ودوليا، مما أدى إلى عدة مشاكل اقتصادية، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل أصبح السودان مهددا بالتقسيم نتيجة للحرب في دارفور، وقد اشترطت عودة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعمل من أجل إقرار السلام في دارفور، وعلى هذا الأساس قامت واشنطن بالضغط على الأمم المتحدة لإصدار القرار 1070 في أوت 1997 ذو البعد الاقتصادي في نظام العقوبات- بعد فشل كل من قرار 1044 و 1054 لمجلس الأمن- يقضي بفرض حصار

[1]- بهاء الدين عيسى، مرجع سابق، ص 1.

[2]- البغدادي عبد السلام ،" **السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (1989- 1995) "**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ، العدد 206، أفريل 1996، ص ص 45، 46، ص45.

[3]- عبد الناصر ناصر، " العقوبات الاقتصادية أداة للسياسة الخارجية" ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 102، 2001، ص ص 136.-138 .

[4]- الشيخ فتح الرحمن عبد الله ،" مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي " ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية)، 1998، ص ص 57، 58.

جوي على السودان، ويلزم الدول الأعضاء برفض السماح للطائرات بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو التحليق فوقها.[1]

وعندما عرضت المسألة على مجلس الأمن انقسم بين معارضين ومؤيدين لقرار الحصار، ومن أهم المعارضين نجد روسيا التي امتنعت عن التصويت في كل القرارات لأنها تعرقل مشروعاتها التنموية مع السودان، ومشروعات البنية التحتية كتنفيذ خط أنابيب البترول.[2]

تاسعا : الرؤية الصينية

وتنظر الصين إلى السودان باعتباره صديقا قديما، بحسب ما ذكر الرئيس الصيني هو جين تاو في آخر لقاء جمعه بنظيره السوداني عمر البشير، مشددا على أن "بكين ستتبع دائما سياسة ودية تجاه السودان. وأيا كان التغيير في الوضع الدولي أو الداخلي بالسودان، فإن هذه السياسة لن تتغير". وإزاء التحديات التي تواجه علاقات الصين مع السودان بعد انفصال الجنوب عنه، تباينت آراء الخبراء الصينيين بشأن السياسة الصينية حيال السودان شمالا وجنوبا بعد التاسع من يوليو الجاري. وقال ليو سي مين، احد الباحثين في دائرة الدراسات الإستراتيجية الاقتصادية في معهد العلاقات الدولية ببكين، أن المصالح الصينية قد تتأثر بعد استقلال جنوب السودان خاصة في مجال النفط..

وأضاف أن حق السيطرة على ثروات النفط لا يزال محور الخلاف بين الشمال والجنوب، ومع أن 80 في المائة من إنتاج النفط السوداني يأتي من جنوب السودان إلا أن جميع منشآت ومرافق تصدير النفط تقع بالشمال. ورغم أن الشمال ينوى إقامة أنابيب لنقل النفط عن طريق آخر لا يمر بالشمال لكنه من الصعب تحقيق هذا الهدف خلال فترة وجيزة، ومن ثم فان التعاون في إنتاج وتصدير النفط سيبقى لفترة ما قائما بين شمال السودان وجنوبه.

وتابع قائلا إن شركات البترول الصينية ستواجه تحديات كبيرة بعد استقلال الجنوب، مشيرا إلى أن الشركات الصينية في السودان تملك حوالي 40 في المائة من منشآت النفط في السودان وذلك بعد أكثر من 15 عاما من التعاون مع السودان.ولفت إلى أن شركات النفط الصينية ستضطر لإعادة توقيع اتفاقيات نفطية مع حكومتي الشمال والجنوب بعد استقلال الأخيرة، ومن ثم فإن المصالح التجارية ستقسم إلى أجزاء .

ذكرت الخبيرة الصينية خه ون بين، مديرة دائرة دراسات شؤون غرب آسيا وشمال إفريقيا بأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، أن الإستراتيجية الصينية مع السودان ستتغير بعد استقلال الجنوب وستتطور إلى علاقات نشطة مع الجنوب بأسرع وتيرة ممكنة مع الحفاظ على العلاقات التقليدية التاريخية العميقة مع الشمال.

[1]- Kagan Jules, Un air embargo, Middle east international, N° 530, September 1996, p p 15, 16.

[2]- Kagan Jules, Sudan sanction debate, Middle east international, N° 531, August 1996, pp 11-20, p 11.

وأشارت المديرة الصينية إلى أن الجانب الصيني بعث برسالتين خلال هذه الزيارة، أو لأن الصين مهتمة وتعمل على تطبيق اتفاق السلام بين الشمال والجنوب، ثانيا أن الصين، حكومة وشركات، واثقة باستقرار السودان عموما وتتعهد بتعزيز التمويل في الشمال والجنوب على حد سواء.[1]

وأكدت أن الرسالتين تدلان على أن الصين ستدعم السودان كله، مشيرة إلى أن بعض الشركات والمؤسسات قد بدأت تطوير مشاريع في جنوب السودان، ولا يوجد اي قلق للانسحاب من جنوب السودان بعد استقلاله بل على العكس تشكل البني التحتية فى الجنوب إضافة إلى قطاعات التربية والتعليم والصحة مجالا رحبا للتعاون، ولذلك هناك فرص كبيرة للارتقاء بالتعاون بين الحكومتين الصينية والسودانية الجنوبية إلى آفاق جديدة.

وقالت المديرة أن زعيمي الشمال والجنوب أعربا عن نيتهما مواصلة تعزيز العلاقات مع الصين واستبعدا معارضتهما لتعاون الصين مع الطرف الآخر، لافتة إلى أن الرئيس البشير أعرب عن ترحيبه بتطوير العلاقات بين الصين وجنوب السودان ورأى أن ذلك لن يؤثر على العلاقات القوية مع الشمال.

وقال لي كاي شنغ، الأستاذ المساعد بجامعة شيانغ تان في وسط الصين والخبير في القضايا الدولية، أن الصين فشلت فشلا ذريعا حيال القضية السودانية، مشيرا إلى الصين تؤيد الحكومة السودانية في كل المجالات وتعارض في الواقع استقلال الجنوب.

وأضاف أن الجنوب يدرك أن الصين أيدت الشمال سياسيا وعسكريا خلال النزاعات بين الجنوب والشمال، ومن ثم فإنه ربما لا ينظر إلى الصين كشريك لدفع التنمية الاقتصادية، رغم انه أعرب عن ترحيبه بالتمويل الصيني، وقد يفضل الجنوب الشراكة مع المجتمع الغربي والولايات المتحدة[2].

هناك من يقول أن الأزمات المتعددة و الطويلة المدى التي عاشها السودان و الذي أسفر على انفصال شماله عن جنوبه في جويلية 2011 كان سببها هو عامل النفط خاصة تأييد الولايات المتحدة لكل من قضية دارفور و انفصال جنوب السودان كانت إستراتيجية لتهديد المصالح النفطية الصينية بحيث تعتبر من أكبر المستثمرين في قطاع النفط السوداني و حيازتها على معظم المشاريع ذات الطبيعة الاقتصادية في السودان و التي تحقق لها أرباح معتبرة .

استنتاج :

أبرز تحديات السياسة الصينية حيال السودان بعد انفصال جنوب السودان ، على الموقع :

[1] http://arabic.people.com.cn/31660/7432394.html

[2] المرجع نفسه .

لقد تم معالجة في هذا الفصل المصالح النفطية الصينية و الأمريكية من الأزمة السودانية ، و التي تجلت في كل من أزمة دارفور و انفصال الجنوب السوداني لتكون دولة مستقلة بعد استفتاء جويلية 2011 ، فتم استخلاص أن هاتان القضيتان التي غذيتا الصراع بداخل السودان و خارجه أنهما غنيتان بالنفط الأمر الذي أدى بكل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالشأن السوداني .

استنتجنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بكل ما بوسعها لتشجيع انفصال الجنوب عن الشمال و قامت بإدانة عمر البشير على مستوى مجلس الأمن و اتهمته أنه يقوم بإبادة عدد كبير من سكان دارفور و جنوب السودان وضرورة الإطاحة به عن طريق المحكمة الجنائية الدولية ، أما الصين لم تمتنع عن تأييد انفصال الجنوب شريطة ألا تمس استثماراتها في المنطقة .

خاتمة

يتضح من العرض السابق انه فعلا يشكل النفط رهان أساسي في العلاقات الدولية و لقد تم ادراجه ضمن أوليات السياسة الخارجية للقوى الكبرى و على وجه الخصوص الصين و الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجه الى السودان و بالتحديد في السودان .

مع منتصف التسعينيات ساد التنافس على القارة الأفريقية بين عدد من الاقتصادية نتيجة تزايد فرص استغلال القارة استثمارياً وتجارياً. و رغم احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية (خاصة فرنسا) على الساحة الأفريقية مثلما يتضح من خلال سياسات هذه القوى وردود أفعالها تجاه أحداث القارة. نسجل أن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس لجملة من الاعتبارات منها أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة هم حلفاء، ولن تدخل في صراع فيما بينها بشأن طموحات كل منهما على الساحة الأفريقية.

كما يشير البعض إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأمريكية الذي يؤكد على ان تكون للولايات المتحدة سياسة خاصة في أفريقيا، ولكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة .

إلا أن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى عالمية جديدة صاعدة في أفريقيا من أهمها اليابان والصين ، وقد تطورت سياسات تلك الدول تماشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. فاليابان انحصر دورها في البداية على تقديم المساعدات إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام. كما عملت على دعم التنمية في القارة الأفريقية وإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا بعد التهميش الذي عانت منه القارة ، وذلك بدعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية أفريقيا - المعروف باسم تيكاد - عام 1993م ثم عقد المؤتمر الثاني عام 1998م.

وعموما تركز اليابان في علاقتها مع أفريقيا على الجانب الاقتصادي، مستخدمة في ذلك عدة أدوات أهمها المساعدات والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتعد اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في أفريقيا منذ بداية التسعينيات.

وجدت الصين مع تنامي نفوذها لاعبا عالميا كبيرا لا تحده قواعد اللعبة الدولية التي ابتكرت إلى حد كبير في حقبة التفوق الأمريكي ، و قد أخذت الصين تجهز بنيتها في إعادة تحديد الترتيبات الدولية السائدة مع

تأكيدها على السياسة السلمية ، و في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود عملت الصين على توسيع مناطق نفوذها ، و قد وجدت القارة الإفريقية التي دعمتها دبلوماسيا و سياسيا أثناء الحرب الباردة الملجأ المناسب لدولة كالصين التي تريد الحصول على الموارد التي تزخر بها القارة .

لقد وضعت الولايات المتحدة تصورا لتأمين احتياجاتها من النفط الإفريقي قائم على أساس إقصاء منافسيها من مناطق الإنتاج و الاستثمار أو على الأقل استيعابهم عندما لا يكون هناك مجال لمنعهم من المشاركة . و في هذا الإطار كثفت الولايات المتحدة الأمريكية العمل من أجل مواجهة نفوذ القوى الدولية في إفريقيا ، لا سيما الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة ، حيث رأت الولايات المتحدة أن الصين تسعى إلى كسب المزيد من النفوذ في القارة الإفريقية بتقديمها للحوافز التجارية و المساعدات الاقتصادية من غير شروط سياسية و هو ما جعلها موضع ترحيب من طرف القادة الأفارقة .

إن المتتبع لمجريات الأحداث العالمية و التنافس الدولي الحاد اتجاه مصادر الطاقة و المواد الخام يدرك الأسباب التي تدفع بقوة بوزن الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير خططها للتشبث بمواقعها في القارة و مواجهة النفوذ الصيني الزاحف إليها , بما في ذلك إعادة النظر في الأدوات المعتمدة من طرفها , فبعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تكتفي بعلاقات تعاون مباشر مع بعض البلدان الحليفة و تتفادى أن يكون لها حضور عسكري مباشر مثلما فعلت الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة صارت في فترة ما بعد الحرب الباردة تسعى إلى تحصيل قواعد و إكتساب مواقع نفوذ و شكلت للمرة الأولى في تاريخها قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا " أفريكوم " .

إن هذا السعي الحثيث للولايات المتحدة الأمريكية في القارة إنما يقف وراءه تأمين إمدادات الموارد الأولية إلى جانب ذلك محاصرة القوى التقليدية و الصاعدة على حد سواء , و هو ما دفعها إلى تثبيت وجودها خاصة بعدما استطاعت الصين أن تحصل العديد من الفوائد الإقتصادية بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000 , و الذي بدوره دفع الولايات المتحدة لئن تركز على تطوير علاقاتها مع دول القارة بل و مأسستها خاصة بعد أحداث 11/09/2001

لقد بات واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهزت فرصة الرد على أحداث 11/09/2001 لإعادة صياغة موازين القوى و الخارطة السياسية للعالم على نحو يؤمن لها و لمدى طويل حاجاتها الإستراتيجية من النفط . حيث اتجهت الولايات المتحدة بموجب ذلك إلى عسكرة سياستها الخارجية تجاه

القارة الإفريقية , أي أنها عملت على تقديم مطلب الأمن على سائر المطالب و المتطلبات الأخرى , و اتخاذ ذلك كذريعة لقمع الحريات العامة و اختراق الخصوصية لدى العديد من الدول كما حدث مع الصومال , السودان .....

في إطار غياب و تدني الديمقراطية في المنطقة الإفريقية بفعل التهديدات الأمنية التي عرفتها مع زوال الاتحاد السوفيتي ثم توجه دول القارة نحو الشرق كبديل عن الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي ربطت المساعدات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية .

على العموم فإنه مع انتهاء الحرب الباردة ساد منطق التنافس الدولي من جديد بين الأقطاب الرئيسية – الولايات المتحدة الأمريكية , الدول الأوروبية , الصين ... – على القارة الإفريقية , و ذلك بهدف استغلال ثرواتها و مواردها الطبيعية . أي أن ما ميز القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة أنه أعيد تقسيمها بين قوى جديدة , فإلى جانب القوى التقليدية - فرنسا , بريطانيا , ... – برزت الولايات المتحدة الأمريكية و الى جانبها الصين , حيث تسعى كل منهما إلى تحصيل اكبر قدر ممكن من الفوائد و الميزات التي كان من المفروض أن تكون سببا في اكتفاء القارة الإفريقية لا سببا في استعمارها و من ثمة تبعيتها سواء اقتصاديا أو أمنيا . و عليه فلا سبيل أمام دول القارة الإفريقية لمواجهة عمليات التهميش هذه , و الهيمنة التي تمارس ضدها من جانب القوى الجديدة سوى تكريس سياسات الاعتماد على الذات بدعم مؤسسات الاتحاد الإفريقي بما يحقق في النهاية شروط النهضة الإفريقية .

تجلى هذا التنافس في القارة الإفريقية باستعمال وسائل و أدوات سياسية بتكثيف الزيارات من الجانبين الأمريكي و الصيني في إفريقيا و المساندة في مجلس الأمن خاصة من طرف الصين لأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إدانة معظم الدول الافرقية لأنها لم تتماشى سياستها وفق النمط الغربي – الأمريكي ، و كذلك التنافس حول المشاريع الاقتصادية و الاستثمار في الدول الغنية بالنفط لكن استخلصنا أن كان هناك تفوق صيني في الجان الاقتصادي أما الجاني العسكري ، تفوق واضح من الجانب الأمريكي نتيجة إنشاء القواعد العسكرية في القارة الإفريقية للحصول على النفط الإفريقي .

انطلاقا من أهمية و كبر مساحة حجم الدولة السودانية و أيضا الإستراتيجية كرابط بين (الشرق الأوسط الكبير) و (القرن الإفريقي الكبير) فقد جرى التركيز على السودان , و وجدت فيه الولايات المتحدة عراقها الإفريقي كما قلنا , و بالتالي , قاعدة انطلاق للسياسة الأمريكية في إفريقيا .

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع القرن الأمريكي الكبير لجهة السودان النموذج القيادي للدول الإفريقية , بشأن كيفية حل الصراعات الداخلية , و المشاركة السياسية عن طريق السلام مثل : فصل جنوب السودان عن شماله , و هو تصور خطير خاصة إذا علمنا أن القادة الأفارقة , الذين تراهن عليهم الولايات المتحدة لهم خلفية عن الانفصال , مثل يوري موسي فيني رئيس أوغندا الذي له مطامع بشأن بناء دولة للتوتسي مثلا تضم التوتسي في رواندا و أنجولا و غيرها , و بالتالي , تجزئة الدول و تفكيكها بما يساعد على رعاية المصالح الأمريكية في إفريقيا .

انطلاقا من سياسة إدارة بوش الابن التي تقوم على صيغة " الفوضى البناءة " أو ما سبق أن أسماء (روبرت ستلوف) مدير مؤسسة واشنطن لشؤون الشرق الأدنى بسياسة (أللاستقرار البناء) , و التي تعني ببساطة إحداث هزات عنيفة في الدول المعنية , في المشروعين : الشرق الأوسط الكبير , و القرن الإفريقي الكبير , و خلخلة أوضاعها , ليعاد بناؤها لاحقا على أساس ديمقراطي , و وفق الرؤية الأمريكية , و هنا تتضح خطورة هذه الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا كالتدخل الأمريكي في السودان و تشجيع اتفاقات سلام سودانية يدرك أبعادها حتى الذي له أدنى حظ من الذكاء , و هي التشجيع ضمنيا الانفصال للجنوب ، وهناك من يرى أن هذا الأمر يرجع الى رغبتها في تهديد المصالح الصينية في السودان لانها من أكبر المستثمرين فيه .

إن مشروع القرن الإفريقي الكبير يستهدف خلق موضع قدم أمريكية جديدة في إفريقيا و استغلال وضعها الجغرافي و مواردها الطبيعية الغنية , و هذا لن يتحقق قبل تنفيذ تدخلات و ضغوط و حصار , و فك و تركيب دول بمزاعم نشر ديمقراطية , في حين أن الهدف النهائي هو السيطرة على مقر استراتيجي جديد في القارة الإفريقية , خاصة إذا علمنا أن طموح الولايات المتحدة رفع نسبة استيراده النفط الإفريقي بحلول سنة (2015م) إلى (59 %) من مجموع نفطها المستورد و ذلك لتخفيف الضغط على النفط العربي , خاصة أن الاحتياطي الإجمالي النفطي السوداني مرجح أن يصل إلى ثلاث مليارات برميل , و أن القسم الأعظم من آبار البترول السودانية تقع في الجنوب و الغرب و الشرق ، لذا يبقى السودان مهدد بالانفصال من الجهة الشرقية و الغربية .

في الأخير يمكن القول أنه على الرغم من أن طبيعة العلاقة التي ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بالصين في إفريقيا هي علاقة التنافس سواء في الجانب الاقتصادي أو السياسي أو العسكري . إلا أن ذلك لا يعني أن علاقة الطرفين لم تعرف التعاون و التوافق في مرات عديدة , و لو أن هذا التوافق ارتبط بمدى النفعية التي تحصل عليها كل قوة كما هو الحال في قضية دارفور أين الصين على المشاركة في قوات حفظ السلام في المنطقة , و هو يناقض سياستها غير التدخلية في إفريقيا و التي أعلنت عنها في أكثر من مرة .

قائمة المراجع

أولا : الكتب :

- الكتب باللغة العربية :

1- ألدن كريس ،" **الصين في افريقيا : شريك أم منافس ؟ "**، (تر : عثمان الجبلي المثلوتي) ،(أبو ظبي :كلمة ، الدار العربية للعلوم ناشرون) ، 2009 .

2- باكير حسن علي ، " **ديبلوماسية الصين النفطية : الأبعاد و الانعكاسات"** ، (بيروت : دار المنهل اللبناني) ، 2010.

3- برجاس حافظ ، **" الصراع الدولي على النفط العربي"** ، (بيروت: دار بيسان)، 2000.

4- بريسون أ توماس ، **" العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط (1784-1975)" ، (** تر: دار الطلال) ، دمشق، 1985 .

5- جاكو محمد شريف ،" **العلاقات السياسية و الاجتماعية بين جمهورية تشاد و جمهورية السودان في الفترة ما بين 1960-1970 "**،ط1، دون ذكر بلد النشر ، مكتبة مدبولي ، 1997.

6- رأفت جلال و أخرون ،**" السودان على مفترق الطرق بعد الحرب ..قبل السلام "**، ط1،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، 2006.

7- رتيلج إيان ، **" العطش الى النفط – ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي"** ، (الدار العربية للعلوم، بيروت)، 2005م.

8- رزيق المخادمي عبد القادر ،**" قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح"** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية) ، 2011.

9- زلوم عبد الحي ، **" إمبراطورية الشر الجديدة"** ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 2000.

10-سيف الدين حسن صالح ، **البترول السوداني : قصة كفاح أمة "** ، (السودان : مطابع السودان للعملة المحدودة) ،2004.

11- الشريف يوسف ، **" السودان وأهل السودان: أسرار السياسة وخفايا المجتمع "** ، (القاهرة: مكتبة الأسرة) ، 2004.

12-الشريف يوسف ، **" السودان وأهل السودان "** ، (القاهرة: دار الشرق) ، 2003.

13-الشيخ عبد الله فتح الرحمن ،**" مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي "** ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية) ، 1998.

14-صارم سمير ، **" انه النفط يا (...) !! "** ، ط1،(سوريا : دار الفكر) ، 2004.

15-عبد الرحمن حمدي ، **"إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة ...أي مستقبل ؟ "**،(القاهرة : مكتبة مدبولي) ، 2007،

16- عبد الرحمن حسن حمدي ،**" دراسات في النظم السياسية الإفريقية"**، (القاهرة: سلسلة الكتب الدراسية بجامعة القاهرة)، 2002.

17- عشقي ماجد أنور ، (تقديم) عبد الحكيم الطحاوي ، **" الاحتلال الأمريكي للعراق "** ،ط1 ، (د ب ن : الدار الثقافية للنشر)، 2004.

18- غيلبن روبرت ، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** ، ط1 ، (أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث) ، 2004.

19- قاي جون و أخرون ، **"افريقيا و العالم في القرن القادم"** ،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع) 1998.

20- كارثر شتون ، بيري ويليام ،**" الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن"** ، (تر: أسعد حليم)، ط1،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر) ، 2001.

21- كلير مايكل ،**" الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للمنازاعات العالمية"** ، (تر: عدنان حسن)، (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2002.

22- مظلوم مكي عريم العاني فارس ،**" الأهمية الجيوبوليتيكية حيل القرن الإفريقي "**، ط1، العراق (دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع)، 2011 .

23- الموسوي ضياء مجيد ، **" ثورة أسعار النفط 2004"** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 2005.

24- عبد المنعم طلعت ، **الهجوم الهادئ : المصالح الاستراتيجية الأمريكية و التهديدات الأمنية في خليج غينيا** ، (القاهرة : ب ذ دار النشر) ، 2008.

- باللغة الفرنسية :

1- Boniface Pascal , « **L'année stratégique 2012: Analyse des enjeux internationaux »** , (Paris : Arman Colin), 2011

2- Boniface Pascal et autres , **La revue internationale et stratégique** , Institut de relations internationales et stratégiques , sous la diffusion d'Arman Colin , paris , 2011.

3- Dallene Pierre et autres**« de l'internationalisation à la globalisation»** édition Ellipse, paris 2007.

4- Godement François et Autres **, Chine – Etats Unis : Entre Méfiance et Pragmatisme**. Paris : les études de la documentation française , 1996.

5- Justine faure, Yannick Prost, **« relations internationales : histoire question régionales, enjeux** » ellipses édition Marketing, Paris 2008.

6- Sébille-Lopez Philippe, **Géopolitique du pétrole**. Armand colin, 2006.

- باللغة الانجليزية :

1- International Energy Agency, **World Energy Outlook 2002**. Paris, OCDE/AIEA, 2006.

2- U-S Department of state. **Caspian Region Energy Development Report.** Washington: 1998.

3- Yergin Daniel, **The Prize: the epic Quest for Oil**. New York: Simon and Schuster, 1991.

ثالثا : الدوريات

- باللغة العربية :

1- أحمد إبراهيم محمود ، "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور"، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 166، أكتوبر 2006، ص ص 188-205.

2- البغدادي عبد السلام ،" السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (1989- 1995)" ، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 206، أفريل 1996، ص ص 45، 46.

3- بوزيد عمار وآخرون، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، الجيش، العدد 561، أبريل 2010.

4- بومهدي بلقاسم ، "الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية: مقارنة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002، ص ص264- 270.

5- الحسناوي لحسن ،" التنافس الدولي في إفريقيا ... الأهداف و الوسائل". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29 ،جانفي 2011، ص ص25-40 .

6- حمودة عمرو كمال ،" النفط في السياسة الخارجية الأمريكية" . مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، أفريل 2006، ص ص54-60.

7- حنفي خالد علي، "الشركات العالمية... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا" ، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 169، جانفي 2007، ص ص 93.-95.

8- حنفي خالد علي ، " موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة "، السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 154 ، أكتوبر 2003، ص ص،204 ،210.

9- حنفي خالد علي،" النفط الإفريقي ....بؤرة جديدة للتنافس الدولي ". مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164 ، أفريل ، 2006.

10- الدسوقي أبو بكر ، " الدور العالمي للصين .... رؤى مختلفة " ، السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173، يوليو 2008، ص ص 147-152.

11- رسلان هاني ، "أبعاد التغيير في السياسة الأمريكية تجاه السودان"، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراجية) ، العدد 156، أفريل، 2006 ،ص ص 13-17..

12- رسلان هاني ،" أزمة دارفور والقرار 1706: الأبعاد والتداعيات" ، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 166، أكتوبر 2006، ص ص 180-185.

13- رسلان هاني ، "أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل" ، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد158، أكتوبر 2004، ص ص199-209 .

14- رسلان هاني ،" مفاوضات أبوجا والانقسام في حركة تحرير السودان "، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 163، جانفي 2006، ص ص 206- 210.

15- الشيخ طارق عادل ، " كلينتون وجولته الإفريقية الثانية "، السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 152، ابريل 2003، ص ص 28-32 .

16- صبحي مجدي ، "النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان "، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 150، أكتوبر 2002، ص ص 244-250.

17- الطوعي ياسين ،" إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة" . مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 106، أكتوبر 1991، ص ص28-35 .

18- الطويل أماني ، "الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية "، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 163، جانفي 2006،ص ص 212- 220.

19- عبد الحافظ مصطفى ، "الصين ودبلوماسية الصحة في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 163، جانفي 2006، ص 141.

20- عبد الرحمن حسن حمدي ، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية ،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 177 يوليو 2009، ص ص173-177.

21- عبد القادر حسن نورا ، "التمرد المسلح في دارفور"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 153، سبتمبر 2003 ، ص ص 263- .265

22- عبد القوي سامي صبري ، "الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور"، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 167، جانفي 2008، ص ص 200- 205 .

23- عبد الناصر ناصر ،" العقوبات الاقتصادية أداة للسياسة الخارجية " ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 102، 2001 ، ص ص 136.-138.

24- عرفة محمد،" الصين و أمن الطاقة ...رؤ ية مستقبلية "، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، أفريل 2006، ص ص 56-58.

25- علي عبد العزيز الشيماء ، " أهداف جولة كلينتون في إفريقيا "، السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 133، يوليو 1998، ص ص 196-200 .

26- العناني خليل ، "اللوبي النفطي الأمريكي**."** مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، أفريل 2006، ص ص64 -65.

27- العناني خليل ،" دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية". مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 151 ، جانفي 2003، ص ص 37-38

28- عوض هدى ، "الصين و تأمين الطاقة ". مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، أفريل 2006 ، ص 63.

29- غشة مولود ، "مستقبل الصناعات العسكرية في ظل العولمة "، مجلس الجيش، الجزائر: مطبوعات المؤسسة العسكرية، العدد152، ديسمبر 2006.

30- المدني عبد الحليم ، "أمن الطاقة... مجلة أخبار النفط و الصناعة" ، (أبو ظبي : دار الفجر للطباعة و التغليف) ، العدد 463، أفريل 2001، ص ص 14-15.

31- المشري عثمان ونيس ،" الأهمية المستقبلية لصناعة النفط و الغاز بالقارة الإفريقية. تقييم فني و اقتصادي" ، العرب : (2010/11/26)، ص ص 4-7.

32- ميتكيس هدى ،" الصعود الصيني ..التجليات و المحاذير". السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 167 يناير، 2007، ص ص 84،87.

33- نهروت فهمي جورج ، " العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية "، السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 167، يناير 2007 ، ص 36.

34- هلال رضا محمد ، "العلاقات الصينية بالدول النامية ..المنطلقات و الأبعاد "، السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 173 ، يوليو 2008 ، ص ص 130-140.

35- هلال رضا محمد ، " الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا...الفرص والتحديات"، السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 163 ، جانفي 2006 ، ص ص ..143-147 .

36- هويدي أمين ، "تغيرات في مفاهيم الأمن القومي". جريدة الأهرام، 17 جانفي 2006.

37- يرجين دانيل ، "تأمين الطاقة ". مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 164، أفريل 2003 ، ص ص32-34.

- باللغة الفرنسية :

1- Kemen Antoine, « les stratégies Chinoise en Afrique : du pétrole aux bassines en plastique » Politique Africain, n° 105, mars 2007, pp 170-180.
2- Gere François , « USA et le maintient de la paix idéologique , politique , pratique et stratégique «, Défence nationale , septembre , 1996 , pp90-100.
3- Valerie Niquet , « la stratégie africaine de la chine « Politique Étrangère , (2.2006).

4- Jean Christophe Servant, La Chine a l'assaut du Marché Africain, Le Monde Diplomatique, Mai 2005.

5- Jérôme Tubiana, Le Darfour, un conflit pour la terre ? Politique Africaine, N°101, Paris : Karthala, Avril 2006.

6- Jégourel Yves , La revue internationale et stratégique : matiere premiere et relations internationale , (paris, Arman Colin) , hiver 2011,pp61-76.

7- Grozel Ivan, » L'état du monde : Annuaire Economique », Géopolitique Mondial 2007, Paris : La Découverte, 2006, pp150-160.

8- Frederic Bobin , l'insatiable appétit de la chine. le monde ,8Septembre 2005, pp 15-17.

- باللغة الانجليزية :

1- Bardis James , Oil Shale Development in the United States,Washington : RAND , 2005, pp30-35

2- Downs Erika, Energy Security Series: China, the Brooking Foreign Policy Studies, the Brooking Institution. Washington DC, December 2006, pp13, 14.

3- Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreing Policy, World Politics, Vol 51, N°01, October 1998, pp 145-157.

4- Hunder Jan, Listing Sudan, Middle east international, N° 456, 6 August 1993, pp10-20.

5- Hunder Jan, The terrorist list, Middle east international, N° 561, 24 October 1997, pp10-15.

6- Kagan Jules, Sudan sanction debate, Middle east international, N° 531, August 1996, pp 11-20.

7- Kagan Jules, Un air embargo, Middle east international, N° 530, September 1996, p p 15, 16.

8- Lusk Gill, Respite for the government, Middle east international, 18 May 1996, pp12-18.

9- Mc Donald Paul, China: is the Open Door about to close? , World To day, Vol57, no 07, July 1995, pp 146- 150.

رابعا : المذكرات

1- حليم صبري مصطفى نيفين ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي تجاه جنوب إفريقيا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1995.

2- محمد مرعي يونس نجلاء ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان . **رسالة ماجيستر غير منشورة** ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2006

خامسا : التقارير

1- التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001-2002 .

2- منتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار و التجارة، الواقع و الأفاق المستقبلية للنفط بالقارة الإفريقية ' الجماهيرية الليبية ، 25-26 /2010/09.

سادسا : المواقع الالكترونية

1- أنظر" **المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي** " ،من خلال الموقع: www.islamicnews.net

2- مايكل كلير،" **هل تحول أوباما الى ديك تشيني**." تر: ناديا حمدان، وكالة أخبار الشرق الجديدمن خلال الرابط :

3- http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=66055.

4- Development Research Center of the State Council, **Overview of the National Energy Strategy** ,on the web site_ www.efchina.org/documents/Draft_Natl_E_Plano311.pdf.

5- حسن حمدي عبد الرحمن، "العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة ؟". مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، **كراسات إستراتيجية**، السنة السابعة عشرة - العدد رقم 172 -فبراير 2007، من خلال الرابط:
,http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK58.HTM

6- محمد صابر عنتر ، **التنافس الدولي على افريقيا و دور الصين** ، من الموقع
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm(23/10/2010)

7- أخبار الشرق الأوسط ، **الصين : حل القضية الليبية يتطلب احترام موقف دول القارة الافريقية** على الموقع :http://arabic.rt.com/news_all_news/news/577132/

8- **"** الصين وإفريقيا **"**، **أفاق أفريقية**، العدد 123، شتاء 2007، من الموقع:
http://www.sis.you.gov.eg/ar/pub/Africanprespective/into/110204. (10/02/2011).

9- جانب من منتدى حول تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى إفريقيا عقد أخيرا في إثيوبيا وحضره رجال أعمال أمريكيون. **«الاقتصادية»** على الموقع :
http://www.aleqt.com/2012/08/20/article_684742.html

10- أمير عبد الماجد ، " أفريكوم... مصالح أمريكية في مواجهة الخطر الصيني " ، على الموقع :
2009/10/30(http://www.alsahafa,info/index.php?type

11- الطاهر المعز ، **"أفريكوم : مخطط أمريالى أمريكى فى افريقيا"** على الموقع :http://www.ikhwansd.com/articles/2009/4/africa.htm [1]

12- F. William Engdahl, **Le darfour ? une guerre du pétrole,** …… International Afrique Magazine : .. (12/12/2009 http//www.contreinfo.info.article.php3?idantrale=1043

13- Report to the president of the United state on the outlook for peace in Sudan from Jan. Danforth, April 2002, p 28.

نقلا عن الموقع الالكتروني:

http//www.state.gov/document/organisation/10258, pdf.

14- هيام الإبس، **وفد عسكري أمريكي يجري مباحثات في الخرطوم**، الموقع الالكتروني: http//www.islamonline.net/servelt/Satellite?C=ArticleA.html,(10/01/2010),

15- تقرير السودان : التقييم الأساسي للأمن الأنساني : الأسلحة و النفط و دارفور السلاح ، العدد 7 ، جويلية 2007 ، على الموقع : http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-07-Arms-arabic.pdf

16- Sud Soudan : les USA bénissent les vente d'armes sur le site web : http://geotribune.com/2387-sud-soudan-les-usa-benissent-les-ventes-darmes.html

17- محمد عبده علي، **هل أشعلت المنظمات الحقوقية الغربية أزمة دارفور؟**، الموقع الالكتروني: .http//www.islamonline.net/sewelt/setillite?c=article.a.(03/11/2009

18- إبراهيم الشنقيطي، **مشكلة دارفور دولة اعتياتها المحلية والإقليمية**، الموقع الاكتروني: .http//www.maqatel.com/darfur/sec05.do.htm.(13/12/2009)

19- أبرز تحديات السياسة الصينية حيال السودان بعد انفصال جنوب السودان على الموقع : .http://arabic.people.com.cn/31660/7432394.html

19- TchokonteTchetchoua Severin, **enjeux et jeux pétroliers en Afrique: étude de l'offensive pétrolière chinoises dans le golf de Guinée.** Master 2, Université de Yaoundé 2 ,Cameroun, 2008, sue le site www.memoireonline.fr

20- Awuve Koffi Afetogbo AZILAN, **Les enjeux de la coopération sino-africaine,** Diplome de Cycle III de l'ENA, Option Diplomatie, Togo, 2008 , p56, sur le site : www.memoireonline.fr

21- http://www.afriqueindex.com/articles/carte-afrique.htm.

22- http://www.123people.fr/s/carte+soudan.

23- **http://www.eia.gov/countries/country-data.cfm?fips=CH**

24- http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2008

سابعا : المقابلات

1- مقابلة مع السيد علمي أنيس ، مدير مكتب مصر، السودان ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر ،المديرية العامة المكلفة بالبلدان العربية ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجزائر ، 5جوان .2012.

2- مقابلة مع السيد يرقي محمد ، المدير المكلف بشؤون بلدان المشرق العربي و جامعة الدول العربية ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجزائر ، 20جوان 2012.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول -1-	يوضح الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي	21
جدول -2-	النسبة المئوية لاستهلاك كل نوع من أنواع الوقود الأحفوري في الصين من سنة 2000 الى 2020	41
جدول -3-	تطور المبادلات السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة (2001-2007)	54
جدول -4-	إنتاج النفط من حقول أبوجابرة وشارف وعداربيل وهجليج عام 1998	79
جدول -5-	انتاج البترول في السودان من 1996 إلى 2009	80
جدول -6-	تقديرات احتياطي البترول من الحقول السودانية	82

قائمة الخرائط :

الرقم	العنوان	الصفحة
خريطة -1-	خريطة تمثل دول القارة الإفريقية	13
خريطة -2-	تمثل دولة السودان قبل انفصال الجنوب	74
خريطة -3-	خريطة -2- تبين خريطة السودان و بالخصوص إقليم دارفور	77

قائمـــة الأشـــكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
شكل -1-	احتياطي النفط المؤكدة بالعالم حسب القارات و المناطق 2008	17
شكل -2-	تطور المخزون النفطي للعالم والقارة الإفريقية 1980-2008	17
شكل -3-	احتياطي النفط الإفريقي لكل دولة لسنة 2008	18
شكل -4-	إنتاج النفط بالعالم حسب القارات والمناطق 2008	19
شكل -5-	تطور الإنتاج العالمي والقارة الإفريقية من النفط (1970-2008)	19
شكل -6-	إنتاج النفط بإفريقيا حسب الدول 2008	19
شكل -7-	تطور الاستهلاك العالمي والقارة الإفريقية من النفط الخام 1965-2008	20
شكل -8-	تطور استهلاك النفط الخام لأهم الدول الإفريقية 1965-2008	21
شكل -9-	تقدير إنتاج البترول في العالم طبقا لهوبرت التي صاغها عام 1956	23
شكل -10-	يبين مسار إنتاج البترول حتى 2050 طبقا لـ ASPO	23
شكل -11-	منحنى يبين استهلاك الصين للنفط من (2002-2010)	38
شكل -12-	-رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا (1995-2007)	60
شكل 13	حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الدول الأفريقية عام 2007	61
شكل -14-	جملة إنتاج المصافي من المشتقات البترولية لعام (1980-2000)	84
شكل -15-	حجم الأسلحة المصدرة للسودان من 1992-2005	96

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

-الشكر و التقدير

- الاهداءات

- قائمة المختصرات

- ملخص المذكرة

- الخطة

مقدمة صفحة 01
1- تمهيد عام للموضوع صفحة 02
2- أسباب اختيار الموضوع صفحة 04
2-1- الأسباب الذاتية صفحة 04
2-2- المبررات الموضوعية صفحة 04
3- أهمية الدراسة صفحة 04
4- إشكالية الدراسة صفحة 05
5- فرضيات الدراسة صفحة 05
6- الدارسات السابقة صفحة 06
7- حدود الدراسة صفحة 07
8- المنهجية المتبعة صفحة 07
9- الإطار النظري صفحة 08
10- صعوبات الدراسة صفحة 09
11- خطوات البحث صفحة 10
الفصل الأول: موقع النفط الإفريقي في التوازنات الدولية الراهنة . صفحة 11
المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا صفحة 12
المطلب الأول: مكانة إفريقيا في ظل المتغيرات الإستراتيجية الجديدة صفحة 12
1- قضايا الاستقرار السياسي في الدول الأفريقية صفحة 13
1أ/- التغير للقيادة السياسية صفحة 14
1ب/- الصراعات العرقية والاثنية صفحة 14
1ج/- الحروب الأهلية والمحاولات الانفصالية صفحة 14
2- التحول نحو الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي الليبرالي صفحة 14
المطلب االثاني : اكتشاف و إنتاج النفط بالقارة الإفريقية صفحة 15

أولا: احتياطي وإنتاج النفط صفحة 16
1- إحتياطى النفط صفحة 16
2- إنتاج النفط صفحة 18
3- ثانيا :الاستهلاك العالمي والقارة الإفريقية للطاقة صفحة 20
المبحث الثاني: مكانة النفط الإفريقي في إستراتيجية تأمين الطاقة الأمريكي صفحة 22
المطلب الأول : وضع الطاقة النفطية الأمريكية صفحة 22
المطلب الثاني : إستراتيجية تأمين الطاقة النفطية الأمريكية صفحة 27
المبحث الثالث : النفط الإفريقي و السياسة الطاقوية للصين صفحة 34
المطلب الأول: الإمكانيات النفطية للصين صفحة 34
المطلب الثاني : إستراتيجيات الصين النفطية صفحة 38
أولا: الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة صفحة 38
1/- إصلاح قطاع الطاقة صفحة 38
2/ مصادر التموين الطاقوي صفحة 39
3/ المزيج الطاقوي الصيني صفحة 40
استنتاج صفحة 41
الفصل الثاني: آليات التنافس الصيني و الأمريكي على النفط في إفريقيا صفحة 42
المبحث الأول: الآليات السياسة للسيطرة على نفط إفريقيا صفحة 43
المطلب الأول: الآلية الدبلوماسية صفحة 43
المطلب الثاني : المساندة في مجلس الأمن صفحة 48
أ - دعم خطط انتقادات من قبل المجتمع الدولي صفحة 49
ب -حق النقض في مجلس الأمن صفحة 50
الصومال صفحة 50
الصراع الأثيوبي الاريتري صفحة 50
المبحث الثاني : الآليات الاقتصادية للحصول على النفط بالقارة صفحة 51
المطلب الأول : التنافس حول المشاريع الاقتصادية صفحة 51
قانون النمو والفرص الإفريقي صفحة 51
أولا –آليات تدعيم التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا صفحة 54
1- منتدى التعاون الصيني – الإفريقي(the china – Africa Cooperation Forum(CACF صفحة 54
المطلب الثاني: التجارة و الاستثمارات الصينية الأمريكية صفحة 57
1- الاستثمارات الصينية الأمريكية في إفريقيا صفحة 57
1- أ - الاستثمارات الطاقوية في انجولا صفحة 57
1- ب- الاستثمارات الطاقوية في نيجيريا صفحة58
1- ج - الاستثمارات الطاقوية في ليبيا صفحة 59

المبحث الثالث: الآلية الأمنية والعسكرية صفحة 63
المطلب الأول : عمليات حفظ السلام و إقامة القواعد العسكرية صفحة 63
أولا : عمليات حفظ السلام صفحة 63
ثانيا : إنشاء القواعد العسكرية صفحة 64
1- قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا : أفريكوم United States Africa Command صفحة 64
1-أ- مرحلة الإنجاز صفحة 65
1-ب- القاعدة العسكرية في إثيوبيا صفحة 67
المطلب الثاني : البرامج و التدريبات العسكرية صفحة 68
1- برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة صفحة 68
2- برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية صفحة 68
3- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي صفحة 69
4- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية صفحة 69
5- برنامج أمن الحدود والسواحل الإفريقية صفحة69
6- برنامج المعدات العسكرية الزائدة صفحة70
7- القوة الخاصة المشتركة في القرن الإفريقي صفحة70
8- القوات المشتركة الخاصة صفحة70
9- الأعمال البحرية في منطقة غينيا صفحة70
10- اتفاقيات التعاون والتسهيلات العسكرية صفحة70
استنتاج صفحة71
الفصل الثالث ، التنافس الصيني- الأمريكي على النفط في السودان صفحة73
المبحث الأول: الإمكانيات الجيو سياسية و النفطية للسودان صفحة74
المطلب الأول : الإمكانيات الجيو سياسية للسودان صفحة74
أولا: الموقع الجيو إستراتيجي للسودان وأهميته صفحة74
1- الموقع و المساحة صفحة74
2- المقومات الطبيعية و البشرية صفحة76
2-أ - الزراعة صفحة 76
2-ب - الثروة الحيوانية صفحة 76
2-ت - الموارد المائية صفحة 76
2-ث- التضاريس صفحة 76
2-ج- القوة البشرية صفحة 76
3- إقليم دارفور صفحة 77
3أ - الموقع والمساحة صفحة 77
المطلب التاني: الإمكانيات النفطية للسودان صفحة 79

أ-مرحلة الاستكشاف والتنقيب صفحة 79
ب- إنتاج النفط السوداني صفحة 80
ت- خصائص النفط السوداني صفحة 82
ث- احتياطي النفط السوداني صفحة 83
1-مصفاة بورتسودان صفحة 84
2-مصفاة أبو جابرة صفحة 84
3-مصفاة الأبيض صفحة 84
4-مصفاة الخرطوم (الجيلي) صفحة 84
المبحث الثاني : مستويات الوجود الصيني الأمريكي في السودان صفحة85
المطلب الأول : الأدوات الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الصينية الأمريكية على نفط السودان صفحة 85
أولا/ العلاقات الدبلوماسية الصينية –السودانية صفحة 85
ثانيا/ المستوى الثنائي للعلاقات الأمريكية- السودانية صفحة 86
1- النفط صفحة 87
2 -تقرير المصير صفحة 88
3 العلاقة بين الدين والدولة صفحة 88
4 نظام الحكم صفحة 88
المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية لتنفيذ السياسة النفطية الصينية والأمريكية تجاه السودان صفحة 89
المطلب الثالث: الأدوات العسكرية لتنفيذ السياسة النفطية الصينية والأمريكية في السودان صفحة 92
المبحث الثالث : المصالح النفطية الصينية والأمريكية من الأزمة السودانية صفحة 97
المطلب الأول : المصالح النفطية الأمريكية والصينية من أزمة دارفور صفحة 97
1- أسباب أزمة دارفور صفحة 98
أولا/ الأسباب السياسية صفحة 98
أ- الأسباب الداخلية السياسية صفحة 98
أ- 1- الصراع القبلي صفحة 98
أ- 2- الصراع بين المزارعين والرعاة صفحة 98
أ- 3- الحروب الأهلية المجاورة صفحة 98
أ- 4- السياسات الحكومية الخاطئة صفحة 98
ب-الأسباب السياسية الدولية صفحة 98
ثانيا/ الأسباب الاجتماعية والثقافية صفحة 99
ثالثا/ الأسباب الاقتصادية صفحة 100
2- تدويل وتصعيد أزمة دارفور صفحة 100

3- الرؤية الأمريكية لأزمة دارفور صفحة 101
3-أ- اللوبي الأمريكي المناهض لحكومة الإنقاذ صفحة101
3-ب- نشر القوات الدولية في دارفور صفحة 101
4- الرؤية الصينية للأزمة صفحة 103
المطلب الثاني :المصالح النفطية الأمريكية والصينية من انفصال جنوب السودان صفحة 106
أولا :بداية مشكلة جنوب السودان صفحة 106
ثانيا : مؤتمر جوبا1947 صفحة 107
ثالثا : الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان صفحة 107
رابعا: إتفاقية أديس أبابا صفحة 108
خامسا: الحرب الأهلية الثانية صفحة109
سادسا : اتفاقية نيفاشا صفحة 110
سابعا: انفصال الجنوب صفحة110
ثامنا: الرؤية الأمريكية لأزمة انفصال جنوب السودان صفحة 110
أ - الدور الأمريكي الضاغط على السودان إقليميا ودوليا صفحة 110
1-أ- الإرهاب الدولي صفحة111
2-أ- عدم احترام حقوق الإنسان صفحة112
3-أ- - اتهام السودان بمصادقة النظم المعادية للولايات المتحدة صفحة 112
4-أ- اتهام السودان بالتحرش بالأنظمة الموالية لأمريكا صفحة 112
5-أ- العقوبات الاقتصادية صفحة 112
تاسعا : الرؤية الصينية صفحة 113
استنتاج صفحة 115
خاتمة صفحة 116
قائمة المراجع صفحة 122
قائمة الجداول والخرائط صفحة 135
قائمة الأشكال صفحة 136
قائمة المحتويات صفحة 137